آثار أحداث الحادي عشر من سبتمبر على العلاقات العربية – الأمريكية (٢٠٠١-٢٠٠٦)

إعداد
سحر محمد إبراهيم الطراونه

المشرف
الدكتور محمد المصالحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ...٢١/٥/٢٠٠٩

ايار
٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة **أثار الحادي عشر من سبتمبر على العلاقات العربية الأمريكية** وأجيزت بتاريخ ١٢ /٥/٢٠٠٩.

أعضاء لجنة المناقشـــــــة	**التوقيـــــــــــــع**
الدكتور محمد حمدان المصالحة ، مشرفاً أستاذ مشارك – علاقات دولية	.....
الدكتور فيصل عودة الرفوع عضواً أستاذ – علاقات دولية	.....
الدكتور غازي إسماعيل ربابعة ، عضواً أستاذ مشارك ــ علاقات دولية	.....
الدكتور محمد المقداد ، عضواً أستاذ– العلوم السياسية (جامعة آل البيت)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٦/٩/٢٠١٠

الإهداء

إلى حاضنة مهدي وراعية شبابي

إل نبع المحبة والوفاء..... والدتي لك كل الحب والشكر والولاء

إلى الهامة التي لم تنحني إلا لله ولنا...

إلى اليد التي خطت لنا الطريق.....

إلى العزم الذي استنشقناه منذ صغرنا....

إلى العطوف المضحي من أجلنا .. والدي.. لك كل الحب والتقدير والعرفان

إلى من هم عزوتي في الحياة ..... أخواتي

إلى النجم الذي اهتديت به لمواكبة مسيرتي .... زوجي

إلى الأمل الذي ملأ لي حياتي ... ابنتي فرح

أهدي إليكم ثمرة غراسكم لتباركوها حتى تكون نعم الزرع الذي زرعتم وأطيب الثمار التي جنيتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد المصالحة عرفاناً لما قدمه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة الرسالة.

حيث يشرفني أن أقدم خالص شكري وامتناني معالي الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع والأستاذ الدكتور محمد المقداد (جامعة آل البيت) لتفضله بقبول مناقشة رسالتي والدكتور غازي ربابعة، لهم مني خالص محبتي وتقديري واحترامي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
منهجية الدراسة	١
مقدمة	١
مشكلة الدراسة	٢
أهمية الدراسة	٢
أهداف الدراسة	٣
فرضية الدراسة	٣
منهجية الدراسة	٣
مصطلحات الدراسة	٤
الدراسات السابقة	٥
الفصل الأول إشكالية مفهوم الإرهاب	٨
تمهيد	٨
المبحث الأول: تعريف الإرهاب	٩
المبحث الثاني: تأصيل مفهوم الإرهاب وأنواعه	١٣
المبحث الثالث: الإرهاب والمقاومة	٢٦
الفصل الثاني: أهداف السياسية الخارجية الأمريكية	٢٩
المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الأمريكية	٣١
المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد	٣٤
المبحث الثالث: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية	٤٤
الفصل الثالث: العلاقات الأمريكية العربية قبل الحادي عشر من أيلول	٥٨
المبحث الأول: العلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأوسط	٥٩
المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي	٨٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: أثر أحداث الحادي عشر من أيلول على العلاقات الأمريكية العربية	٩٧
المبحث الأول: الإرهاب كمحدد للسلوك الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية	٩٩
المبحث الثاني: العلاقات العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر	١٢١
الخاتمة	١٥٨
النتائج	١٦٠
التوصيات	١٦٣
المصادر والمراجع	١٦٦
Abstract	١٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آثار الحادي عشر من سبتمبر على العلاقات العربية – الأمريكية (٢٠٠١-٢٠٠٦)

إعداد
سحر محمد إبراهيم الطراونة

المشرف
الدكتور محمد المصالحة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية في أعقاب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والفكرة الرئيسية التي تنطلق منها هذه الرسالة هي أن الإدارة الامريكية قد حافظت على المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية، والتي تتفق بشكل عام مع توجهات التيار المحافظ الجديد ، وأن أحداث الحادي عشر من أيلول قد أتاحت فرصة لهذا التيار لكي يمضي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب .

أوضحت الدراسة أنه ما من تغيير موضوعي أو مضموني دخل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ مقارنة بما قبلها، بل ظلت هذه الدول في ما بين التاريخين مجالاً لإعمال مفهوم الهيمنة الأمريكية كهدف من أهداف الحرب الكونية ضد الإرهاب على المستويين العسكري والقيمي، مع كل غموضها واتجاهات التحرك لمختلف الأطراف الإقليمية والدولية وحددت لها أدوارها.

أما عن أهم التوصيات فقد رأت الباحثة انه من الضروري تدعيم العلاقات العربية – الأمريكية وضرورة التغلب على التناقضات العربية – العربية والحيلولة دون أن تصبح لها أولوية على علاقاتها مع أطراف خارجية، وإن تطبيق مبادئ وأحكام القانون الدولي والالتزام بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة يحد من ظاهرة الإرهاب لأن ذلك يحقق العدالة للشعوب على اختلاف قوتها وضعفها وفقرها وغناها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

شكلت أحداث ١١ سبتمبر نقطة تحول على صعيد العلاقات الدولية وعلاقات الولايات المتحدة مع كثير من الأطراف الإقليمية، فقد كانت الأحداث بمثابة جرس إنذار للوضع الأمني للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية استهدافها على أراضيها.

كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية أكثر هذه العلاقات تأثراً ذلك أن منفذي الهجمات من سكان هذه المنطقة مما ترك انطباعاً أن هناك استهداف للولايات المتحدة الأمريكية وقيمها من قبل فئة تحمل فكراً مغايراً من شعوب المنطقة.

لقد انعكست أحداث ١١ سبتمبر على مجمل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية وكانت هذه الدول من أكثر المتأثرين بتبعات أحداث ١١ سبتمبر سواء فيما يتعلق بالحملة الأمريكية على الإرهاب والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص مثل مطالبات الإصلاح السياسي والتعليمي ومراقبة المؤسسات التي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمول الإرهاب وانتهاء باحتلال إحدى الدول العربية على يد القوات الأمريكية تحت هذه الذرائع.

ستناقش هذه الرسالة اثر أحداث ١١ سبتمبر على العلاقات العربية الأمريكية والتطورات التي أصابت العلاقات أثر هذه الأحداث للوصول إلى تحديد مدى انعكاس آثار ١١ سبتمبر على العلاقات العربية الأمريكية.

لقد حفزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإدارة الأمريكية على محاولة صياغة مبدأ جديد يؤطر السياسات الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة، وفي التوجه نحو وضع استراتيجية جديدة تستطيع بوساطتها أن تنظم عالماً استطاع فيه خصومها من هز استقرارها والإطاحة به إلى فترة طويلة، بقوتها العالية العسكرية والاقتصادية، وعلى أثر ذلك تشكلت تحديات تقليدية ولم تعد الاستراتيجيات التقليدية القديمة كاستراتيجيات الدفاع والاحتواء والردع مقبولة أو كافية لحل الأزمات الدولية، ومنذ أن تأكدت العلاقة بين الشرق الأوسط وبين ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، عمّ الاضطراب المنطقة لما رافق كلمة إرهاب من تداعيات وشكوك في العالمين الإسلامي والعربي، وذلك عندما أصبح استعمالها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيلة لتغطية محاولات السيطرة الغربية والأمريكية على الشرق، هذا مع أن المفهوم في الغرب لم يكن محدداً.

مشكلة الدراسة:

تعرضت العلاقات العربية – الأمريكية إلى حالات من عدم الاستقرار بعد أحداث ١١ سبتمبر، بحيث يصعب الالتزام بتخطيط ثابت ومستقر ويصعب التنبؤ باحتمالاتها.

تعتبر أحداث سبتمبر ٢٠٠١ نقطة بروز الإرهاب كعدو عالمي، واصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب كل دول العالم بمحاربته بقيادتها وطبقاً لتوجهاتها وإملاءاتها وأطلقت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" وبعد تلك الأحداث اختلفت طبيعة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية.

لقد جاءت الهجمات التي شهدتها كل من واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، وما أعقبها من تطورات تمثل أبرزها في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن ما أسمته بالحرب ضد الإرهاب، التي بدأت أولى مراحلها في افغانستان في السابع من تشرين الأول ٢٠٠١م، حيث استهدفت حركة طالبان وتنظيم القاعدة، جاءت هذه الهجمات وتوابعها لتفرز عناصر ومتغيرات جديدة لها أو لبعضها القائمة والمحتملة على العلاقات الدولية من ناحية، وعلى التطور السياسي الداخلي في بعض مناطق العالم، وفي مقدمتها المنطقة العربية من ناحية أخر، وذلك على خلفية عدة اعتبارات منها: أن العديد من التنظيمات التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية كتنظيمات إرهابية موجودة في عدد من الدول العربية، وبعضها تنظيمات مشروعة ولها تمثيل في البرلمان، كما أن عدداً من الدول العربية مرشحة كأهداف للحرب الأمريكية ضد الإرهاب يضاف إلى ذلك وجود مصالح أمريكية في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لمحاولة فهم التحولات أو التطورات للعلاقات العربية – الأمريكية في ضوء متغير ظاهرة الإرهاب، ومن هنا فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من حساسية العلاقة بين الطرفين لاسيما إذا افترضنا بأن هذه العلاقة تراوحت تقليدياً بين التعاون والتحالف من جهة وبين التوتر والعداء من جهة أخرى، كما إن التعرف على تحولات هذه العلاقة ونتائجها يتيح الفرصة لمعرفة السياق العام الذي تجري به ومن ثم التنبؤ بمستقبلها في ضوء أهداف محددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعريف بظاهرة الإرهاب وأحداث الحادي عشر من أيلول.
٢. تحليل آثار أحداث ١١ سبتمبر على العلاقات العربية – الأمريكية.
٣. تحليل تأثير تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول وإعادة تشكيل العلاقات العربية – الأمريكية ومحاولة بيان الدوافع التي أدت إلى تفاقم الممارسات الإرهابية في العالم والتمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين أحداث (١١) سبتمبر وتدهور العلاقات العربية– الأمريكية.

- إن تدهور العلاقات العربية – الأمريكية ناتج عن تفاقم الأزمة الثقافية والفكرية والأزمة الأيديولوجية التي تواجه العلاقات العربية فيما يتعلق بتعامل الغرب ككل من العرب والمسلمين، هذا كله أدى إلى التوجه إلى سياسات وبرامج أنشأت مزيداً من الفجوة والدعوة إلى الكراهية.
- إن تصاعد العمليات الإرهابية يرتبط بزيادة استخدام القوة العسكرية وهذا يتضح من خلال سيادة مفاهيم السيطرة والهيمنة الأمريكية على العالم العربي والإسلامي، والتي وصلت إلى حد الاحتلال العسكري وإسقاط الأنظمة والضغط لتغيير مناهج التعليم وفق المفاهيم الغربية وبما يتناسب مع الصورة المشوهة عن الإسلام.

منهجية الدراسة:

لضرورات الدراسة ستكون المنهجية كالتالي:

المنهج التاريخي: يعني هذا المنهج بتسلسل الأحداث تاريخياً وبعرض العوامل والمتغيرات التي لعبت أدوار بارزة في ذلك التسلسل وعلى هذا فإنه سيتم وفق هذا المنهج عرض مفهوم الإرهاب عرضاً تاريخياً، واستعراض طبيعة العلاقات العربية الأمريكية من منظور تاريخي.

المنهج التحليلي: يقوم هذا المنهج على تحليل الظاهرة موضوع الدراسة تحليلاً دقيقاً وعلى تحديد المتغيرات المتعلقة بها ومحاولة الخروج بعدد من التوصيات يمكن أن تحكم طبيعة ومسار الظاهرة قيد الدراسة حيث يعني هذا المنهج التعمق في دراسة متغيرات الظاهرة والعلاقة الداخلية التي ترتبط بها الأجزاء وبيان وظيفة كل متغير وكيف تفاعلت تلك المتغيرات وشكلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلاً واحداً، مما يقود إلى تحليل الظاهرة تحليلاً نقدياً يؤدي إلى الخروج باستنتاجات دالة. كما أن المنهج التحليلي يحدد وظيفة كل جزء وما يمثله من ثقل ومساهمة في الدور العام الذي يقوم بـــه الكل ثم معرفة المراحل التي تمر بها الظاهرة (الإرهاب) في حركتها وتطورها.

مصطلحات الدراسة:

- **الإرهاب:** لغة الإرهاب مشتق من الرهبة أي الخوف، وهو التخويف وعدم الاطمئنـــان وبث الرعب والفزع، وغايته عدم الاستقرار بين الناس وفي المجتمعات لتحقيق أهداف معينة، فالإرهاب هو العنف المخيف، وفي اللغة أيضاً يقال "الراهبة" أي الحالـــة التـــي تفزع، كما أن العنف الذي تمارسه جماعات معينة ذات أهداف محددة ضد بعض الناس وحقوقهم الأساسية في الحياة والحرية، والاستقرار والأمن هو الإرهـــاب مهمـــا كـــان مصدره أو القائم عليه، أما "الرهيب" و "المرهوب" فهو لا يخاف منه من عمل أو فعـــل يثير الخوف أي الرعب.
- **الجهود الدولية:** هي مجموعة من الإجراءات والمحاولات والتكييفات القانونيـــة التـــي تضعها الدول والمجتمعات الدولية والمؤسسات العالمية يقـــصد منهـــا تنظـــيم الجهـــود لمواجهة الأعمال الإجرامية والإرهابية، إلا أن هذه المحاولات غالباً ما تصطدم بعقبات كثيرة وذلك بفعل تباين وجهات النظر للدول، وقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأساليب الإرهابية بانها من الأعمال الإجرامية، وطلبت من الدول الوفـــاء بالتزاماتهـــا للحد من النشاطات الإرهابية، كما عقدت سلسلة من المؤتمرات في مختلف دول العـــالم لوضع الاستراتيجية الملائمة لمكافحة الإرهاب.
- **المقاومة المشروعة:** تعرف المقاومة المشروعة بأنها النضال العسكري وغير العسكري من قبل مجموعات منظمة (مقاومة أو أنصار أو متطوعون) ليست منخرطة في عـــداد القوات المسلحة النظامية التابعة للأطراف المتحاربة، تقوم بعمليات عسكرية وغير ذلك لإلحاق الضرر بالاحتلال بغرض تحرير الوطن، وهي بالتالي عنف يمارسه البعض من خلال استخدام الوسائل المتاحة كافة على شكل قتال أو نضال، وجهاد يقصد منه استرداد حق مسلوب.
- **الغـــرب:** لقد جاء مفهوم الغرب من مرجعية جغرافية جاء فيها المشارقة وخاصة العرب وبلاد الإسلام، حيث جاءت أوروبا إلى غربهم في بعض الأحيان وإلى شمالهم في أحيان أخرى، إلا أن ذلك انساق أيضاً إلى أوروبا ذاتها التي سمت نفسها غرباً، أما اصطلاحاً فقد عرف الغرب بأنه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كونهما شكّلا في العلاقـــات العربية والإسلامية كتلة سياسية وجيو سياسية واحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الارهاب الدولي وأحداث الحادي عشر من إيلول وتداعياتها الاقليمية والدولية ومن أهمها :

دراسة محمد سيد أحمد (٢٠٠٢)، بعنوان: " ١١ أيلول والقضية الفلسطينية"[١]، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٥) خريف ٢٠٠٢، حيث تناولت هذه الدراسة عرضاً لأحداث الحادي عشر من أيلول والتأثير اذلي ألحقته هذه الأحداث على القضية الفلسطينية، وتناولت غياب العرب كعنصر فاعل في هذه القضية.

دراسة الدكتور محمد خالد الأزعر (٢٠٠٢)، بعنوان: "السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر محددات الاستمرارية والتغير"[٢]، وتم نشر هذه الدراسة في مجلة شؤون عربية عدد ١٠٩ ربيع ٢٠٠٢، وتناولت هذه الدراسة إدارة بوش ومفهوم الانغماس الجديد ومن ثم تعرضت لأحداث ١١ سبتمبر والتحول التكتيكي في السياسة الخارجية الأمريكية.

دراسة فرسون، سميح، (٢٠٠٢). بعنوان: " جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب في: العرب والعالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)" [٣]، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ترى هذه الدراسة أنه في أعقاب هجمات أيلول "سبتمبر" ٢٠٠١، ظهرت حالة أقرب إلى الهوس معادية للإسلام ومعادية للعرب في الإعلام الأمريكي، بين بعض القطاعات العامة الأمريكية وأيضا بين كثير من السياسيين.ولقيت هذه الهستيريا الخطابية تشجيعا معتبرا من جانب أنصار إسرائيل من النشطاء والسياسيين والمثقفين العاميين وكتاب الرأي في كل المنابر الإعلامية. فقد سارعوا إلى رسم خطوط متوازية لإرهاب يلهمه الإسلام ضد إسرائيل والولايات المتحدة على السواء. بل أن بعضهم أعلن أن الصراع الحضاري قد بدأ، وترددت الهجمات العنصرية اللفظية والبذيئة، التي يشار إليها في الأوساط الشعبية والقانونية عادة باعتبارها "جرائم كراهية" ضد الأمريكيين العرب والمسلمين في طول البلاد وعرضها.

دراسة شاكر، زياد، (٢٠٠١). بعنوان: " هل يمثل الإسلام تهديدا للغرب؟"[٤]، مجلة قراءات استراتيجية، السنة السادسة، العدد الخامس، مايو.تركز هذه الدراسة على التساؤل التالي

---

(1) أحمد، محمد سيد (٢٠٠٢)، ١١ أيلول والقضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥، القدس.
(2) الأزعر، محمد خالد (٢٠٠٢)، السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر محددات الاستمرارية والتغير، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٩، بيروت.
(3) فرسون، سميح (٢٠٠٢)، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب في: العرب والعالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
(4) شاكر، زياد (٢٠٠١)، هل يمثل الإسلام تهديدا للغرب؟، مجلة قراءات إستراتيجية، العدد ٥، السنة السادسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو: "هل يشمل الإسلام تهديدا حقيقيا للغرب؟" ويجيب الكاتب على هذا التساؤل بقوله أن من صنع هذا التهديد هم الغرب أنفسهم. ويستند في ذلك على مقولات مفكرين وكتاب سياسيين وعسكريين بحيث نجد أنه في أعقاب الحرب الباردة ظهر اتجاه بارز في تعريف الإسلام على أنه العدو الجديد للغرب أو مصدر التهديد خلفا للنظام الشيوعي السوفييتي وخاصة بعد أعلن كل من دان كويلي نائب الرئيس الأمريكي – وولي كليس زعيم حلف الشمال الأطلسي أن الإسلام هو خليفة الشيوعية والمهدد الأول لأمن الغرب وبالتالي اكتسب السياق الذي يتداول فكرة صراع الحضارات أهمية براقة في وسائل الإعلام الغربية وإفرازاته الأدبية. فمنذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كان هم الغرب الأول هو إمكانية أن تصدر إيران ثورتها لباقي الدول الإسلامية في تلك المنطقة وخاصة تلك الدول المليئة بالشيعة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي. وكواحدة من أدوات سياستها الخارجية أصبحت إيران من أنشط الدول التي تمول الإرهاب العالمي مثلها مثل العراق وأفغانستان. وهذا معناه أنه طالما تصر هذه الدول على الإرتكان إلى الضعف والإرهاب سيظلون يفرضون تهديدا خطيرا لاهتمامات الغرب على مستوى العالم أجمع.

دراسة قام بها حرب، رجائي جميل، (٢٠٠٣). بعنوان: " الإرهاب في النظام العالمي الجديد: دراسة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"[(١)]، رسالة ماجستير غير منشورة– الجامعة الأردنية. هدفت هذه الدراسة التعرض لمفهوم النظام العالمي الجديد الذي أطلقته الولايات المتحدة مع بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، بما يحمل في طياته من هيمنة وتسلط على كل العالم واستغلال للثروات وابتزاز لدول كثيرة لتقوم بدورها في خدمة النظام العالمي الجديد، منطلقة من فكرة أنها تتصرف كلاعب وحيد في الساحة السياسية الدولية بعد الانهيار الذي حل بالقطب السوفيتي. وتركز على توضيح المساحات التي يتضمنها النظام العالمي الجديد وتحتوي على سمات إرهابية تنتهك بها خصوصية الدول وتولد حالة من عدم الرضا العالمي ومحاولات يائسة ومتواصلة لوضع حد لهذا النظام الذي يسخر كل ما في طريقه لخدمة العولمة ومن خلفها كل مظاهر الهيمنة والتسلط في الإدارة الأمريكية التي أطلقت النظام العالمي الجديد.

دراسة محمد علي أحمد (٢٠٠٢)، بعنوان: "الإرهاب البيولوجي– خطر داهم يهدد البشرية" [(٢)]. والذي يعالج أنواع الأسلحة البيولوجية الفتاكة، ويميز بينها وبين الأسلحة الكيماوية،

(1) حرب، رجائي جميل (٢٠٠٣)، الإرهاب في النظام العالمي الجديد: دراسة في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
(2) أحمد، محمد علي (٢٠٠٢)، الإرهاب البيولوجي – خطر داهم يهدد البشرية"، القاهرة، دار نهضة مصر ، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويطرح أمثلة على استخدام السلاح البيولوجي في عمليات إرهابية، ومميزات استخدام الـسلاح البيولوجي للإرهابيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول

إشكالية مفهوم الإرهـــاب

تمهيد

لم تحظ ظاهرة ونمط من أنماط الانحراف بقدر ماحظيت به ظاهرة الإرهاب من اهتمام على جميع المستويات، فخلال العقود الثلاثة الماضية طرحت قضية (الإرهاب) في العديد مـــن المؤتمرات الدولية واللقاءات الإقليمية بل واحتلت مكانة متقدمة في أجندة اجتماعات القمة التـــي تنظمها الدول الصناعية السبعة وروسيا وقد استحدثت معظم دول العالم تشريعات خاصة وخطط واستراتيجيات لمكافحة الإرهاب ووضعت لدولها برامج واتفاقيات إقليمية ومعاهدات دولية. وفي نفس المضمار وقفت الأمم المتحدة على مخاطر الإرهاب بصفة رسمية في أوائـــل الـــسبعينات، واعدت أولى دراستها حول هذه الظاهرة في عام ١٩٧٣م عملاً بقرار اللجنة السادسة الـــصادر في جلستها رقم ١٣١٤للسنة ١٩٧٣م[١].

وعلى المستوى العربي تصدى مجلس وزراء الداخلية العرب لظاهرة الإرهاب في وقت مبكر بكثير وتم اعتماد إستراتيجية مكافحة الإرهاب بموجب قرار رقم (٢٨٦) لعـــام ١٩٩٧م . ورغم أن الإرهاب كجريمة ليس بالقضية الجديدة إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب في الوقت الحاضر هو أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية؛ أي أنها لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة، فقد شهدت السنوات الأولى مـــن القـــرن الواحـــد والعـــشرين الميلادية تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية كان أشدها أحداث الحادي عشر من ســـبتمبر ٢٠٠١م المتمثل بالهجمات غير المسبوقة على الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت الأعنف في التاريخ المعاصر؛ حيث بلغ عدد الموتى فيها ما أكثر من ثلاثة ألف شخص، ويرى الكثيـــر من الكتاب والمفكرين والسياسيين أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١م تمثل علامة فارقة في تاريخ الإرهاب والأفكار المتطرفة وتحولاً بارزاً في طبيعة وأنمـــاط التخطـــيط للأعمـــال الإرهابية وطرق ارتكابها، لما تمثل منحى جديداً في العلاقات الدولية، والضربات الإستباقية التي انتهجتها الولايات المتحدة ضد كل من أفغانستان، والعراق.

وقد قامت الباحثة في هذا الفصل ومن خلال ثلاثة مباحث تعريف مصطلح الإرهاب في اللغة من خلال تحديد أبعاد إطاره من الناحية التاريخية والتشريعية وما يقابل هذا المصطلح في الشريعة الإسلامية.

---

(١) العموش، أحمد فلاح (١٩٩٩). أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، مجلة أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، عدد رقم ٢٤٠، ص٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

تعريف الإرهاب

تعني كلمة إرهاب في اللغة (رِهِب – بكسر الهاء): خاف، ورهب الشيء رهباً ورهبة: خافه ووردت في القاموس المحيط : رَهب: خاف وأرهبه واسترهبه: أخافه.الرهب: الخوف والفزع، وقد ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم ثماني مرات ومنها قوله تعالى **(وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ)** الآية ٣٢ من سورة القصص. وفي المعجم الرائد: "الإرهاب هو رعب تحدثه أعمال العنف مثل القتل وإلقاء المتفجرات، وذلك بهدف إقامة سلطة أو تقويض سلطة أخرى" [١].

يخضع تعريف الارهاب الاصطلاحي إلى جملة من الاعتبارات السياسية والوطنية والأيدولوجية التي تؤثر مجتمعة أو منفردة في تحديد مفهوم دقيق للإرهاب والارهابيين، كما أن التعريف يخضع لجملة من الاجتهادات ويؤثر في صياغته وتحديد معالمه.

أما في الاصطلاح فقد ظهر لفظ (الإرهاب) وإرهابي في أوروبا عام ١٧٨٩، في قاموس الأكاديمية الفرنسية بمعنى نظام الرعب، ووجد اللفظ ليصف مملكة الرعب خلال فترة الثورة الفرنسية بين أيار ١٧٩٣ وأيلول ١٧٩٤ ، ودليل ذلك أن اللغات الأوروبية أخذت لفظ (الإرهاب) من اللفظ الفرنسي (Terrorsime) [٢].

وتعرف المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة، أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"، أما على مستوى الباحثين وفقهاء القانون، فقد عرف الدكتور حسين عبد الحميد رشوان [٣] بأن "الإرهاب هو محاولة الأفراد والجماعات فرض الرأي أو فكرة أو مذهب ديني أو موقف من قضية من القضايا بالقوة والأساليب العنيفة على أناس أو شعوب آخرين، بدلاً من اللجوء إلى الحوار والوسائل الحضارية التي انتزعها الإنسان عبر كفاح طويل من أجل حقوق الإنسان".

---

(١) العموش، أحمد فلاح، مرجع سابق، ص٧٧.
(٢) غانم، محمد أبو الفتح (١٩٩١). الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، ص٥٧.
(٣) رشوان، حسين عبد الحميد (١٩٩٧). التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، منشورات دار المعرفة الجامعية، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف أحمد جلال عز الدين الإرهاب بأنه: "هو الذي يتركز حول وضعية الظاهرة فالإرهاب هو إستراتيجية الاستخدام المنظم للعنف المتصل الذي يثار من خلاله حملة من أعمال الاغتيال وزرع المتفجرات واختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن أو التهديد أو القيام بأفعال مشابهة بقصد خلق حالة من الرعب العام الذي يهدف إلى تحقيق مطالب ومكاسب سياسية"[١].

أولاً: الإرهاب في الاتفاقيات الدولية

يوجد خلاف على ما يعد إرهاباً وما لا يعد كذلك، وبالتالي ليس هناك تعريفاً واحداً متفق عليه، إلا أن المجتمع الدولي لم يقف مكتوف الأيدي حيال هذه الظاهرة فشق طريقة نحو تدويل ردود الفعل عن طريق صياغة اتفاقيات دولية لأنواع معينة ومحددة من الأعمال الإرهابية، وبالتالي فإنه يعد من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية [٢]:

١. اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم التي ترتكب على متن الطائرات لعام ١٩٦٣.
٢. اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام١٩٧٠.
٣. اتفاقية مونتريال الخاصة بسلامة الطيران المدني والموقعة في ١٩٧١/٩/٢٣.
٤. اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٩٧٣/١٢/١٤.
٥. اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٩٧٩/١٢/١٧.
٦. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣، والقرصنة البحرية.
٧. الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لسنة ١٩٧٦، حيث تنص على ستة أفعال تعتبرها جرائم إرهابية وهي [٣]:
   - خطف الطائرات.
   - الأعمال غير المشروعة الموجهة إلى سلامة الطيران المدني.
   - الأعمال الموجهة ضد الدبلوماسيين.
   - أخذ الرهائن والخطف والاحتجاز غير المشروع للأفراد.
   - الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية والحرية.

(1) عز الدين، أحمد جلال (١٩٨٧). مكافحة الإرهاب، القاهرة: مطابع دار الشعب، ص٦.
(٢) غانم، محمد أبو الفتح، مرجع سابق، ص٥٨.
(٣) رشوان، حسين عبد الحميد، مرجع سابق، ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن معظم الاتفاقيات الدولية وإن كانت لم تورد تعريفاً عاماً، واتبعت تعـداداً حـصرياً للجرائم التي تعد عملاً إرهابياً، إلا أنها تشمل جرائم الاعتداء على سلامة وحرية الأشـخاص، وتلك هي التي ترتكب عن طريق استعمال القنابل والرسائل الخداعيـة (التـي تحتـوي علـى متفجرات) والأسلحة الآلية، أن الاكتفاء بتحديد حالات الإرهاب فـي الاتفاقيـات الدوليـة دون الوصول إلى تحديد منضبط لمفهوم الإرهاب يبقي الباب مفتوحاً على مصراعيه للتفـسيرات أو التعريفات المختلفة من قبل الدول وفق الرؤية التي تنظر منها إلى موضوع الإرهاب والأولى هو الوصول إلى تعريف واضح محدد لمفهوم الإرهاب [١].

ثانياً: مخاطر تعريف الإرهاب

قيل أن العالم سيكون مختلفاً عما كان عليه قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومن بين استخدامات هذه الجملة السعي إلى تبرير سلسلة طويلة من القوانين المضادة للحرية، ولذلك سـعت بعـض الدول العربية والاجنبية خلال المؤتمرات الدولية لمكافحة الارهاب للتعرف على أسباب الارهاب وأكدت هذه الدول أن الأسباب الجذرية للإرهاب تشمل الفقر المدقع والهيكل الاجتماعي غيـر العادل والفساد والأسباب السياسية والاحتلال الأجنبي والاستغلال الشديد للمقـدرات والتطـرف الديني وانتهاك حقوق الإنسان والتمييز والتهميش الاقتصادي والغزو الثقـافي نتيجـة للعولمـة إضافة إلى الصراعات الإقليمية التي تستغل كذريعة للأعمال الإرهابية ولعمليـات المنظمـات الإرهابية.

وتظهر العبارة للمرة الأولى في القانون الدولي ضمن نصيّن في المعاهـدات الدوليـة لمكافحة الاعتداءات الإرهابية عن طريق المتفجـرات (نيويـورك، ١٥ كـانون أول ١٩٩٧) ولمكافحة تمويل الإرهاب (نيويورك ٥ كانون أول ١٩٩٩) إلا أن كلمة إرهاب غير محددة فيها تماماً.وهكذا بحسب نص المادة (٦) من معاهدة مكافحة تمويل الإرهـاب، تعتمـد كـل دولـة الإجراءات التي تراها مناسبة بما في ذلك عند الضرورة تشريع داخلي لـضمان عـدم تبريـر الأفعال الجرمية التي تنص عليها المعاهدة بأي اعتبارات سياسية أو أيديولوجيـة أو عرقيـة أو أثنية أو دينية أو ما شابه من تبريرات، ويلحظ الطابع غير السياسي للعمل الإرهابي وبما أنـه يصار إلى تجاهل منهجي للعنصر الوحيد الذي يميز الأعمال الإرهابية عن الجرائم العادية وهو الهدف السياسي لهذه الأعمال فإن تحديد الفعل الإرهابي يصبح مستحيلاً. إضافة إلـى الأفعـال الملموسة التي تشير إليها مختلف المعاهدات الدولية، تعتبر المعاهدة حول تمويل الإرهاب فـي

(١) عوض، محمد محي الدين (١٩٩٩). تعريف الإرهاب، منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، العدد ٢٠٥، ص ١٨-١٩.ww.ctic.org.sa/conclude.doc

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مادتها الثانية بمثابة مخالفة (كل فعل من شأنه التسبب بالموت أو بأي ضرر جسدي خطير يطال المدنيين، أو أي أشخاص آخرين لا يشاركون مباشرة في النزاع في حال المواجهة المسلحة وذلك عندما يهدف هذا الفعل إلى ترويع السكان أو إرغام الحكومات أو المنظمات الدولية على القيام أو الامتناع عن القيام بأعمال معينة). وتمثل هذه الصيغة أول مشروع لتعريف الإرهاب لكنها تجمع بين مفهومين مختلفين لا بل متناقضين لهذه الظاهرة.

- **المفهوم الأول**. يشدد على الأضرار التي تلحق بالمدنيين ويندرج في مسار مبادئ محكمة نورمبرغ.
- **المفهوم الثاني**. يهتم بالإساءة إلى النظام السياسي ويجد خير تجسيد له في قانون الإرهاب البريطاني الذي استوحت منه اللجنة الأوروبية اقتراحها في وضع إطار للمعاهدة المناهضة لتمويل الإرهاب وبالتالي فإنه ينظر إلى الإرهاب على أنه عمل حربي غير مشروع كونه يتعرض للمدنيين المفترض إبقاؤهم بحسب القواعد التقليدية على الأقل على هامش النزاع الذي يشارك فيه أطراف مسلحون، وهكذا يعتبر العمل الإرهابي بمثابة جريمة حرب وفقاً لمبادئ (محكمة نورمبرغ) التي تحدد هذا العمل بما يلي [1]:

- خرق قوانين الحرب وتقاليدها التي تشمل وفي صورة غير حصرية في الاغتيالات وسوء المعاملة والإبعاد .
- اغتيال أو إساءة معاملة سجناء الحرب أو الأفراد في عرض البحر.
- تصفية الرهائن وسلب الأملاك العامة أو الخاصة.
- التدمير المتعمد للمدن والقرى وأعمال الاجتياح التي لا تبررها الضرورات العسكرية[2].

وبالنتيجة فإن ما يقترح على المستوى الأوروبي والأمريكي من تشريعات مناهضة للإرهاب، تنطلق من اعتبار جميع الذين يسعون إلى تخريب النظام القائم وجميع الذين يلجأون إلى وسائل لا تزال غير محددة بدقة في سبيل تدمير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلد من البلدان.

(1) محكمة نورمبرغ هي محكة خاصة تم تشكيلها من قبل الامم المتحدة لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين.
(2) المعاهدة الدولية لمكافحة تبييض أموال الإرهاب (١٩٩٩). نيويورك، ٩ كانون الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تأصيل مفهوم الإرهاب وانواعه

يعتبر القيام بعمل هدفه إرهاب أناس آخرين قديم قدم التاريخ المكتوب ومن أقدم الأمثلة المعروفة عن حركة إرهابية هي (السيكاريون – Sicarion) وهي طائفة دينية على درجة عالية من التنظيم، وتضم رجالاً من درجة أدنى لعبوا دوراً فعالاً في نضال الزيلوت (Zealot) في فلسطين (٦٦-٧٣م)، والزيلوت عباره عن طائفه يهودية وفدت الى فلسطين في نهاية القرن الاول قبل الميلاد بهدف اعادة بناء الهيكل والذي عرف بالمعبد الثاني ، حيث كانت هذه الطائفه تقوم بمهاجمة الأعداء في وضح النهار وكانوا يفضلون ذلك أيام الأعياد فيما تكون الجماهير محتشدة في مدينة القدس. ولم يحاول أي شخص أن يؤسس نظرية في الإرهاب المسيحي أو اليهودي، وللسبب نفسه لا يمكن لأي شخص أن يقبل الاستنتاج الخاطئ بأن الإسلام دين إرهابي، ذلك أن الإسلام لا يضفي صفة المشروعية على الإرهاب كما لم يتم التسامح معه، وتشير الدراسات إلى أن إرهاب الدولة بشكل منظم ومنهجي ظهر منذ القرن الخامس عشر حيث قامت الدول الأوروبية الاستعمارية باستعمار الشعوب خارج القارة الأوروبية إذ ارتكب البرتغاليون والأسبان أبشع أنواع العنف والإرهاب ضد الشعوب المستعمرة وتبعهم في ذلك الهولنديون والإنجليز وكانت الدول الاستعمارية تنكر دائماً على شعوب البلاد والمستعمرة مقاومة هذا الإرهاب [1].

أما على مستوى التأصيل التشريعي لتجريم الإرهاب فقد بدأ في القرن العشرين حيث تقدمت حكومة رومانيا متأثرة بأفكار العالم الروماني (فسبا سيان بيللا – Fesba Siean Beillia) سنة ١٩٢٦ إلى عصبة الأمم باقتراح عمل اتفاقية دولية لتعميم العقاب على الإرهاب بصرف النظر عن مكان وقوع أفعال الإكراه، التي ارتكبت تنفيذاً له، وبصرف النظر عن جنسية الجاني أي باعتباره جريمة ضد قانون الشعوب كالقرصنة وتزييف النقود والاتجار بالرقيق والمخدرات [2]. وقررت الجمعية العمومية لعصبة الأمم آنذاك أن هذه المسألة ومسألة إسناد اختصاص جنائي إلى محكمة العدل الدولية الدائمة جديرتان بالدراسة العميقة (كان ذلك في دور انعقادها التاسع).ومن الاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع (اتفاقية عام ١٩٣٧ بشأن منع الإرهاب والمعاقبة عليه) فقد كانت هذه بمثابة رد فعل مباشر على اغتيال عدد من الشخصيات ذات المستوى الرفيع وكانت رد فعل على اغتيال الإسكندر الأول ملك يوغسلافيا، ولويس بارثون رئيس مجلس الدولة

(1) عوض، محمد محيي الدين، ص٤١.
(2) المرجع نفسه ، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرنسي في مرسيليا، وهذه الاتفاقية تمت صياغتها تحت رعاية عصبة الأمم.وتم عقد هذه الاتفاقية مع اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ١٩٣٧/١١/١٦، وحالت الحرب العالمية الثانية دون تنفيذها.وهذه الاتفاقية تمثل المحاولة الحكومية الأولى التي تعالج ظاهرة الإرهاب من الناحية القانونية، حيث قصد منها كبح جماح أعمال الإرهاب التي تتضمن عنصراً دولياً فقط.

*** الناحية القانونية:**

لكي نتمكن من تحليل فكر الجريمة والمجرم والجزاء يجب أن نتطرق إلى الكيفية التي يطبق فيها قانون العقوبات من حيث الزمان والمكان، ولكل قانون جزائي نطاق مكاني يتحدد بإقليم الدولة وكذلك نطاق زماني من حيث بدء تطبيق القانون وصدور القاعدة الجزائية ومتى تعتبر نافذة بحق الأشخاص، ويتحدد نطاق سريان القوانين الجزائية بصفة عامة وفقاً لأحد المبادئ التالية [١]:

- **مبدأ الإقليم:** ويعني أن يطبق القانون على كل من يقيم على إقليم الدولة.
- **مبدأ الشخصية:** ويعني أن يطبق القانون على كل من ينتمي لجنسية الدولة بصرف النظر عن مكان إقامته حتى ولو كان يقيم في دولة أخرى.
- **مبدأ العينية:** يؤخذ هذا المبدأ على وجه الخصوص فيما يتعلق بجرائم الإرهاب الواقعة على الدولة مثل (جرائم تزييف النقد، الجرائم الماسة بأمن الدولة، تزوير الأوراق الرسمية) وهذا المبدأ يعد مكملاً لمبدأ الإقليمية بهدف أن لا يفلت أحد من العقاب.
- **مبدأ العالمية:** و يعبّر هذا المبدأ عن فكرة التعاون الدولي في ظاهرة الإجرام وخصوصاً ما يعرف بظاهرة الإجرام عبر الوطن، ويُعنى في تطبيق القانون الجزائي للدولة على كل من ارتكب جريمة ووجد مقيماً على أرضها بصرف النظر عن مكان وقوع الجريمة أو جنسية مرتكبيها،وبتسليم المجرمين إلى دولهم.ونظراً لاستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فقد حرصت دول العالم على أهمية تكامل هذه المبادئ، ومن خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من هذه الظاهرة[٢].

هذه المبادئ عبر عنها المؤتمرون تحت مظلة الأمم المتحدة في اجتماع القاهرة في الفترة ما بين ٢٩ نيسان – ٨ أيار ١٩٩٥، وتسري على بعض صور الأنشطة الإجرامية المستحدثة

---

(١) رشوان، حسين عبد الحميد، مرجع سابق، ص٤٤.

(2) الحديدي، هشام (١٩٩٩). الإرهاب بذوره وبثوره وزمانه ومكانه وشخوصه، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص٤٢٣ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كجرائم الإرهاب والعنف، والاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة، وتهريب الأجانب وغسيل الأموال وتزييف العملة [1].

*** التكييف القانوني لجريمة الإرهاب:**

يلاحظ هنا أنه مع نجاح الجهود في اعتبار الإرهاب جريمة دولية إلا أنها أخفقت في وضع عقوبات دولية على ممارسة الإرهاب سواء إرهاب الدول أو الأفراد. واستجابت غالبية الدول لتوصيات الأمم المتحدة فوضعت قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب واعتباره جريمة جنائية مستقلة يعاقب من يرتكبها بأقصى العقوبات.

وعلى أساس هذا المفهوم التشريعي لجريمة الإرهاب تضع جهات الأمن خططها لمكافحة الإرهاب أو ما يسمى (الإستراتيجية المضادة للإرهاب)، فلا تتعامل مع الإرهابي على أنه فرد واحد وإنما تنظر إليه باعتباره عضواً في جماعة منظمة تتبع تنظيماً هرمياً في ارتكاب جرائمها. وبالتالي فإن المسؤولية المدنية الناشئة عن الاعتداءات الإرهابية لا تقل أهمية عن الجنائية إذ لا يتحقق العدل إلا إذا حصل المضرور في الحوادث الإرهابية على تعويض للأضرار التي أصابته من جراء الحادث الإرهابي. ليس فحسب من الإرهاب الذي غالباً ما يكون من مغامرين لا مال لهم ولا مأوى وإنما من الدولة التي أسهمت في الحادث الإرهابي بنشاط مشروع أو غير مشروع،وأهم ما يثار في هذا الصدد هو أساس المسؤولية المدنية، وهل هي مسؤولية شخصية تقوم على فكرة الخطأ أم مسؤولية موضوعية قوامها الخطر؟ والأصح في الأغلب أن المسؤولية المدنية عن الحوادث الإرهابية تقوم على أساس المسؤولية الموضوعية، وإذا كان المجتمع الدولي أخذ بالمسؤولية الموضوعية كأساس للمسؤولية المدنية في مجال حماية البيئة، فمن باب أولى أن يعتد بها كأساس للمسؤولية المدنية في مجال الحوادث الإرهابية وإن استقرار فكرة الإرهاب جريمة دولية يجعل الدولة ضامنة للنظام الدولي واحترامه ومن ثم تعد مسئولة عن كل نشاط أسهم في حادث إرهابي، حتى ولو كان نشاطاً مشروعاً في ذاته[٢].

لذلك، فان جوهر الإرهاب هو الإقدام على ارتكاب فعل محظور معين بقصد واضح هو خلق حالة من الخوف في ذهن الجمهور (تهديد الجمهور وترويعه)، وبالتالي وطبقاً لنظام العدالة الجنائي الفرنسي – النموذج – في هذه المسألة هي مسألة وقائع وقانون يجري البت فيها من قبل المحكمة المختصة (محكمة الجنايات) تحت رقابة محكمة النقض التي تعادل (المحكمة العليا في

---

(1) عن التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع بشأن منع الحرية ومعاملة المجرمين، المنعقد في القاهرة، في الفترة ما بين ٢٩-٤/-٨-٥/١٩٩٥.

(2) الحديدي، هشام، مرجع سابق، ص٤٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية) من اجل توفير الإجراء القانوني السليم لجهتي الإدعـــاء والـــدفاع، وعلى اعتبار جريمة الإرهاب هي جناية خطيرة وتفضي إلى عقوبة الإعدام إذا توافرت شروط معينة، وهي أقسى عقوبة [١].

بناءا على ما تقدم نستنتج ما يلي:

- الإرهاب ظاهرة عالمية قديمة، لا ترتبط بدين أو جنس، وهو وسيلة غيـــر مـــشروعة، ويتجسد في ممارسة العنف بهدف إحداث الرعب والخوف و دائما ضحاياه من الأبرياء. وتختلف النظرة إليه من مجتمع إلى آخر، فقد ينظر إليه البعض بأنه عمل فاضـــل مـــن اجل الحرية، وينظر له آخرين بأنه فعلاً محرماً.
- لا زال الإرهاب أحد المواد الأساسية لمداولات أصحاب الفكـــر والـــسياسة والإعـــلام، والذي غالباً ما يأتي من أشخاص مغامرين لا مال لهم ولا مأوى.
- لم تتفق الدول على تعريف موحد للإرهاب، فكل دولة تقوم بتعريفه حسب مـــصالحها، وان إشكالية التعريف سمحت للدول الكبرى بالتدخل في الشؤون الداخلية للـــدول مـــن خلال مواضيع حقوق الإنسان والفساد والديمقراطية وترى الباحثة أن هذه الممارسات التي تنتهجها الدول الكبرى تزيد من فجوة الصراع بين الدول الضعيفة والدول الكبـــرى وتولد مظاهر التطرف .
- إن عدم الاتفاق على تعريف الإرهاب دولياً، لم يبقى الدول مكتوفة الأيدي حيـــال هـــذه الظاهرة وقد تم صياغة العديد من الاتفاقيات خاصة المتعلقة بحماية وسائل المواصلات، والطيران، وحماية الدبلوماسيين والمعاقبة على مثل هذه الجرائم التي تعتبر دولية.
- تعتبر الجريمة الإرهابية بأنها جريمة ذات دوافع سياسية ، وتهدف إلى تخريب النظـــام القائم وتختلف عن الجرائم العادية من هذا الجانب .
- إن التشريعات الداخلية لبعض الدول التي تم صياغتها بعد أحداث ١١أيلـــول ٢٠٠١، كان لها اثر سيء على الحريات العامة وحددت حركة تنقّل الأشـــخاص خاصـــة إلـــى الولايات المتحدة وأوروبا. وأصبح مجرد الشك في الإرهابي باعتباره شخـــصا يمثـــل خطرا على المجتمع سبباً للقبض عليه ومحاكمته[٢].
- لا تبيح الشريعة الإسلامية الإرهاب بكافة أشكاله وصوره والذي يمثّـــل اعتـــداء علـــى الأنفس المعصومة، وتم تجريم الأعمال الإرهابية والتي حددتها بنوعين من الجرائم وهي الحرابة أو قاطع الطريق وأهل البغي الذين يخرجون على الحاكم المسلم.

---

(1) الحديدي، هشام، مرجع سابق، ص٤٣٥.
(٢) غانم، محمد أبو الفتح، مرجع سابق، ص٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن ما ورد من آيات في القرآن الكريم تحمل لفظ الإرهاب فإنها تدعو لمخافة الله سبحانه وتعالى، وتدعو الآية الكريمة **(وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ....)** الدولة الإسلامية إلى بناء جيش وقوة ردع لمواجهة الأعداء ولا تدعو إلى الإرهاب بمعناه الحالي.
- بدأت الدول بتشريع قوانين، بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الدولية التي تجرّم الإرهاب، وتضع عقوبات تناسب خطورة الفعل.
- إن إلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام هو تعدي على سماحة الدين الإسلامي ولا يعني قيام فرد أو جماعة إسلامية بعمل إرهابي إن كل مسلم هو إرهابي.
- لا سبيل لاستئصال النشاط الإرهابي إلا بتحقيق الشرطين الأساسيين التاليين[١]:
  - سياسة عادلة تجاه الشعوب كافة، ودعم النظم الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، والتخلي عن دعم الأنظمة الدكتاتورية والفاشية، وتثبيت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في صلب القانون الدولي. والعمل بكل ما من شأنه إقرار الأمن والسلام في العالم أجمع.
  - سياسة اقتصادية عادلة تعالج مشكلة الفقر والجوع والتخلف والأمراض والأمية في عالم الجنوب ، وتخصيص جزء من الثروة الهائلة التي يحصل عليها عالم الشمال من أجل بناء عالم جديد في ظل نظام ديمقراطي عادل يحقق الحياة الكريمة لجميع الشعوب، وعند ذلك فلن نجد من يفكر في اللجوء إلى الإرهاب والجريمة، وأن القوة والعنف مهما كان بطشها لن توقف النشاط الإرهابي دون تحقيق هذين الشرطين.

إن المتأمل للتعريفات السابقه وغيرها مما لم يتم ايراده يمكنه ان يستنتج ما يلي*:

- إتسام بعض التعريفات بصياغات مطاطة قابلة لتفسيرات متباينة وربما متناقضة وهذ النمط من التعريفات غالبًا ما تكون صياغاته متمخضة عن هيئات دولية أو منظمات عالمية أو إقليمية، محتاجة إلى صياغات توافقية من أجل الخروج بقرارات يوافق عليها أعضاء تلك المنظمات أو ممثلوهم.
- إن الصياغات العمومية والفضفاضة هي حلول توفيقية للاختلافات التي تسود اجتماعات تلك المنظمات واستجابة للرغبات المتباينة والمتعارضة للدول الممثلة في تلك المنظمات،

---

(١) رشوان، حسين عبد الحميد، مرجع سابق، ص٤٤.

* ومن تلك الصياغات تعريف الارهاب بأنه الأعمال التي تؤدي إلى إزهاق أرواح بريئة فبرائة الأرواح أمر نسبي قابل لاختلاف التفسيرات، فأرواح جنود الاحتلال من وجهة نظر المحتل هي أرواح بريئة مع أنها ليست كذلك من وجهة نظر المنظمات أو الحركات المقاومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن ما تتسم به هذه الصياغات من عمومية ومطاطية غير قادرة على حسم الخلاف أو تحديد مفهوم دقيق من المصطلحات المختلف بشأنها، نظراً لقابليتها للتفسيرات المتباينة.

- إتصاف كثير من هذه التعريفات بالطول وذكرالصور والأمثلة وهذا يكشف عن تردد في تحديد مفهوم دقيق لهذا المصطلح نظراً للحساسية الشديدة التي يتسم بها ونظراً للرغبات المتعارضة والمتباينة للمعرفين.
- ذكر بعض التعريفات لأهداف الإرهاب وغاياته وهو مجال مختلف فيه أساساً فضلاً عن أنه لا ينبغي ذكر الأهداف والغايات في التعريف بالاضافة إلى الصور والأمثلة.
- إن عدم القدرة على الوصول إلى تحديد مفهوم دقيق للارهاب من خلال تعريف مانع جامع قد ساهم مساهمة كبيرة في التخبط والاضطراب في تحديد مفهوم له وفي الضبابية والغموض اللذين يكتنفانه.
- إن هذا الغموض وتلك الضبابية قد أديا إلى الخلط الذي يبدو في كثير من الأحيان متعمدا وغير بريء بين الارهاب وبين المقاومة المشروعة للشعوب المستعبدة والمقهورة والمحتلة.
- تجنب أكثر التعريفات الاشارة إلى ما يعرف بإرهاب الدولة وهو الارهاب الذي تمارسه الدول ضد الشعوب التي تحتل أرضها وتستولي على خيراتها ومقدراتها.
- تجنب أكثر التعريفات كذلك ادخال صور التمييز العرقي في مفهوم الارهاب .
- عدم اشارة التعريفات من قريب أو بعيد إلى الارهاب الفكري الذي يمارس ضد المفكرين والباحثين لثنيهم عن آرائهم حتى لو كانت تلك الآراراء علمية وأكاديمية بحته، وذلك كالارهاب الذي يمارس ضد أي باحث أومؤرخ أوعالم أو مفكر يتجرأ على إنكار الهيلوكوست (المحرقة) أو يشكك في عدد ضحاياها[١].

(١) رشوان، حسين عبد الحميد، مرجع سابق، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** أنواع الإرهـــاب:**

إن ظاهرة الإرهاب وجدت منذ أن قتل هابيل أخاه قابيل وتبقى مقاومة الإرهاب علـــى لسان الدول العدوانية (كلمات حق يراد بها باطل) ، (الحق) لأن الإرهـــاب نقـــيض الطمأنينـــة والسلام و(الباطل) في نكران الحق واستلابه وممارسة العدوان باســـم مقاومـــة الإرهـــاب، إن المواقف السياسية والأيديولوجية لكل دولة هي التي تحدد ما هو الإرهاب ومـــا هـــو النـــضال المشروع، وهذا ينطلق من مصلحة الدولة المعنية بمعنى هل المصلحة تكمن في إلصاق الإرهاب بالعمل المعني، أو إضفاء صفة الشرعية، وما دام المجتمع الدولي محكوم بمفهـــوم المـــصلحة الضيقة ومهيمن عليه من قبل الدول الكبرى التي تفرض إرادتها وجبروتها على الدول الصغرى، وشعوب العالم المغلوبة على أمرها، يبقى مفهوم الإرهاب دون تحديد لأن مصالح الدول الكبرى تقتضي ذلك، من هنا لا بد وأن يكون هنالك موقفاً ودوراً للقانون الدولي اتجاه ظاهرة الإرهاب، سواء من حيث المفهوم أو الأنواع أو الأساليب والوسائل المتبعة للإرهاب أو الدوافع والمثيرات للإرهاب أو حتى شخص الإرهابي نفسه، وقد قسم العلماء والفقهاء الإرهاب إلى نوعين همـــا: إرهاب رسمي داخلي وإرهاب خارجي وهو ما يعرف بإرهاب الدولة، وهو ما يقوم به أفراد أو منظمات غير حكومية، وإذا مارست الدولة الإرهاب فإنها تـــسعى إلـــى تخويـــف المعارضـــة وإجبارها على الطاعة للحكومة، أما الإرهاب الداخلي، فهو الذي يقتصر نشاطه بين الشعب في الدولة الواحدة ويكون الإرهاب دولياً إذا اشتركت فيه أطراف خارجية، وقد يتحـــول الإرهـــاب الداخلي إلى إرهاب دولي بفعل المؤثرات والعوامل الخارجية والتدخلات الأجنبية[١].

وتؤكد الباحثة أن تسميات الإرهاب تختلف باختلاف أنواعه ومصادره. فالنضال الوطني التي تقوم به بعض الجماعات من أجل التحرر من السيطرة والطغيان لتحقيق أهداف سياســـية، اجتماعية أو أيديولوجية أو اقتصادية لا يسمى إرهاب، على الرغم من قيام بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بوصفها على أنها أعمال إرهابية لابد من محاربتهـــا، وهي تسعى بذلك لاتخاذ والتدابير لمحاربة ومكافحة هذا النضال.

هذا ما أكد عليه الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في كلمته التي ألقاها أمـــام مـــؤتمر الإسلام والغرب الذي عُقد في الخرطوم ما بين ١١ إلى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣، بالإضـــافة إلـــى البحث الذي قدمه في الدورة الحادية عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بعنوان (الجهـــاد والإرهاب) في تموز ٢٠٠٦، والذي أكد في كليهما على الفرق بـــين الجهـــاد وبـــين الأعمـــال الإرهابية، مؤكداً على شرعية المقاومة الوطنية للغازي المحتل[١].

---

(١) أبو غزالة، حسن (٢٠٠٢). الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، ط١، عمـــان: دار الفكـــر للطباعة، ص٢٥.

(١) كلمة القرضاوي أمام مؤتمر الإسلام والغرب بالخرطوم: www.qaradawi.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** أهم أنواع الإرهاب:**

أولاً: إرهاب الدولة. ويقصد به ما تقوم به الدولة أو بعض الجماعات التي تعمل لحسابها من أعمال إرهابية إزاء دولة أخرى أو ضد جماعات أو أفراد داخل الدولة مع خصومها السياسيين أو المعارضين لها لإخضاعهم والهيمنة عليهم أو اضطهادهم.

من أمثال هذا الإرهاب أعمال العنف والقتل والتهجير لسكان (كوسوفو) من جانب حكومة (الصرب)، والأعمال الوحشية التي تمارسها إسرائيل ضد شعب فلسطين ولاشك أن أعمال المقاومة في سبيل مقاومة إرهاب الدولة في اجل التحرر من الاحتلال الأجنبي وتقرير المصير وفقاً لأحكام ومبادئ القانون الدولي ولو كان ذلك باستخدام السلاح لا يعد إرهاباً وبالتالي لا يعد جريمة،وتتعدد أشكال (إرهاب الدولة) تبعاً للأسباب التي تدعو إلى مقاومته كما هو في الصور التالية[٢]:

١. **الإرهاب العسكري:** إذا كانت الدولة تهدد عن طريق استعراض القوة بأسلحتها أو تستخدمها لإحداث الرعب والإفزاع لدى الجمهور خصوصاً في الشعوب المستضعفة، والإرهاب العسكري يقع في عدة أشكال منها الإرهاب النووي والكيماوي والبيولوجي والإرهاب المتفوق وذلك بمهاجمة فنية لشبكة الاتصالات والانترنت ، ولا تقتصر هذه الأشكال من الإرهاب على الدول فقط ،إنما قد تقع من جماعات إرهابية أو أفراد وهذا يعتبر اخطر أشكال الإرهاب نظرا لسهولة الحصول على الموارد المادية والتكنولوجية والبشرية المتعلمة والتي تستخدم بقصد زعزعة الاستقرار السياسي وإحداث تراجع اقتصادي .
٢. **الإرهاب الاقتصادي:** أو ما يسمى إرهاب الحرمان وذلك باحتكار ثروات الشعوب وإعطاء امتيازات اقتصادية وتسهيلات لمن يؤيدون السلطة وحرمان الفئات الأخرى، فيكون بتوزيع الموارد بصورة غير عادلة الأمر الذي يؤدي إلى خلل اقتصادي واجتماعي، وخلق شعور بالقلق والغضب من الفئة الحاكمة.
٣. **الإرهاب السياسي:** إعلان سياسات مناوئة للنظام الحاكم في دولة ما ، وممارسة الضغوط على تلك الدولة من خلال اتهامها بأنها دولة خارجة على القانون أو ليست ديمقراطية في ممارسة الحكم وهذه كلها أسباب تدعو للتدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يجعل نظام الحكم مضطراً للتنازل عن قضايا وطنية أو أي أمور من أعمال السيادة.

---

(٢) الغزال، إسماعيل (١٩٩٠). الإرهاب القانون الدولي، طبعة٤، ص١٥ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. **الإرهاب الانفصالي:** يعود إلى أسباب أثنية أو جغرافية فتطالب فئة معينة بالانفصال عن الدولة المركزية وتشعر بالاضطهاد واستخدام العنف ضدها من جانب الأكثرية الحاكمة مثال ذلك، شعب منطقة الباسك في أسبانيا – الذي يطالب بالانفصال عن سلطة الدولة.

٥. **الإرهاب الأيديولوجي:** يسعى كل فريق إلى تدمير الآخر، ومثاله بين الرأسمالية والاشتراكية، ومن أمثلتها الألوية الحمراء في إيطاليا، منظمة بادر ماينهوف في ألمانيا، وقد فشلت هذه الحركات أمام مكافحة الدولة.وقد يرجع لأسباب دينية، مثال ذلك الحروب التي حصلت بين البروتستانت الذين يمثلون السلطة والكاثوليك الذين يمثلون الشعب في أيرلندا الشمالية، حيث قتل الآلاف في أيرلندا الشمالية نتيجة المتفجرات التي أودت بحياة الكثيرين وخاصة في أواخر الثمانينات[1] .

ثانياً: إرهاب الفرد أو الجماعات: ويقصد بذلك تلك العوامل المتعلقة بطبيعة الفرد والنابعة من تكوينه البدني والعقلي والنفسي، وهي عوامل لصيقة بالشخصية كامنة فيها، والعوامل الفردية تقتصر على أن تكون عاملاً مساعداً لا ينتج أثراً إلا إذا اقترن بأسباب أخرى ودائماً العوامل الاجتماعية (من خلال المدرسة، الأسرة، أوقات الفراغ) هي التي تدفع بالعامل العدواني لدى الفرد، والإرهاب الذي يقع من قبل الأفراد يشكل خطورة كبيرة على الأمن والاستقرار لأنه يقع من قبل عدو غير ظاهر أمام أعين السلطات أو أعين المواطنين وقد يمارسه الأفراد أو الجماعات بكافة الوسائل المتاحة لهؤلاء والذين بمقدورهم تطويع كافة الموارد لصناعة أسلحة تدميرية بقصد استخدام العنف بحق الآمنين[2].

أما أخطر أشكال الإرهاب فهي التي تمارس بقصد اغتيال شخصيات عامة، وبالرغم من شدة خطورتها والمأساة التي تنجم عنها فإنها تهون مع التفجيرات التي تحصد أرواح الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى أنهم تصادف وجودهم لحظة التفجير، أو استخدام سلاح كيماوي أو بيولوجي أو نووي ضد مجموعات كبيرة من المواطنين بقصد ترويع المجتمع ، وسيتم تناول هذا الجانب في المحاور التالية[3]:

المحور الأول: الأسباب التي تساعد على انتشار الإرهاب.

الأسباب السياسية للإرهاب الداخلي: فتكون نتيجة لصراع حزبي أو بين جماعات عرقية داخل الدولة تسعى للسيطرة على نظام الحكم وقد يستخدم الإرهاب كوسيلة لأبعاد أحد الأطراف عن تقلد المناصب السياسية العليا. وقد تكون الأسباب السياسية دافع وراء ظهور الإرهاب

(1)عوض، محمد محي الدين، مرجع سابق، ص٨٣.
(2)غنام، محمد أبو الفتح (١٩٩١). الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديموقراطية، ص٤٦.
(3)عوض، محمد محي الدين، مرجع سابق، ص٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي كأن تستخدم دولة كبرى الإرهاب السياسي لتنفيذ مخططاتها تجاه الدول الضعيفة، وذلك بوصف النظام السياسي فيها بأنه غير شرعي ويعمل على تهديد الأمن والسلم الدوليين، كما حدث من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق عند غزو أراضيه في مارس سنة ٢٠٠٣. وقد يستخدم بصورة غير مباشرة في العلاقات الدولية وذلك من خلال قيام دول كبرى بالتهديد باستخدام القوة ضد دول أخرى كما حدث عندما قال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الثاني في إحدى خطبه "بأن الدولة التي لا تقف معنا تكون ضدنا ويتم التعامل معها على هذا النحو". وقد يكون الإرهاب السياسي مباشر كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع سوريا وإيران بعد احتلالها العراق وادعائها أن النظام في سوريا وإيران يشجع المقاومة العراقية ضد الاحتلال. ويعتبر وعد بلفور عام ١٩١٩ إرهاب سياسي ضد الشعب الفلسطيني ويعتبر ما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني إرهاب سياسي من خلال استخدام حق الفيتو لمنع صدور القرارات التي تعيد له حقوقه من خلال الأمم المتحدة.

الأسباب الاقتصادية للإرهاب الدولي: تعتبر الضغوطات الاقتصادية والمعونات وعمليات الابتزاز الاقتصادي التي تمارسه الدول الكبرى تجاه الصغرى وما تقوم به الدول الاستعمارية التي تسعى إلى الاستيلاء على مناطق في دول أخرى لتأمين احتياجاتها من المواد الخام أو فتح أسواق لمنتجاتها من خلال الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات من أبرز الأسباب الاقتصادية للإرهاب، وهناك الأسباب الاجتماعية للإرهاب الدولي وهي محاولة دولة فرض قيم معينة على دولة أخرى ودفعها للتخلي عن قيمها الموروثة وهو صورة من صور صراع الحضارات أو الإيديولوجيات وأن استخدام القوة كوسيلة للإرهاب لتنفيذ عمليات معينة من شأنها تغير القيم الموروثة في منطقة ما من العالم يعد من الأسباب الاجتماعية للإرهاب الدولي ويعتبر الاضطهاد بدافع التمييز الديني والعرقي من الأسباب الاجتماعية للإرهاب [1]. وهناك أسباب أخرى منها[2]:

- قيام بعض الجماعات أو الأفراد بمزاولة تجارة غير مشروعة، يصاحبها أعمال عنف وترهيب حيال المنافسين في مجال عملهم، وضد السلطات الحكومية، وقد تزاول ضد القضاة لإحباط ملاحقتهم قضائياً. ويعد الترهيب أساس عمل تلك الجماعات.
- بهدف الحصول على حق تقرير المصير إذا خرج الأستهداف عن المجال العسكري وتم استهداف المدنيين، أو الاحتجاج على سياسة يتبعها النظام الحاكم في بلد ما بوسائل غير سلمية، أو في سبيل إنقاذ أو الإفراج عن معتقلين سياسيين.

(1) زيدان، مسعد عبد الرحمن، ص١٢١.
(2) عوض، محمد محي الدين، ص٨٣ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أسباب تاريخية، ومثالها قيام منظمة ثورية أرمنية بأعمال إرهابية ضد رعايا أتراك انتقاماً للمذابح التي تحمّلها إلى الحكومة التركية في بداية القرن الماضي.
- أسباب إعلامية تهدف إلى جذب انتباه الرأي العام العالمي إلى القضية التي يدافعون عنها، وذلك لكسب تعاطف وتأييد قطاعات كبيرة وواسعة عالمياً.
- تعتبر البطالة والفقر والحرمان وعدم القدرة على تحقيق الإصلاحات وتحسين ظروف العمل والعمال، من أهم الأسباب التي تشكل بيئة مناسبة للانضمام إلى مجموعات إرهابية.
- الفراغ السياسي لدى الشباب ، والفروق الثقافية بين الافراد والجماعات .
- المقاومة التي تنمو في ظل الاحتلال قد يصل بها التطرف إلى إبادة الأبرياء في سبيل الضغط على نظام الاحتلال، بسبب افتقار النظام الدولي إلى الحزم في الرد على الانتهاكات التي تتعرض لها الشعوب تحت الاحتلال ، وعمليات الاغتيال السياسي.

الفكر الذي يتبناه البعض والذي يستند إلى الفهم الخاطئ لقواعد الدين وتأويل النصوص على غير موضعها بالإضافة إلى الجمود الفكري . بعض هذه العوامل والأسباب دفعت بنفر من أبناء الدين الإسلامي إلى التشدد والتعصب الذي أدى بهم إلى ارتكاب أعمال إرهابية،ويقصد بالتطرف اعتقاد الشخص أو مجموعة من الأشخاص أنها تحتكر الحقيقة وهي فقط على حق أو صواب والغير على باطل أو على خطأ لذلك فهذه المجموعة جادة في فرض رأيها على الآخرين بجميع الوسائل بدون أي ضوابط والإرهاب إحدى وسائله أما التديّن فهو يختلف عن التطرّف في أن التدّين هو التزام بأحكام الدين والتزام مناهجه وهو أمر مرغوب ومرحّب به، ولكن التطرّف هو إغراق شديد في الأخذ بالظواهر الدينية على غير علم بمقاصدها فيسيء فهمها إلى درجة الغلو المستنكر دينياً. والإرهاب الذي يقع من قبل المفسدين والمخربين يخالف صحيح الأحكام الشرعية وأصول الدين وفروعه من الوجوه التالية[١]:

- انه يأخذ البريء بإثم الجاني وهذا ظلم لا يقره الإسلام بل لا يقره أي دين سماوي أو تشريع وضعي فمن المقرر شرعا وقانوناً انه لا يجوز معاقبة شخص دون ذنب أو جريمة يتحقق ويتأكد وقوعها منه وتثبت عليه، ويقول سبحانه وتعالى «ولا تزر وازرة وزر أخرى». أي لا تؤاخذ نفسا بجريمة نفس أخرى.
- انه ينافي منهج الإسلام في العدل وفقا لما أمر به الله تعالى في كتابه حين قال: «**ان الله يأمر بالعدل والإحسان**»، والعدل هو الإنصاف للخصوم من الظلم وعدم مؤاخذة

(١) زيدان، مسعد عبد الرحمن (٢٠٠٧). مرجع سابق، ص١٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البريء بإثم الجاني والإرهاب ينافي هذا المعنى ويناقضه لأنه يأخذ جملة من النـــاس بالإهلاك أو التدمير سواء كانوا أبرياء أم آثمين.

- إنهم يخالفون منهج الإسلام في حفظ مقومات الحياة ومنها حفظ النفس والمال ومـــا تقوم به تلك المصالح من المباني والعمران فقد تكون تلك النفس لمسلم أو مسيحي أو يهودي أو غيره، فكانت نفوس البشر في ميزان حماية التشريع الإســـلامي بدرجـــة سواء وكفتين متوازيتين، ومثالا على ذلك، فقد مرت جنازة على النبي صلى الله عليه وسلم وكان قاعدا فوقف احتراما لنفس صاحبها فقيل له: يا رسول الله أنها ليهـــودي فقال عليه الصلاة والسلام أليست نفسا».
- يسيء الإرهابيون إلى الإسلام إساءة بالغة في الوقت الذي يظنون فيه أنهم يرفعون راياته ويعلمون تعليماته وان هذه الأعمال التي يقومون بها جهاد مشروع، ومعروف أن الجهاد في الإسلام له شروطه وأسبابه وغاياته.

المحور الثاني: توجيه دين الإسلام للفرد والجماعة للاعتدال والبعد عن التشدد واجتثاث نوازع الجموح والتطرف.

وما يؤدي إليهما من غلو في الدين لأن في ذلك مهلكة أكيدة لقول النبي صلى الله عليـــه وسلم: «**إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**» والإسلام ليس ديـــن الإرهاب أو التخويف أو العدوان، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «**لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح فانه لا يدرى لعل الشيطان ينزغ في يديه فيقع في حفرة مـــن حفـــر النار**» وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا يحل لمسلم أن يروع مسلما**».[1]

المحور الثالث: أفرزت الأحداث الإرهابية التي قامت بها مجموعات متطرفة منها تنظيم القاعدة، نتيجة سلبية على العالم العربي والإسلامي نظرا لما أصر الغرب عليه من ربـــط بـــين الإرهاب والإسلام بالرغم من أن جميع المؤسسات الإسلامية أعلنت موقف الإسلام من الإرهاب ورفضه للتخريب والعدوان وسفك الدماء والتدمير منذ اللحظة الأولى للأحداث، وترتبت علـــى تهمة الإرهاب التي ألصقها الغرب بالإسلام ظهور ما يسمى بنظرية صراع الحـــضارات التـــي تبشر بخروج الإسلام كقوة معادية للغرب وبديل للخطر الشيوعي الذي انهار وانـــدثر بانهيـــار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩، وقد انتهزت إسرائيل الفرصة واتهمت الفلسطينيين مـــن خـــلال استخدام حقهم في المقاومة المشروعة ضد الظلم والاحتلال بوصفهم بالإرهابيين وقامت باجتياح

(1) موقع الانترنت مجلة العالمية تصدر عن الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية العدد ١٧٩ مارس ابريل ٢٠٠٥ السنة السابعة عشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأراضي الفلسطينية التي تقع تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وارتكبت الجرائم البشعة ضد الفلسطينيين – وما زالت – تحت سمع وبصر العالم كله.

المحور الرابع: ميّز الباحثون مثل روبرت بيت /أستاذ في جامعة شيكاغو بين نوعين من إرهاب الأفراد إلى[1]:

- **الإرهاب الاستعراضي:** أي دعائي، ويهتم بمشاهدة اكبر عدد من الناس له ويطمح كذلك إلى تجنيد مزيد من الأتباع إلى صفّه، وهم الفئات المترددة في المجتمع،وجذب انتباه طرف ثالث ليتدخل ويضغط على الطرف الثاني لصالحه.

- **الإرهاب الانتحاري:** ومثل ذلك ما يقوم به نمور التاميل في سيريلانكا، أو الاستشهادي عند المسلمين وهو قتل اكبر عدد ممكن من الناس بغية الإخضاع أو الإكراه وتحقيق أهداف النوع الأول أيضا إن أمكن وينطبق تماما على تفجيرات القاعدة في فنادق عمان وبغداد وغيرها [2]،والعمليات الانتحارية في المدنيين لقتلهم أيا كانوا وأينما كانوا عمل إجرامي بكل المعايير تستحق الإدانة والاستنكار والشجب، وهذا يتطلب من كل مواطن أن يكون حذراً ، لأنهم يعتبرون كل ما عداهم من الناس مداناً أو كافراً يستحق الموت أو القتل بل يفرحون بالقتل لأنهم جند الله ينفذون الحكم على المفارق بالقتل، لإعلاء كلمة الله من وجهة نظرهم، ولتحقيق التوازن النفسي عندهم يقولون إذا كان المدني المقتول بريئا فانه يذهب إلى الجنة وبقتالنا فإننا نسرع له في دخول الجنة[3].

---

(1) نظرية صراع الحضارات أوصدام الحضارات أول من بشّر بها صاموئيل هنتنتغتون ، وللتوسع في هذا الموضوع يرجى الرجوع الى كتاب صدام الحضارات ،اعادة صنع النظام العالمي ،للمؤلف صاموئيل هنتنتغتون.

(2) جريدة الرأي ٢٠٠٥/١١/١٤، العدد ١٢٨٣٦.

(3) حريز، عبد الناصر، مرجع سابق، ص٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الإرهاب والمقاومة

يتمثل هيكل الإرهاب التنظيمي وطبيعته العابرة للحدود ووسائله غير المشروعة باستخدام القوة ونهب الأموال والابتزاز والتزييف والتزوير والاتجار غير المشروع في السلاح والمخدرات والصفقات غير المشروعة وغسيل الأموال مع الجريمة المنظمة اما أوجه الاختلاف بين الجريمتين، عادة ما تكون للجماعات الإرهابية دوافع عقائدية قوية: بينما تسعى الجماعات الإجرامية إلى الحصول على نصيب أكبر من الأسواق (سواء مشروعة أو غير مشروعة) ولا تهتم عادة بترويج نظام عقائدي معين، والجماعات الإرهابية أكثر اهتماماً بإحداث تغيير سياسي أو اجتماعي بينما الجماعات الإجرامية المنظمة تسعى إلى إثراء نفسها مادياً وتمارس الضغط من أجل المكانة أو الإثارة، ولدى محاكمة الإرهابي يعترف عادة بأفعاله ولكنه يرفض الإقرار بأنها جريمة، ويستخدم قاعة المحكمة منبراً لإلقاء الخطب السياسية، بينما تلجأ الجماعات الإجرامية إلى كل الوسائل للدفاع عن نفسها ومحاولة الدفع بعدم توريطهم في جريمة،وتسعى الجماعات الإرهابية إلى زيادة أتباعها السياسيين، وتتنافس مع الحكومات من أجل الشرعية، وتسعى إلى تغطية أعمالها في وسائل الإعلام، بينما لا تهدف الجماعات الإجرامية إلى ذلك وتتجنب وسائل الإعلام[1].

أولاً: الإرهاب والمقاومة المشروعة[2]:

- تركز المقاومة على تحرير الأرض المحتلة واستعادتها وتعمل على إستراتيجية تهدف إلى تقليص الأراضي المسيطر عليها من قبل العدو وهذا فان مجالها تحرير الأرض. بينما الإرهاب مجاله السياسة ويصعب تحديد نطاق جغرافي للتنظيمات الإرهابية وتسعى لإلحاق الضرر بالعدو ويركز على التكتيك حيث يؤدي إلى نتائج غير متوقعة وغير مدروسة وهو مؤثر مع غياب الرؤيا.
- تعتبر المقاومة بأنواعها هي أحد الحلول لتحرير الأرض وتصبح الحل الوحيد في حال فشل الأساليب الأخرى مثل المفاوضات ومن دونه تضيع الأرض والحق، بينما الإرهاب بديل متطرف من بدائل متعددة يتوقع خسارة كل شيء.

---

(1) حريز، عبد الناصر (١٩٩٦). الإرهاب السياسي، دراسة تحليلية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص١٠٢ وما بعدها.

(2) عوض، محمد محي الدين، ص٩٢ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ترتبط المقاومة بهدف تزول بتحقيقه بينما الإرهاب هو هدف بحد ذاته[1].

أما في شأن القضية الفلسطينية فأنه حدث خلط بين المفهومين في وسائل الإعلام وخطاب منظمة القاعدة السياسي عندما تم الاشارة الى ان الارهاب لن ينتهي ما لم تحل القضية الفلسطينية، وذلك عقب احداث ١١ /أيلول /٢٠٠١ ،باعتبار أن الأعمال الإرهابية جاءت رداً على الانحياز الامريكي لاسرائيل وانتقاماً للفلسطينيين ، والخطاب العربي بان اسامة بن لادن هو صديق للولايات المتحدة ولم يميز الخطاب بين مرحلتين مختلفتين تماماً في حركة ابن لادن (الافغان العرب) ففي مواجهة الاتحاد السوفييتي كانوا جزءاً من حركة تحرر وطني حقيقية انتهت الى ما انتهت عليه وتحولهم إلى الإرهاب لا يطمس حقيقة أنهم شاركوا في حركة تحرر ، إن خطاب ابن لادن بان أمريكا لن تنعم بالامن الا اذا تحقق الامن في فلسطين هو اساءة للقضية الفلسطينية بربطها بالإرهاب وان مدبري الارهاب لم يعرف عنهم اهتمام في هذه القضية سابقاً[2].

ثانياً: الإرهاب والجهاد والأعمال الانتحارية:

يختلف الإرهاب عن الجهاد في سبيل الله ، فالجهاد شريف البواعث ونبيل الأهداف ولا يكون إلا في سبيل الله وإعلاء كلمته وتم تشريع الجهاد في الإسلام بعد هجرة الرسول عليه السلام إلى المدينة المنورة وتكوين المجتمع الإسلامي فيها حيث كان لا بد من الدفاع عن النفس ومقاومة العدوان والرد عليه ولذلك أباح الله سبحانه وتعالى القتال بقوله **((أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ)** سورة الحج آية ٣٩، ثم بعد ذلك فرض الجهاد على المسلمين بقوله تعالى **(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ)** سورة البقرة آية ٢١٦ وذلك في السنة الثانية للهجرة، وحكم الجهاد فرض على المسلمين والراجح انه فرض كفاية إذا قام به بعض المسلمين وأدوه سقط عن الباقين ما دامت الكفاية قد حصلت بهم، وأصبح فرض عين في حال الاعتداء على المسلمين أو على بلاد المسلمين وفي هذه الحالة يعلن النفير العام من قبل الحاكم المسلم الذي تجب طاعته ، وعلى كل من حضر المعركة أن يشارك في القتال [3].

---

(1) مجلة العربي (٢٠٠٤). تصدر عن وزارة الإعلام بالكويت العدد ٥٥٧.
(2) حريز، عبد الناصر، مرجع سابق، ص٢٦.
(3) نشرة صادرة عن عمادة شؤون الطلبة (١٤٢٤هـ.)، جامعة أم القرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخلص الباحثة إلى أن الإرهاب من حيث الأهداف يعمل على استخدام القوة أو العنف أو التهديد به بهدف قريب هو خلق جو من الرعب لدى الجمهور أو طائفة منه بما يحمله من مخاطر،وعدم استهداف الضحية مباشرة بذاتها لأن الضربة الإرهابية غالباً ما تكون عشوائية بهدف التأثير على المجموعة المستهدفة.

من حيث التنظيم تتسم جماعات الإرهاب الحديث بغلبة النمط العابر للجنسيات والتنظيم العنقودي للمجموعات لذا فان العمليات الإرهابية في الوقت الحاضر لا تتقيد بحدود الدولة الإقليمية لضرب مصالح دولة أو سفارتها أو خطف طائراتها ويرجع ذلك إلى سهولة التنقل والمواصلات،وتعرّض العلاقات الدولية للخطر فهي جريمة ضد الإنسانية، وليس له حتى الآن مفهوم متفق عليه بين الدول.

من حيث الوسائل فقد أصبح قادراً على استخدام منظومات تسليح أكثر تطورا ويعمل على توظيف خبرات ومواهب الفنيين في تحضير كافة الوسائل لإنجاح العمليات الإرهابية ويتقدم أحيانا على الأجهزة الأمنية في امتلاك وسائله المتطورة، وتستهدف الأعمال الإرهابية جذب الانتباه عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام للإرهابيين،وأهداف الإرهاب قد تكون سياسية أو مذهبية أو اجتماعية.

الإرهاب قد يحصل من فرد أو من جماعة أو دولة، ويهدف إلى دفع الأطراف الأخرى بالخضوع والتفاوض مع الإرهابيين،وقد يكون من أهدافه الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع للخطر، إذا كان من شأن ذلك إلقاء الرعب وإيذاء الأشخاص وتعريض حياتهم للخطر، وإلحاق الضرر بالبيئة والمواصلات أو الأملاك العامة أو تعطيل الدستور والقوانين. ولا يكفي أن يكون هدف الإرهاب بالأعمال المادية المنوه عنها، وإنما أيضاً توافر العنصر المعنوي، وهو نيّة الفاعل بأن تكون متجهة لتنفيذ هذا العمل لأنه يملك ثقافة التعبير عن الكراهية والرفض الشديد للآخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية

المؤسسات التي تؤثر في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

إن السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار السياسي الخارجي للدولة وتنفيذه بالطرق الدبلوماسية بمفهومها الواسع أو هي المبادئ العامة التي تتحكم في رد فعل الدولة على البيئة الدولية . حيث يمكن القول أن السياسة الخارجية لدولة ما هي مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المجال الدولي من خلال علاقتها مع الدول الأخرى سعياً وراء تحقيق أهدافها، ولقد حاول الكاتب السياسي الأمريكي "والتر ليمان Walter Leiman" تقديم ما يشبه المعادلة التي تتكون منها السياسة الخارجية حينما تناول ذلك بقوله "إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تعمل على تنفيذ هذا الالتزام. إن محور السياسة الخارجية هو أن تكون القوة اللازمة لتنفيذ هذا الارتباط الخارجي أكبر مما يتطلب هذا الارتباط[١].

من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العامل الجغرافي المحدد الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية للدول وتضم الجغرافيا مجموع العوامل الطبيعية ودور المناخ وطبيعة الأرض وموارد الطاقة ومن العوامل الأخرى العامل السكاني فعنصر السكان له أهمية في تكوين القوة القومية للدول اما العامل الاقتصادي فأهميته تكاد تكون خاصة فغياب أساس اقتصادي متين يؤدي بالضرورة إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة وبالتالي نجد أن العامل العسكري له تأثيره على السياسة الخارجية من حيث وجود قوات مسلحة للدولة إضافة إلى القوة البشرية المدربة[٢].

يعرف مازن الرمضاني السياسية الخارجية بأنها " هي أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة والتي تحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الأخرى، منفردة أو مجتمعة. [٣]

ويعرف هوبكنز (Hopkins) السياسة الخارجية بأنها " نتاج عملية صنع القرار من الأشخاص المعينين".كما قدم الأستاذ جيمس روزناد (James Rossand) تعريفاً والذي يعتبر

(1) غالي، بطرس (١٩٨٤). المدخل في علم السياسة، القاهرة: الانجلو المصرية، ص٣٥.
(2) مقلد، اسماعيل صبري (١٩٧١). العلاقات السياسية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، ص١٣٣.
(3) الرمضاني، مازن إسماعيل (١٩٩١). السياسة الخارجية دراسة نظرية، بغداد: مطبعة الحكمة، ص ٢٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأكثر شمولاً فيعرف السياسة الخارجية على أنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين من النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً. [١]

وتعتبر السياسة الخارجية أحياناً ما هي إلا انعكاس للسياسة الداخلية ويتوقف نجاح السياسة الخارجية على فعالية السياسة الداخلية وللسياسة الخارجية أهدافها، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق أهدافها التي رسمها أصحاب القرار، حيث أن هناك أهداف مشتركة بين الدول مثل حماية الوجود الذاتي، ودعم الأمن القومي وزيادة مستوى الثراء والرفاه الاقتصادي والدفاع عن توحيد الدولة ودعم هيئة الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي. [٢]

(1) Roy c.macridis, " How Foreign policy is made" foreign policy in world polities, ed, roy.

(2) الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٩). السياسة الخارجية الأردنية، عمان ص ص٢٤-٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

تطور السياسية الخارجية الامريكية

أدى الازدهار الاقتصادي المتسارع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ازدهار التجارة الخارجية الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية وبروز الحاجة إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية قوية على الصعيد الدولي، لذا اصطفت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية وراء البحار، وقد أخذت الولايات المتحدة تتوسع تدرجياً من الداخل إلى الخارج حتى اكتملت السيادة التامة على كل أراضي العالم الجديد من العام (١٨٥٣) من الوسط والجنوب والشمال وصولاً إلى أقصى الغرب الأمريكي.

اتصفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالبساطة وعدم التعقيد حتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث برزت أهمية النفط الاستراتيجية وتزايد مصالح الولايات المتحدة الأمريكي مما دفعها غلى إقامة علاقات خاصة مع بعض الدول في العالم وصياغة سياسة خارجية لها. [١]

تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة معسكر الدولة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تراجع أهمية ونفوذ دول أوروبا الرأسمالية الاستعمارية وزيادة قوة الحكومة الأمريكية وثرائها في القيام بتوجيه الأحداث الدولية، وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية إطار لتكريس التحالفات الغربية وصياغة مصالح الدول الغربية وأداةً لمواجهة الشيوعية وحركات التحرر الثورية. [٢]

وقد ترتب على نتيجة الحرب العالمية الثانية وجود قطبين كبديل سريع للتحالف الذي شهدته الحرب العالمية الثانية بقيادة روزفلت وتشرشل وستالين، وقد كان للاستقطاب المترتب على الحرب الباردة. والحملة المكثفة المعادية للشيوعية في الولايات المتحدة أثرين جانبين مهمين على السياسة الخارجية الأمريكية وقدرتها على القيام بدور مسؤول في الشؤون الدولية، إحداهما كان إيجابياً من حيث تأثيره على المصلحة العامة وهو أن كثافة الحملة المعادية للشيوعية ساعدت بدون شك في إقناع الشعب الأمريكي بأهمية تأييد الاستمرار في القيام بدور

---

(1) ربيع، محمد عبد العزيز (١٩٩٠). صناعة السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص ص١٦-١٧.

(2) المرجع السابق، ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشط في مجال الشؤون الدولية وتأييد العديد من البرامج مثل مشروع مارشال والنقطة الرابعة وحلف شمال الأطلنطي. والآخر سلبياً شكل تهديداً للحريات المدنية الأمريكية. [١]

نتيجة حالة التنافس بين قطبي النظام الدولي المتمثلين في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قامت الولايات المتحدة بالسعي إلى السيطرة على أوروبا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها بموجب خطة مارشال، وثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما استتبعه ذلك من تواجد عسكري أمريكا في القارة الأوروبية واتباع سياسة الاحتواء في إطار تلك العلاقات. [٢]وقد قامت الولايات المتحدة بالتوسع نحو الجنوب من خلال التوسع وإنشاء أحلاف عسكرية مع كل من اليابان، استراليا، نيوزيلاندا، الجمهورية الكورية والفلبين ودخولها صراع مع الاتحاد السوفييتي في مناطق النفوذ المتنازع عليها في أفريقيا والشرق الأوسط. [٣]

بشكل عام يمكن النظر للسياسة الخارجية على أنها تقوم على تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بما يحفظ إليه الريادة في قيادة العالم، والحفاظ على بقاؤها القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين والإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها القيادة، وتعمل على تحيد القدرات العسكرية للدول الكبرى في العالم وهذه السياسة ما هي إلا استمراراً لا انقطاعاً لسياسة الولايات المتحدة تاريخياً. أما بخصوص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط فقد بدأت الاستراتيجية الأمريكية تقدم نفسها إلى المنطقة تدرجياً بعد الانسحاب البريطاني المتتابع من المنطقة والنهائي عام ١٩٧١م والتي تتركز فيها الثروة النفطية واحتياجاته الهائلة والتي تعزز أهمية حيوية وكبيرة للآلة الصناعية الغربية. [٤]

لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى ربط منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي بالأمن القومي الأمريكي من خلال مبدأ أيزنهاور ونيكسون وكارتر الذي اعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيوية للمصالح الأمريكية. وأن هناك اتفاق كبير في أجندة السياسية الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهداف في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى أنه هناك تأييد الرأي

---

(1) ديني، بروسترك (١٩٩١). نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ص ص ١٠٥-١٠٦.

(2) ضيف الله، ياسمين سامي (٢٠٠٣). الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة، نقلاً عن الربط الإلكتروني http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/07/article01b.shtm1

(3) ضيف الله، ياسمين سامي، المرجع السابق، ص ١٦.

(4) أبو جاموس، ماجدة عود الله (١٩٩٦). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، ص٩، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام في أمريكا حول عدم دخول النفوذ السوفييتي للمنطقة بما يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. [١]

أما فيما يتعلق بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فهي تتلخص في "تدفق النفط والمحافظة على الممرات المائية، وتكريس عملية السلام بإدماج إسرائيل والعرب في الشرق الأوسط الجديد، ومواجهة الجماعات المتطرفة التي تستخدم الإرهاب في المنطقة ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل". [٢]

وقد شهدت الساحة الدولية في منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات عدداً من المتغيرات والأحداث التي كان لها الأثر الكبير في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية ومنها انهيار الاتحاد السوفييتي، وأزمة الخليج الثانية التي كرست الوجود الأمريكي في المنطقة لحماية مصالحها، وتخلت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية عن سياسة توازن القوى التقليدي فميما بين الدول الفاعلة في المنطقة (إيران، العراق، السعودية)، والتي تم اعتمادها لعقود طويلة في المنطقة، والتحول إلى سياسية الاحتواء المزدوج لبعض دول الخليج وتحديد العراق وإيران. [٣]

وشكلت أحداث (١١) من سبتمبر نقلة نوعية بالغة الأهمية في أشكال وآليات الصراع الدولي [٤] وتسببت في إعادة تشكيل السياسة الخارجية للدول الكبرى،حيث دفعت هذه الأحداث الإدارة الأمريكية جعل مكافحة الإرهاب الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية، وقد أدت أيضاً إلى مراجعة شاملة للمواقف وسياسات الولايات المتحدة على المستوى الدولي وتغيراً في أولويات السياسة الخارجية إذا أصبحت القضايا الأمنية هي الهاجس الرئيسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية. [٥]

---

(1) عبد الله، مساع (١٩٩٧). مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع (١٢٧)، ج (٣٢)، ص١٢٦، القاهرة.

(2) الحمد، جواد (١٩٩٥). توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ص١٠، عمان.

(3) أبو جاموس، ماجدة عود الله، مرجع سابق، ص١٤٦.

(4) محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٢). الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية. مجلة السياسة الدولية، ع (١٤٧)، ج (٣٨)،القاهرة، ص٥٠.

(5) حافظ، نادر (٢٠٠٤). المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، مجلة المستقبل العربي، ع (٣٠٦)، ج (٢٧)، بيروت، ص ٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأفول الحرب الباردة، وغياب منافس عنيد، فتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها على الشؤون الدولية وتعلن قيادتها وزعامتها لهذا العالم المتغير. (١)

كثرت التحاليل والمقالات حول الأهداف المعلنة وغير المعلنة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم التي استطاعت الوصول إلى موقع السيطرة بفضل قوتها العسكرية الهائلة التي يساندها اقتصاد مبني على التفوق العلمي والتكنولوجي على الرغم من الأزمة المالية الحالية التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن من ممارسة هيمنتها الثقافية في العالم. (٢)

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت متمسكة بنظرية هانزمورغن ثاو وهنري كسينجر والتي تقول بأن المصالح لا تحقق بمعزل عن القوة وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية. وقد برزت محاولات جادة وعديدة في الولايات المتحدة وعلى المستوى الداخلي حول ضرورة إعادة تعريف المصلحة القومية الأمريكية (٣).

قدّم هنتنغتون دراسة شهيرة بعنوان: تآكل المصالح القومية الأمريكية" يقول فيها: " بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات تعرف ذاتها باعتبارها زعيمة العالم الديمقراطي الحر، في مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية العالمية، وخلال الحرب الباردة كان للولايات المتحدة أهداف سياسية خارجية عديدة، لكن هدفها القومي الأسمى هو احتواء وتحطيم الشيوعية، في حين كانت الأهداف والمصالح الأخرى تتحطم وتتهاوى أمام هذا الهدف، وعادة ما تكون داعمة له". (٤)

---

(1) لكريني، إدريس (٢٠٠٣). الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وكراهات التراجع، المستقبل العربي، ع(٢٩١)، ج (٢٦)، بيروت، ص١٢.

(2) حافظ، زياد، مرجع سابق، ص ٥٨.

(3) يوسف، أحمد (٢٠٠٥). الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط: استهداف الإسلام بدعوى محاربة الإرهاب، نقلاً عن الربط التالي: http://www.jimsyr.com/05 thakafa-fiker/istategy.gtm

(٤) Samuclp.Humtiington (1997). "the Erosion of American National Interest" Porcign Affuirs.vol.76, No, 5.p.28-29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إما وقد انتهت الحرب الباردة، وفي ظل غياب عدو مشترك – يضيف هنتنغتون– فإن الشعور بالهوية القومية الأمريكية قد ضعف، بحث أصبح من غير السهل على الأمريكيين تحديد وتعريف واضح ومحدد لمصلحتهم القومية، على عكس ما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، حيث يوجد عدو يقوى الشعور بالهوية القومية الأمريكية، وتسخر كافة الوسائل والإمكانات لخدمة ذلك الهدف ولهذا يري هنتنغتون بأن الحاجة ملحة لخلق عدو محدد يعاد على أساسه تعريف المصلحة القومية الأمريكية.

ولهذه الحاجة قدمت لجنة المصالح القومية الأمريكية ١٩٩٦ والتي تضم مسؤولين وخبراء سابقين في مواقع سياسية مختلفة تقريراً حددت فيه خمس مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية تمثل في النقاط التالية [١]:-

- منع وقوع أي اعتداء على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل.
- منع ظهور قوة معادية تهيمن على أوروبا وآسيا.
- منع ظهور قوة معادية تسيطر على الحدود أو المياه الأمريكية.
- ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة.
- منع انهيار التجارة الدولية أو النظام المالي أو البيئي، أو مواد الطاقة.

تنطلق السياسة الخارجية الأمريكية في تحديد مصالحها وأهدافها من منطلق مصلحتها القومية، التي تلتزم اتباع استراتيجيات وسلوكيات من شأنها تأمين المصالح، وبلوغ الأهداف التي تم صياغتها بحسب مفهوم تلك المصلحة، كما أنها أيضاً تحدد طبيعة تعامل الولايات المتحدة مع أي منطقة في العالم. وأهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المرحلة فإنها تدور حول ثلاثة نقاط وهي كالتالي: [٢]

(1) خليل، نانيس مصطفى، مرجع سابق ص ٨٥.
(2) عوني، مالك (١٩٩٧). الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: تدعيم أمن واستقرار الولايات المتحدة الأمريكية:

حيث أن الولايات الأمريكية بنظر مخططي أهداف سياستها الخارجية يفرض عليها تحقيق ما يلي [١]:

١- قوة أمريكا في الداخل: وهذا يتم عن طريق بناء الاقتصاد القوي والقوات العسكرية القوية المستعدة للقتال والوجود الفعال في الخارج.

٢- قوة أمريكا في الخارج: وهذا يتم عن طريق إقامة تكتلات والتنظيمات الدولية التي تكفل أمن أمريكا والسلام العالمي.

إن الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي يتم من خلال صيانة بيئة أمنية ذات بُعد عالمي والتجاوب مع التهديدات والأزمات وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل بما في ذلك الأدوات العسكرية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والمساعدات الدولية وضبط التسليح ومنع انتشاره، انطلاقاً من أن هذه الوسائل تعزز الأمن الأمريكي. [٢]

ثانياً : دعم الاقتصاد الأمريكي:

تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتصاد العالمي، نتيجة سيطرتها على مصادر الطاقة في العالم، ومراكز البحث والإبداع [٣] وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين الاستقرار في الأماكن الرئيسية في العالم والتي تقيم الولايات المتحدة علاقات تجارية معها أو تستورد منها السلع الحيوية مثل النفط والغاز الطبيعي، لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة في فترة الستينات والسبعينات إلى حماية مصادر النفط عبر دعمها المباشر للدول النفطية، إضافة إلى حماية ممرات النفط، ومما يلاحظ حالياً أن واشنطن قد استبدلت هذه السياسة على سياسة احتلال مصادر النفط. [٤]

---

(1) العوايشة، محمد إبراهيم أحمد (٢٠٠٥). العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (١٩٩٠- ٢٠٠٠). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص٥٩-٦٠.

(2) حسن، خليل، مرجع سابق، ص١٢١.

(3) الشطي، إسماعيل (٢٠٠٢). تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، ع (٢٨٣)، ج (٢٥)، ص ٣٩.

(4) حسن، خليل، مرجع سابق ص١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يحركها الدافع الاقتصادي قبل كل شيء، وإن اكتشاف وتطوير أسواق جديدة تحت حماية القواعد العسكرية أصبحت النتيجة الطبيعية والهدف الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية. (١)

ثالثاً : نشر الديمقراطية والحقوق والحريات في العالم:

يعتمد الأمن الأمريكي على حماية وتوسيع الديمقراطية على النطاق العالمي، وهذا فإن الولايات المتحدة تساعد على صيانة الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في عدد من دول العالم مثل أوربا الشرقية والجمهوريات حديثة الاستقلال في الاتحاد السوفيتي السابق. (٢)

لقد هدفت الولايات المتحدة من رفعها لحماية وحقوق وحريات الأقليات في الدول كأسلوب ومجال للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وطريقاً لإسقاط الأنظمة التي تعارض سياستها. وبالمقابل تلزم الصمت إزاء الدولة الرأسمالية والصديقة في هذا المجال، وتستخدم الولايات المتحدة حقوق الإنسان كورقة ضغط في السياسة الخارجية الأمريكية للحصول على تنازلات، وسرعان ما تتوارى إذ ما ظهرت مصلحة اقتصادية وحيوية للولايات المتحدة. (٣)

وبالتالي فإن الاهتمام بحقوق الإنسان وبنشر الديمقراطية هي جزءُ من السياسة الخارجية الأمريكية الذي يجب أن تسعى لتحقيق المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فهي تنبثق من المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه المنطقة – والتي تم ذكرها سابقاً في هذا المبحث، التي تعتبر من أهم مناطق في العالم وذلك بسبب موقعها الجيوستراتي ولأهميتها الاقتصادية في السوق العالمية لاسيما خزين النفط الموجود فيه. (٤)

ويحدد الفكر السياسي الأمريكي وظيفة الشرق الأوسط انطلاقاً من ثلاث غايات استراتيجية هي إسرائيل والنفط، ثم موقع المنطقة في آسيا الوسطى، وقد اتخذ الخطاب السياسي الأمريكي الشرق لأوسط وحده استراتيجية بعدما كانت في السبعينات والثمانينات مقسماً المنطقة إلى قسمين: المنطقة النفطية (منطقة الخليج) وبين منطقة جوار إسرائيل بالإضافة أنه حاول إبعاد القضية الفلسطينية عن هموم الدول النفطية، أما في هذا الوقت فقد عاد الخطاب السياسي

---

(1) حافظ، زياد، مرجع سابق، ص ٩١.
(2) حسين، خليل، مرجع سابق، ص١٢٢.
(3) بسيوني، عنبر (١٩٩٧). الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٢٧)، ج (٣٢)، ص ١٥.
(4) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق، ص٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي ليوحد بينهما تحت تأثير المشروع الشرق الأوسطي الذي محوره إسرائيل تحت مضاعفات حرب الخليج الثانية والثالثة، وهيمنة أمريكا على النظام الدولي كقطب واحد.

وقد حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدءاً من عهدي جورج بوش الأب وبيل كلينتون ومروراً بعهد بوش الابن تكريس هذا المشروع تحت وضعية المفاوضات متعددة الأطراف التي تعلق بتعزيز التعاون الأمريكي خصوصاً بين الدول العربية وإسرائيل. (١)

وتشتمل منطقة الشرق الأوسط دولاً محورية تشكل قاعدة أساسية للنفوذ الأمريكي مثل مصر السعودية، ودولاً محورية مصدر تهديد لهذه المصالح وتستهدفها سياسة احتواء جديدة. وهذه الدول هي: إيران، ليبيا، وفيما انضمت إلى هذه القائمة دولاً مثل سوريا والسودان.

وفي دراسة قام بإعدادها (بريز نسكي – المستشار الأسبق للرئيس الأمريكي) بعنوان: "السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الواحد والعشرين" هدفها الرئيسي تحديد المصالح الأمريكية.

حددت الدراسة أربع مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية هي (٢):

- تأمين الوصول إلى موارد الغاز والنفط لتصديرها.
- ضمان الاستقرار والسلام في الخليج العربي.
- المحافظة على أمن وسلامة إسرائيل.
- توفير الدعم والمساندة لدول الاعتدال مثل: حكومات مصر، والمملكة العربية السعودية، ضد التهديدات التي يتعرض لها أمنها.

وأهم المصالح الأمريكية في المنطقة فتضم عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وثبات أسعار الطاقة، وأمن الشركاء في الخليج، والاستقرار في المغرب وشمال أفريقيا، وتعزيز الليبرالية السياسية لتشيع حكم القانون وحقوق الإنسان باعتبارها قواعد في بلدان الشرق الأوسط التي تفتقدها في الوقت الراهن، أما المصالح المفيدة الرئيسية في هذه الدراسة تذهب إلى تبيان أهمية الرأسمالية وأدوات السوق، ولتحقق هذه المصالح تشير الدراسة إلى عدد من التوصيات حول السياسات المتبعة لذلك، وهي:

- دعم عملية السلام في الشرق الأوسط .

---

(1) حسن، خليل، مرجع سابق، ص١٢٣.
(2) حافظ، زياد، مرجع سابق، ص٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مواجهة تحديات التطرف الإسلامي " بتقوية الحكومات المعتدلة، مثل حكومة مصر، السعودية.
- تشجيع الإصلاحات الاقتصادية الجسورة والتحول إلى الملكية الخاصة في جميع أنحاء المنطقة.
- استمرار نشر قوات دفاعية وصواريخ حربية لحماية المصالح الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة.

ومن خلال الدراسة التي قدمها بريزنسكي يتبين لنا أن هناك أربع مجموعات من المصالح للولايات المتحدة الأمريكية تشمل المصالح السياسية، والمصالح الاقتصادية، والمصالح العسكرية والمصالح الثقافية، إلا أن هذه المصالح قد كانت متداخلة في الدراسة، وبشكل عام أن للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المصالح والأهداف تعمل على تأمينها وحمايتها في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً الخليج العربي. وفي هذا المجال قد تعددت الدراسات والأبحاث والتقارير إلا أنه لم تخرج عن إطار الأهداف التالية للسياسة الأمريكية الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وهي كالتالي:

١- **السيطرة على النفط كمصدر للطاقة والمال** [١]: أولت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط بسبب احتوائها على النفط واحتياطاتها الهائلة واعتبرت هذه المنطقة ذات مصلحة حيوية، وإن أي محاولة للسيطرة عليها يعد اعتداء عليها. [٢] وأن السيطرة على هذه السلعة الاستراتيجية من قبل الولايات المتحدة تحقق لها المزايا التالية:

- فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. وخصوصاً في ظل وجود تنامي القوة الاقتصادية لبعض حلفائها مثل أوروبا، اليابان، وانداداها مثل الصين وروسيا الاتحادية وبالتالي التحكم في اقتصاديات هذه الدول. [٣]
- أن الإنتاج المحلي للولايات المتحدة أخذ في التناقص، وقد تضاءلت نسبة الاحتياطي لديها إلى (٢,٨%) من الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٠ مقارنة نسبة الاحتياطي (٣,٤%) من الاحتياطي العالمي من عام ١٩٩٠. ويشير التقرير الوطني لسياسة الطاقة في الولايات المتحدة، والتي تم نشره عام ٢٠٠١ بان الولايات المتحدة استهلكت أكثر من (٢٥%) من النفط المنتج في العالم وأكثر من نصف ما تستورده وكان من المتوقع هو

(1) نعمان، عصام (٢٠٠٣)، نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي. مجلة المستقبل العربي، ع (٢٩١)، ج (٢٦)، بيروت، ص ٧٩.
(2) أبو جاموس، ماجده عودة الله محمد، مرجع سابق، ص ٤١.
(3) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق، ص ٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المزيد من الاستهلاك والاستيراد الذي قد يصل في عام ٢٠٢٠ إلى (٦٤%) من حاجتها النفطية. [١] وبالتالي بأنه لا بديل من السيطرة على هذه المنطقة لتأمين احتياجات الولايات المتحدة من النفط.

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة صناعية في العالم . وأيضاً أكبر دولة مستهلكة للنفط. لذا فإن سلامة الإمدادات النفطية أمر حيوي لاستمرارية قوتها العسكرية والاقتصادية. [٢]

وفيما يتعلق بالتجارة، والاستثمارات، والفوائض النقدية فإنها مرتبطة وتستمد وجودها وأهميتها من الثروة النفطية. وبالتالي فإن النفط سلعة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ومرتبطاً بالأمن الأمريكي، وأنها مستعدة للدخول في حرب دفاعاً عن مصالحها في هذه المنطقة[٣].

٢- **حماية أمن وبقاء إسرائيل:** على مدى العقود الماضية هناك التزام ثابت من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأمن إسرائيل ومثال على ذلك حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث فتحت إدارة نيسكون مخازن الجيش الأمريكي ونظمه العسكرية التي لم يتم استخدامها بعد. وذلك التزام بضمان تفوق العسكري والنوعي لإسرائيل على جيرانها العرب، إضافة إلى ذلك وفي إطار العلاقات الثابتة اتجاه إسرائيل قدمت الإدارات الأمريكية المختلفة نفسها كوسيط بين الإسرائيليين والعرب إلى الوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي. [٤]

أما بخصوص الدور الخطير الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يكمن في التأثير على صانع القرار وذلك من خلال الاتصال الدائم بالمسؤولين والضغط عليهم بأساليب متنوعة، إضافة على ذلك دعمهم وتمويلهم للحملات الإنتخابية لكافة المناصب الفدرالية[٥] إضافة إلى انتخابات الرئاسة الأمريكية والكونغرس.

ومن أشهر المنظمات السياسية نفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية " لجنة الشؤون العامة الأمريكية " (ايباك) [٦] حيث ومنذ عام ١٩٥١ تمارس ضغطاً لصالح إسرائيل على أعضاء

---

(1) توفيق، سعد حقي ، المرجع السابق، ص ٥٦،
(2) حافظ، زياد، مرجع سابق، ص ص ٧١ –٧٢.
(3) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق، ص ٥٤.
(4) صالح، عبد الله (١٩٩٧). مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، ع (١٢٧)، ج(٣٢)، القاهرة ، ص ١٢٦.
(5) المرجع نفسه، ص ١٢٧.
(6) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكونغرس ومجلس الشيوخ. إضافة إلى ذلك لديها القدرة على الوصول بسهولة إلى أعلى المستويات في البيت الأبيض. وقد اتخذ الدعم الأمريكي لإسرائيل أشكالاً مختلفة من تأيد سياسي ودبلوماسي إلى المعونات الاقتصادية والعسكرية ونقل التكنولوجيا العسكرية وتطوير الصناعات الحربية والإعفاءات الضريبية والحركية إضافة إلى حرية العمل السياسي والمالي لليهود على الساحة الأميركية.

٣- **مكافحة الإرهاب:** اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط مصدرة للإرهاب ومهددة للأمن القومي الأمريكي بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر، وأعلنت حربها ضد أشخاص وشركات ومنظمات ومن ثم إعلان ما أسمته بدول محور الشر والتي تضم "إيران، العراق، كوريا الشمالية"، وهي في مجملها دول وشركات ومنظمات معادية للسياسة الأمريكية".[١]

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً الحرب على حركات الجهاد الإسلامية باسم الحرب على الإرهاب، وفي ذلك سارعت أغلب دول الشرق الأوسط باستثناء العراق إلى تأييد الحملة الأمريكية وتقديم معلومات ومساعدات للولايات المتحدة. فقد كان احتلال أفغانستان الهدف الأول للاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب ومن ثم العراق، ومن ثم ستأتي حتماً إيران من بعد الانتهاء من العراق [٢] إذ لا تزال واشنطن تضع إيران على لائحة الدول الإرهابية وتهمها بتقديم الدعم والمساندة لبعض الحركات الإسلامية والوطنية التحريرية ولا يزال الغرب والدول العربية المعتدلة وإسرائيل أهدافاً للأعمال الجديدة للإرهاب في الشرق الأوسط لذلك تحاول الولايات المتحدة ومن خلال الأجندة الخاصة بها في الشرق الأوسط إلى إحداث إصلاح ثقافي وتعليمي في نظم التعليم والتربية الخاصة وخاصة مؤسسات التعليم الدينية في دول مثل السعودية، باكستان، اليمن، إضافة إلى إيجاد مؤسسات ثقافية وإعلامية لنشر الثقافة الغربية الليبرالية. وأعطت أحداث ١١ سبتمبر الولايات المتحدة الفرصة الذهبية في فرض هيمنتها على ثورات العالم وفرض أنماطها السياسية والسلوكية على جميع دول العالم [٣].

٤- **منع انتشار أسلحة الدمار الشامل:** تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهود كبيرة لمنع انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل ووسائل نقلها بالإضافة إلى ذلك تعمل على تحسين قدرتها

---

(1) محمد، عايض العتيبي (٢٠٠٥). العلاقات السعودية- الأمريكية بعد ١١/سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ١٣١.
(2) المصدر نفسه، ص ١٣٤.
(3) مزاحم، هيثم (١٩٩٩).عقد العلاقات بين واشنطن وإيران. مجلة شؤون الأوسط، ع (٨٤)، بيروت، ص ٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الدفاع والوقاية من استخدام هذه الأسلحة من قبل الدول الأخرى ذات النوايا العدوانية[١] بالإضافة إلى المجموعات الإرهابية من تهديد الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها في المنطقة وخاصة إسرائيل، وقد سميت الولايات المتحدة عدة بلدان تقع في هذا الإطار كإيران والعراق وكوريا الشمالية. [٢]

لذا تنظر الولايات المتحدة إلى الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط مستقر وخال ومن النزاعات من تهديد أسلحة الدمار الشامل – عدا إسرائيل.ولعل حرب الخليج الثانية، وبعدها غزو العراق أكبر شاهدين على ذلك. حيث شكلت العراق تهديداً مباشراً على كل من النفط وإسرائيل التي تشكل خطوط حمراء للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. [٣]

٥- **إحتواء وعزل إيران، وسوريا وليبيا والسودان:** وهي الدول التي توصف من قبل الولايات المتحدة بالرجعية والخارجة عن القانون الدولي[٤] وكما أسماها جورج بوش الأب في خطابه (رسالة الاتحاد) ٢٩ يناير من عام ٢٠٠٢ بدول "محور الشر" [٥]. وهذه الدول وحسب رأي الولايات المتحدة الأمريكية بأنها غير ملتزمة بالقانون الدولي، وتمارس الإرهاب وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تشكل خطراً على غيرها من الدول بالإضافة وأنها تستمر في رفض وجود إسرائيل في المنطقة.

وأما استراتيجية الولايات المتحدة في التعامل مع هذه الدول فيتم عن طريق "مبدأ الاحتواء" والذي يهدف إلى عزل القوة الإقليمية المستهدفة، باستخدام النفوذ السياسي والاقتصادي لمنع مجرد الاقتراب منها – وهذا ما حصل بشان العراق وإيران، كما تمنع سياسة الاحتواء تكون محالفات إقليمية تتمحور حول الدول المهددة للمصالح الأمريكية، وأما بالنسبة لإيران فقد انتشرت فكرة احتواء المد الإسلامي الثوري عن طريق فرض الحصار السياسي والاقتصادي وأيضاً عن طريق دعم الأطراف والدول النفطية[٦].

٦- **الحفاظ على أمن واستقرار أصدقائها حلفائها في المنطقة.** حتى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق وتثبيت نفوذها، فإن هذا يتطلب منها الحفاظ على استقرار أصدقائها وحلفائها

---

(1) عوني، مالك، مرجع سابق، ص ٩٧.
(2) حسين، خليل، مرجع سابق، ص٩٣.
(3) نبيل " محمد زكي" يوسف التل (٢٠٠٣). العلاقات السياسة الأردنية – الأمريكية ١٩٩٠- ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص (١٦-١٧).
(4) المرجع السابق نفسه، ص ١٧.
(5) البرصان، أحمد السيم (٢٠٠٢). إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، ع (١٤٨)، ج (٣٨)، القاهرة، ص ٣٥.
(6) نبيل " محمد زكي" يوسف التل، مرجع سابق، ص ١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المنطقة، وهذا أمر أساسي في استراتيجية الولايات المتحدة وفي تنفيذ الأهداف السياسية للولايات المتحدة، ويتم ذلك عن طريق توفير الدعم المالي والعسكري وحمايتها من أي اعتداء أو أي تهديد لأمنها الوطني [١].

(1) بريز نسكي، وزبيغتيو، مرجع سابق ، ص ص ٨١ – ٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية وتعرف المتغيرات الداخلية بأنها: "مجموعة المتغيرات الموضوعية التي تنتج عن طريق التعامل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية والتي اصطلح على تسميتها بالخصائص القومية للدولة وقد شكلت هذه الخصائص ما يعرف بنظرية الخصائص القومية، وتفترض هذه النظرية أن السلوك الخارجي للوحدة الدولية يتحدد في ضوء خصائصها القومية وأن تفاوت هذه الخصائص بين دولة وأخرى يؤدي إلى تفاوت في السلوك الخارجي لتلك الدولة"، وتعد هذه الخصائص هي المحدد للحجم الكلي للسياسة الخارجية للوحدة الدولية إذ تتجه الدول الصغرى إلى مصير سياساتها الخارجية إما ضمن الإطار المحلي أو الإقليمي على عكس الدول الكبرى والتي تسعى للعب دور يكون على مستوى عالمي.

أما المتغيرات الخارجية (الدولية) فهي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية والموقف الدولي ويركز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة الدولية بالنظر إلى خصائص النسق الدولي ومن ذلك تأثير حالة الاستقطاب الدولي في السياسة الخارجية للدولة استناداً إلى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها، أما متغير التفاعلات الدولية فيختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية على ضوء سياسة الوحدات الأخرى تجاهها ويركز الموقف الدولي على الخصائص التي تميز الموقف الخارجي الذي تضع السياسة الخارجية في إطاره: [١]

أولاً: العوامل والمتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية:

١- العامل السياسي:

*** الرئيس:**

إن شخصية الرئيس هي إحدى العوامل المحددة لطريقة تعامله مع صناعة القرار واختياره لمستشاريه. [٢] والرئيس الأمريكي هو الرمز الذي يلتف حوله الشعب ويوجهون أبصارهم إليه الرئيس وقت الأزمات، وليس إلى الكونغرس أو أي مؤسسة أخرى الأمر الذي يجعل من

(1) سليم، محمد السيد، مرجع سابق، ص ١٣٨.
(2) خليل، نانيس مصطفى، مرجع سابق، ص ٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيس عنصراً محورياً في صنع القرار.[١] إن تأثير شخصية الرئيس على التوجهات السياسية وعملية صناعة القرار السياسي كبير ونجد مثلاً شخصية الرئيس الأمريكي ريغان وموهبته التمثيلية جعلته أكثر رؤساء أمريكا قدرة على استخدام الإعلام وخاصة التلفزيون كوسيلة للاتصال بالجماهير والتعبير عن مشاعرهم وكسب دعمهم وكان الأقدر على اتخاذ قرارات حاسمة في مجال السياسة الخارجية، وأما شخصية الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش فإن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أثر الدين في تكوين شخصه فهو يميل إلى تفسير الأحداث السياسية على أساس ديني. ومن أقواله " إن الإرهابيين يمقتوننا لأننا نعبد الرب بالطريقة التي نراها مناسبة"، كما أن كثير الحديث عن " الصراع بين الخير والشر" و" الرب " و"محور الشر" أمثلة على أثر الدين على شخص الرئيس في توجهاته الفكرية والسياسية[٢].

* تستند قوة الرئيس على مجموعة من المتغيرات:

- **وجود خطر خارجي يعمل على إقناع الكونغرس والرأي العام بالقرارات والسياسات الصادرة:** فمثلاً نجد إدارة كلينتون واجهت صعوبات في الحصول على تصديق الكونغرس على مشاريعها وذلك لانقسام الرأي حول القضايا والمصالح. وفي المقابل لو كان هناك عداء خارجي أو خطر محدق لكن الأمر أكثر سهولة بالنسبة لإدارة كلينتون.
- **التداخل بين الشؤون الخارجية أو الداخلية:** وقد جرت العادة بان الشعب الأمريكي لا يهتم كثيراً بالشؤون الخارجية ولكن عندما يكون الأمر له تأثير مباشر لحياتهم يتكون رأي حول السياسية.
- القوة النسبية للمؤسسات الأخرى تعتمد على ما تمنحه أو توفره لهم الرئاسة فإذا كانت الرئاسة غير كفوة أو الرئيس ضعيفاً فهذا يؤدي على زيادة قوة المؤسسات الأخرى والإعلام والرأي العام وبالتالي مزيد من الضغط والقوة على الرئاسة.

هناك عاملان رئيسيان يؤثران على دور الرئاسة في صنع القرار وهما: [٣]

- **النظام الدولي:** الذي يفرض خيارات وتحديات محددة على السياسة الخارجية.
- **الإطار السياسي:** هذا الإطار يوضح كيف أن وجود نظرية مثل نظرية الاحتواء قدمت إطار شرعياً لكثير من القرارات السياسية.

---

(1) الجراد، خلف (٢٠٠٥). أبعاد الاستهداف الأمريكي، دمشق: دار الفكر، ط١، ص ١٢٢.
(2) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٤١-٤٢.
(3) خليل، نانيس مصطفى، مرجع سابق، ص ٨١..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** الجهاز البيروقراطي كمؤسسة تؤثر على عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الأمريكية:**

أولاً: الجهاز البيروقراطي التنفيذي الممثل في مصالح المؤسسات الحكومية:

وينقسم إلى مجموعة من التكتلات التي تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية وأهمها:

* **الجهاز الخاص بالرئيس:** يأتي رئيس الجمهورية على قمة الهرم التنفيذي إذ أنه يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة وهذه السلطات قد منحها الدستور الأمريكي للرئيس، فهو يتولى مهام السلطة التنفيذية وله سلطات واسعة منها تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ. (١)

* **الكونغرس:** تأخذ الولايات المتحدة بنظام المجلسين (الشيوخ والنواب) وذلك لإيجاد نوع من التوازن بين النزاعات المحلية من جانب والنزعة المركزية من جانب آخر فمجلس الشيوخ يعتمد على قوة المنافسة بين الولايات المتحدة كبيرها وصغيرها حيث تكون كل ولاية ممثلة بنائبين في مجلس الشيوخ مما يتيح هذا الأمر لكل ولاية أن تدافع عن حقوقها ومطالبها وتضمن مصالحها المحلية أو الإقليمية، أما ما يتعلق بمجلس النواب فيتعمد على فكرة الدوائر الانتخابية. فالولاية الكبيرة يمثلها في مجلس النواب عدد من الأعضاء أكبر من الولاية الصغيرة، وهذا يضفي فكرة الوحدة على الدولة(٢).

وأما ما يتعلق بدور اللجان المشكلة داخل الكونغرس فإنها تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسة والتشريعية حيث تقوم بالوظيفة الأساسية لعملية صنع القرار على المستوى التشريعي، ويعد التشريع الوظيفة الأساسية للكونغرس بالإضافة إلى العديد من المهام والاختصاصات الأخرى التي تزيد من سلطاته مثل حق إدخال التعديلات على الدستور الأمريكي والموافقة على قبول ولايات جديدة في إطار الاتحاد، وكما يمارس مجلس الشيوخ بعض الاختصاصات الهامة مثل الموافقة على تعين كبار موظفي الدولة والموافقة على المعاهدات التي تعقدها الولايات المتحدة مع الدول الأخرى.

وقد أخذ دور الكونغرس يتصاعد في إطار صنع السياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت، حيث بدأ الكونغرس في الوقوف في وجه مؤسسة الرئاسة. وقد كان

---

(1) الجراد، خلف، مرجع سابق، ص ١١٨.
(2) حسين، خليل مرجع سابق، ص٦٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانون سلطات الحرب الذي أصدره الكونغرس عام ١٩٧٣ الخطوة في هذا الإطـــار كمحاولـــة لتغير صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع على الكونغرس في القرارات الاستراتيجية.

إن الكونغرس يمكنه أن يعطل كثيراً من مشاريع الرئيس وأولوياته ويتدخل في السياسات الخارجية، حيث تشمل سلطاته في الإشراف والرقابة التشريعية، كفحص إدارة السلطة وتقصي الحقائق كقيود على سلطات الرئيس بالإضافة على هيمنته على عدد من اللجـــان المهمـــة فـــي مجلس النواب والشيوخ كلجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ولجان القـــوات المـــسلحة ولجنة المساعدات الخارجية وأيضاً لجنة الاستخبارات وهذه اللجان يستطيع التأثير في قرارات الرئيس في برامج السياسة الخارجية.

وقد أدت التغيرات الخارجية إلى التوسع في حدود الكونغرس، فبعد أن تغير دور أمريكـــا في الساحة الدولية وما أخذته على عاتقها من مسؤولية إرساء نظام عالمي تلعب دور المهمين، كان على الحكومة توفير نظام اقتصادي يلبي هذه الاحتياجات مما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة تدخل الكونغرس، وكما أدى الارتباط بين الشؤون الداخلية والخارجية إلى التـــأثير علـــى دور الكونغرس، فالاشتراك في الحرب يتطلب فرض وجمع ضرائب وهـــو مـــا يتطلـــب موافقـــة الكونغرس عليها، هذا إضافة على بروز أهمية الرأي العام وكثافـــة الجهـــود التـــي تمارســـها جماعات الضغط وغياب الإجماع على المصلحة القومية تطلب تدخـــــل الكـــونغرس فـــزادت سلطاته. [١]

* **وزارة الخارجية:** أبرز المسؤوليات الي تقوم بهـــا وزارة الخارجيـــة هـــي حمايـــة حقـــوق الأمريكيين في الخارج وإدارة المفاوضات مع حكومات الدول الأجنبيـــة والمنظمـــات الدوليـــة والدعاية لأمريكا ونظامها السياسي والاقتصادي وقيمها الحضارية، بالإضافة على قيام السفارات بجمع المعلومات السرية عن أهداف وتوجهات الدول والـــشعوب الأجنبيـــة وتجـــسيد التواجـــد الأمريكي في الخارج والتأكيد على دوره في السياسة الدولية، ويعتبر وزيـــر الخارجيـــة فـــي الولايات المتحدة المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والمتحدث باسم الحكومة الأمريكية بالإضافة إلى مسئوليته في إجراء المفاوضات الدولية. [٢]

* **وزارة الدفاع:** إن للولايات المتحدة قواعد عسكرية منتشرة في (١٣٠) دولـــة يبلـــغ عـــددها (٧٠٢) قاعدة عسكرية عدا عن القواعد العسكرية الموجودة داخل الولايات المتحـــدة وعـــددها

(1) خليل، نانيس مصطفى، مرجع سابق، ص ٨٢.
(2) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦٠٠٠) قاعدة.[١] وتعتبر وزارة الدفاع الجهاز المسؤول عن التدخل العسكري في شؤون الدول الأجنبية والإشراف على التواجد العسكري الأمريكي في الخارج وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة والصديقة وترتبط الولايات المتحدة بما يزيد عن (٤٠) معاهدة دفاع مشترك مع دول أجنبية، وتقوم بتقديم معونات عسكرية والمشاركة في برامج لإنتاج معدات حربية مع عدد كبير من الدول، والقيام أيضاً بتنفيذ العمليات العسكرية ذات الأهداف السياسية المحددة، وهذه النشاطات ومتابعة تنفيذها لا يمكن فصلها عن متطلبات تطبيق سياسة أمريكا الخارجية. [٢]

* **وكالة المخابرات المركزية (CIA):** أصبحت وكالة المخابرات المركزية (CIA) تلعب دوراً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية في كل دول العالم بدون استثناء بل ويمكنها أن تغير في كثير من شؤون الدول. ونشاط هذه الوكالة أكبر دليل على استراتيجية أمريكا التدخلية في شؤون العالم[٣]حيث أن دور أجهزة الاستخبارات في صناعة سياسة أمريكا الخارجية قد جاء من خلال جمع المعلومات السرية عن أوضاع وقيادات بل وتوجهات الدول الأجنبية. [٤]

إن نشاط وكالة المخابرات المركزية دائماً هو غير معلن قد يتخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة كما أنه قد يكون سياسياً أو نفسياً أو عسكرياً، وأن عمل هذه الوكالة قد يأخذ شكل إحداث قلاقل في بعض دول العالم وخاصة في الكتلة الشرقية، وتمثل في انقلابات أو اغتيالات أو حرباً اقتصادية وهذه العمليات تكون موجهة ضد حكومات أو منشآت أو أفراد في محاولة للتأثير في الأحداث السياسية. [٥]

* **جماعات المصالح:** جماعات الضغط لها نفوذ سياسي كبير في الولايات المتحدة وإن تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية غير مباشر ويتم من خلال ممارسة الضغط على مراكز القوى المشتركة في صنع القرار.

* **اللوبي الصهيوني:** استطاع أعضاء اللوبي أن يصلوا إلى مراكز حساسة في الإدارة الأمريكية وخاصة إدارة كلينتون فقد استطاعوا أن يصلوا ويتولى اليهود مناصب تتحكم في الاستراتيجية الأمريكية والسياسية الخارجية مثل وزارة الدفاع والخارجية ورئاسة مجلس الأمن القومي بالإضافة إلى الاستخبارات الأمريكية. فإن أهم القوى الصهيونية المؤثرة في الولايات المتحدة

---

(1) حافظ، زياد، مرجع سابق، ص٩٨.
(2) سلامه، معتز (٢٠٠٦). الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الابن، القاهرة: مجلة كراسات استراتيجية، ع (١٦٢)، ص ١٧.
(3) عماره، عبد المنعم (١٩٩٧). الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، القاهرة: مركز المحروسة للبحث والتدريب والنشر، ط١، ص ٤١.
(4) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٦٩.
(5) عمارة، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخاصة في السياسة الخارجية والاستراتيجية الأمريكية [١] في الشرق الأوسط المنظمة الإسرائيلية للعلاقات العامة " إيباك" (AIPAC) من خلال علاقاتها بالكونغرس الأمريكي بالإضافة إلى منظمة "بني بيرث – B'aani Brith" وهذه جميعها لها ارتباطها القوي مع الدولة اليهودية وأجهزتها الأمنية المختلفة وترتبط بهذه المنظمات الصهيونية مع مراكز الدراسات الاستراتيجية اليهودية والتي تقدّم التقارير والدراسات وتتصل برجال الكونغرس والإعلام بشكل منظم ومكثف، وتحاول التأثير على صانع القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي بين هذه المراكز والمعاهد السياسية الاستراتيجي الفعالة: [٢]

- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى WINER
- مركز فريمان للدراسات الاستراتيجية في تكساس.
- المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.
- معهد الدراسات السياسة والاستراتيجية المتقدمة.

حيث يرأس هذه المراكز اليهودية نخبة من الذين عملوا في الإدارات الأمريكية المتعاقبة وخاصة من بداية الثمانينات في عهد الرئيسي رونالد ريغان وتزاد تأثيرهم وسيطرتهم في عهد كلينتون وجورج بوش الإبن، بالإضافة إلى أن هذه المراكز والمعاهد اليهودية تطرح مخططات وتصورات إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تدعو إلى تهميش الدول العربية وهيمنة إسرائيل والسيطرة على العراق وإيجاد نظام إقليمي شرق أوسطي بدلاً من النظام العربي الإقليمي، بالإضافة إلى حصار سوريا والنظام الإيراني وإسقاطه بالإضافة إلى أهداف أخرى ومتعددة تطرحها هذه المراكز والمعاهد الصهيونية. وتتبناه بالمقابل التيار اليمني المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية المتحالف مع اللوبي الصهيوني. [٣]

يقوم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على المسؤولين السياسيين وشراء ضمائر الكثير منهم من إعلاميين وأعضاء في الكونغرس واستخدام كافة السبل المشروعة وغير المشروعة لكبت المعارضين والتشكيك في مصداقيتهم، بالإضافة إلى التأثير على الرأي العام من خلال إصدار الكتب والمنشورات وإقامة الاتصالات مع رجال الإعلام وإرسال المحاضرين على مختلف المدن الأمريكية لتثقيف الطلاب من اليهود والمحافظين المتعاطفين مع إسرائيل. [٤]

---

(1) ربيع، حمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص٩٨ –٩٩.
(2) البرصان، أحمد سليم، مرجع سابق، ص٦١.
(3) المرجع نفسه، ص ٦٢–٦٦ .
(4) ربيع، حمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٠٠– ١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* **اللوبي النفطي:** يعتبر اللوبي النفطي الأمريكي من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دوراً مؤثراً في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولا سيما في عهد الإدارة السابقة للرئيس جورج دبليو بوش الذي لم يشهد التاريخ الأمريكي تداخلاً في المصالح بين الإدارة والمجمع النفطي الأمريكي إذ أن الرئيس بوش نفسه رجل نفطي عمل قبل وصوله إلى البيت الأبيض في مجال التنقيب عن النفط في تكساس، وكان وصوله على الرئاسة بفضل دعم شركات النفط والسلاح التي تهيمن عليها القوى اليمنية المحافظة في الحزب الجمهوري. (١)

أما إدارة بوش الأولى فإنه كانت تضم ما يقرب ستة أعضاء كانوا يعملون قبل توليهم مناصبهم العامة في شركات كبيرة للنفط منهم على سبيل المثال. ديك تشيني نائب الرئيس الذي كان يرأس "شركة هالبيرتون" للطاقة وأيضاً وزير الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس كعضو في شركة " شيفرون تكساس" ووزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد كان في منصب نائب رئيس "شركة ويسرن" النفطية، فبالرغم من خروجهم من مناصبهم النفطية فيما بعد إلا أن علاقتهم بالمجمع النفطي الأمريكي لم تنقطع بل ازدادت وأصبحت أكثر متانة. (٢)

يقوم اللوبي النفطي الأمريكي من خلال أعضاء بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح الحزب الجمهوري ، وهذا بدأ واضحاً إبان الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ حيث قام " كين لأي " رئيس مجلس إدارة شركة " انرون للطاقة" بتقديم تبرعات تقدر بنحو (١٤٦) مليون دولار وفقاً لما ذكره تقرير صادر عن مجلة نيوزيك. وكما يقوم اللوبي النفطي الأمريكي أيضاً بتمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية. (٣)

أن اللوبي النفطي له تأثيران على السياسة الأمريكية أحدهما داخلي والآخر خارجي وأما الداخلي، يتمثل في أن اللوبي النفطي الأمريكي بيده مفاتيح إحداث التوازن في المخزون الاستراتيجي من خلال هيمنة الشركات الكبرى، وأما الخارجي: من خلال الارتهان للاستيراد النفطي المتواصل من الخارج، فمن جهة يعمل اللوبي النفطي على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه خوض معارك خارجية لضمان أكبر قدر ممكن من التأمين النفطي وهذا من صالح شركات النفط الأمريكية ومن جهة أخرى ترفع تكلفة التدخل الخارجي، بما يؤثر في الوضع السياسي للإدارة الأمريكية.

---

(1) العناني، خليل (٢٠٠٦). اللوبي النفطي الأمريكي " النفوذ واليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، ع (١٦٤). ج (٤١)، القاهرة، ص ٤٤.
(2) المرجع السابق، ص ٤٤.
(3) العناني، خليل، مرجع سابق، ص ٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فإن خوض الولايات المتحدة الحربين في أفغانستان والعراق هو من أجل إيجاد موطئ قدم في مناطق غنية بالنفط كالعراق، أو متحكمة في مسارات خطوط الأنابيب كأفغانستان وهذا يدخل ضمن مصالح اللوبي النفطي الأمريكي، لذلك أصبح النفط أحد ركائز السياسة الخارجية الأمريكية والمؤثر في صنع السياسة الخارجية. (١)

* **الرأي العام:** إنهار الإجماع حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بزوال الخطر الشيوعي وازداد التنوع في فكر السياسة الخارجية فيما بين النخبة وبالتالي الشعب الأمريكي ككل. هذه النخبة المسيطرة والتي تنتمي إلى طبقة اجتماعية اقتصادية راقية ولها نشاط سياسي بارز يستطيع التأثير في القرارات السياسية لأنهم يملكون الموارد المادية ومصادر معلومات أكثر من العامة، وبالتالي تعطيهم هذه الميزة ممارسة نفوذ سياسي فعال وتشكيل الرأي العام الأمريكي. (٢)

أما طريقة تشكيل الرأي العام في الولايات المتحدة فإنه يتم من خلال التوقعات الشعبية التي يكونها الجمهور تحت تأثير وسائل الإعلام، وأما بخصوص الأفكار والمعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام فتأتي من خلال المثقفين الذين يسيطرون على بنوك التفكير ومختلف وسائل الإعلام ومن كبار المسؤولين الحكوميين الذين يملكون القدرة على استخدام وسائل الإعلام لنشر أفكارهم والترويج لها. وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي. (٣)

دأب كافة الرؤساء الأمريكيين على الاهتمام بمواقف الرأي العام. وخاصة فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ولهذا اتجه الرؤساء إلى استخدام وسائل الإعلام للتأثير في مواقف الرأي العام بما يخدم مواقفهم السياسية وخياراتهم الدولية، وقد كان وقوف الرأي العام إلى جانب الرئيس يجعله أكثر قدرة على التعامل مع الكونغرس وتفرض على الأخير كل أو غالبية برامج الرئيس في السياسة الخارجية. (٤)

إن تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية يعد مختلفاً من حالة تدخل لأخرى حسب اختلاف حجم المخاطر التي تحيط بهذا التدخل، فالشعب الأمريكي يستطيع التأثير في السياسة الخارجية إذ كان التدخل مرتفع التكاليف، وبالتالي تحجم الرئاسة عن التدخل بالقوة العسكرية والعكس صحيح حيث يبدو تأثير الرأي العام قوياً في حالات محددة، وفي حالات

---

(1) الميهي، آسيا، مرجع سابق، ص ٨٥.
(2) المرجع نفسه، ص ص ٤٩-٥٠.
(3) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص٣٨.
(4) المرجع السابق ، ص ٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى لا يبدو أن له تأثير أقوى. وعند حساب قوة الرأي العام يجب الأخذ في الاعتبار أمـور مهمة هي: [١]

- **اتجاه الرأي العام:** بمعنى هل يفضل الشعب الأمريكي هذه السياسة أم يعارضها.
- **الاستقرار:** وهو مدى التغير الذي يصيب موقف الشعب الأمريكي تجاه سياسة محددة.
- **الشدة:** أي مدى قوة الموقف تجاه سياسة محدد، دائماً أو رافضاً لها.

ثانياً: العامل العسكري :

لقد خلقت الشيوعية للعالم الغربي حرباً باردة متوترة، دفعته فيها إلى مضمار سباق التسلح وتطوير متلاحق للاستراتيجيات العسكرية وابتكار الأنظمة الدفاعية والأمنية والتنافس في المجال العسكري بعامة وغزو الفضاء بخاصة. [٢]

إن جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتطـوير الأسـلحة وتوسـيع الخطـط العـسكرية والاستراتيجية استمر بالوتيرة نفسها إن لم يكن أكثر قوة في العديد من مناطق العـالم. وذلـك بفضل الشعور بالقوة والسيطرة وتحقيقاً للمصالح المختلفة. [٣]

وتمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم فهي خصـصت ميزانيـة سـنوية ضخمة قد وصلت إلى حدود (٤٤٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وهـذا يعنـي أن الإنفـاق العسكري الأمريكي وصل إلى نصف الإنفاق العسكري العالمي. [٤] وتؤكد الولايات المتحدة على الدور الكبير للقوات العسكرية الأمريكية في نجاح سياستها الخارجيـة واسـتراتيجيتها للأمـن القومي، وفي الدفاع على المصالح الأمريكية الحيوية [٥].

فقد أدت أحداث الحادي عشر سبتمبر إلى إعطاء الأولوية المطلقة لأغراض الدفاع عن الأمن القومي بما في ذلك الاستعداد لخوض حرب طويلة ضد الإرهاب وأصبح الدفاع يتفوق في أهمية أهداف الرفاه الاقتصادي، وأعطت الولايات المتحدة القوة العـسكرية الـدور الأساسـي والمحوري في مواجهة الإرهاب فيما هي تتجاهل الأدوات والوسائل الأخرى، أصبحت السياسة

---

(1) Kenneth.M Dolbeare Marray J. Edelman, American, Politics, Politics power and change. Op.et. 394-395.

(2) الشطي، إسماعيل، (٢٠٠٢). تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بيـروت: مجلـة المستقبل العربي، ع (٢٨٣)، ج (٢٥)، ص ص ٢٩-٣٠.

(3) المرجع نفسه، ص ٢٩.

(4) حموده، عمرو كمال (٢٠٠٦). النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع (١٦٤)، ج(٤١)، ص ٥٤.

(5) نعمان، عصام (٢٠٠٣). نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي، بيروت: مجلة المـستقبل العربي، ع (٢٩١)، ج(٢٦)، ص ١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية الأمريكية مرتبطة بشكل عضوي بوجود ما تسميه المجمع العسكري الصناعي أو لوبي السلاح، وقد جمع من الثروة والإمكانات المادية ما يكفي لإختراق الحكومة والإدارة إلى درجة استعمارها واستطاعت استيعاب الإعلام والحزبين الرئيسين والكونغرس الأمريكي والسلطة القضائية في أمريكا وفي عدد من دول العالم[١] ومن أشهر شركات السلاح في الولايات المتحدة شركة لوكهيد ثم شركة بيونغ تليها شركة رايثيون المشهورة، وتدخل هذه الشركات في عقود مبيعات سلاح مع البنتاغون ويستفيد منها السياسيين عبر تدخلاتهم في هذه العقود بالإضافة إلى مساهمات هذه الشركات بمئات من آلاف الدولارات في الحملات الانتخابية والمردود السياسي في دوائرهم الانتخابية للوظائف التي تخلقها تلك العقود.

ثالثاً: العامل الاقتصادي:

استطاعت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه. حيث استطاعت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها، من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي أفرزتها نظام " بريتون وودز ". التي تهيمن عليها (٣٠%) من التمويل الخاص لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وعن طريق حقوقها التصوتية في هاتين المؤسسي. [٢]

وقد نجحت الولايات المتحدة بتأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرار على الصعيد الدولي، من حيث سيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقاً لشروطها، هذا بالإضافة طاقة الإنتاج المردودية أيضاً واعتماد التقنيات العالية الجودة، واستطاعت اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم.

اليمين السياسي المحافظ وتاثيره على السياسة الخارجية الأمريكية:

إن أول صعود لليمين السياسي المحافظ لحكم الولايات المتحدة الأمريكية كان مع وصول الرئيس رونالد ريغان عام ١٩٨٠ إلى البيت الأبيض. فقد تم تأسيس برامج سياسة واقتصادية وثقافية على أساس تحالفات مع الحركة المسحية الأصولية على مبادئ دينية محافظة ودعم غير

(1) حافظ، زياد، مرجع سابق، ص ص٨٠-٨١.
(2) تكريني، إدريس، مرجع سابق، ص ٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروط لإسرائيل. ولقد لعبت عدة عوامل جعلت من اليمين المسحي لاعباً مهما في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وهي[١]:-

١- **انتخاب رئيس ذو روابط قوية مع الحركة المسيحية:** لقد قدمت كل من إدارة الرئيس جورج بوش الأب، وبيل كلينتون فرص قليلة للتأثير اليمين المسيحي، وخاصة على المستوى الرئاسي على الأقل، ولكن مع مجئ جورج بوش الابن وإدارته السابقة قد ثبت مجموعات من السياسات التي تعكس في مجملها رؤية "دينية محافظة" اتجاه القضايا التي تتعامل معها الولايات المتحدة وبهذا وللمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة تمارس أيديولوجية دينية تؤثر تأثيراً مباشراً في الحياة العامة.

٢- **الجذور التنظيمية لليمين المسيحي:** لقد لعبت شبكة جذور الائتلاف اليمين المسحي دوراً هاماً في انتصارات الجمهورين في الكونغرس في عام ١٩٩٤، وبالتالي أصبح القبول السنوي للائتلاف المسحي محطة ضرورية لكل طامح للرئاسة، وبالتالي لم يعودا متطفلين في الحزب الجمهوري بل أصبحوا أعضاء من الداخل.

ثانياً: المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية[٢]:

إن النظام العالمي الأحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي جعل الولايات المتحدة أكثر رغبة في استخدام القوى ولها حرية الحركة في التدخل عملياً في أي مكان وأي زمان يختارها والأمثلة عديدة. ولقد بدأت هذا التدخلات مع إدارة بوش الأب بغزو بنما في عام ١٩٨٩، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والتدخل في الصومال عام ١٩٩٢، واستمرت خلال حكم كلينتون في التدخل كل من هايتي – البوسنة والهرسك. [٣]وأما في عهد بوش الابن فقد كان الاستخدام العنيف والأحادي لقوة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، وقد سمح النظام الدولي الحالي تحت سياق القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في كثير من القضايا الدولية، فمثلاً شنت الحرب على العراق دون استناداً إلى شرعية دولية ممثلة بمجلس الأمن، وسكوت المجلس على هذا الخرق لميثاق الأمم المتحدة. [٤]

---

(1) الحسن، يوسف، (٢٠٠٠). البعد الديني في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٩٠.

(2) بسيوني، محمد إبراهيم (٢٠٠٤). المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، ط١، دمشق: دار الكتاب العربي، ص ١٤.

(3) عبد العظيم، أحمد فاروق (٢٠٠٤). سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع(١٥٨)، ج (٤٠)، ص ٢٥-٢٦.

(4) غليون، برهان، وآخرون. (٢٠٠٥). المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط١، ص ٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قامت الولايات المتحدة بإعداد استراتيجية تقوم على أساس المحافظة على النظام الدولي (أحادي القطبية) والتي تحتل مركز القيادة عبر تعزيز القوة العسكرية التي تعتمد عليها في إنجاح سياسة خارجية وتطور اقتصادها وتعزيز حضورها الدبلوماسي والمكثف في الساحة الدولية.

المؤسسات المساهمة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية :

يقع البيت الأبيض في مركزعملية اتخاذ القرار في السياسية الخارجية حيث يتم اتخاذ القرارات النهائية فيه. [١] وأما الدوائر الأخرى فهي كالتالي: [٢]

- **مجلس الأمن القومي:** حيث يتواجد مستشاريه الذين يقيمون على مقربة في البيت الأبيض، وظيفته تقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بالقضايا الدولية الهامة والقضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية وغيرها من القضايا ذات الارتباط بمصالح أمريكا وأهدافها على الساحة الدولية وتحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية.

- **وزارة الخارجية :** حيث يعتبر وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجية والمسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية والمتحدث باسم الحكومة الأمريكية.

- **وزارة الدفاع :**وهي الوزارة المسؤولة عن إعداد بناء القوات المسلحة وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف بقاع العالم ويتبع لها جهاز مخابرات مركزي هي وكالة استخبارات الدفاع ولطبيعة عملها نشارك في بعض أوجه سياسة أمريكا الخارجية.

- **وكالة المخابرات المركزية** (CIA)**:** حيث كانت في بداية عملها جهاز لتنسيق المعلومات فهي تحولت فيما بعد إلى جهاز لتنفيذ وللقيام بعمليات سرية ذات صلة باستراتيجية أمريكا الأمنية على الساحة الدولية.

الكونغرس ولجانه الرئيسية :

يعتبر الكونغرس الأمريكي (مجلس النواب، مجلس الشيوخ) جوهر نظام الحكم وأدت الحفاظ على الديمقراطية في أمريكا وقد حاول الدستور الأمريكي ضمان نوع في المشاركة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجية الأمريكية [٣] وأما سلطات

---

(1) المغربي، فؤاد (٢٠٠٢). سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، ط١، رام الله ص ١٣.
(2) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٣.
(3) ربيع، محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكونغرس فإنه سلطة استشارية وسلطة تصديق في أمور مثل المعاهدات، الحرب، تعيين السفراء بالإضافة إلى سلطة إقرار الميزانية العامة المالية للدولة وهذه السلطة هي الورقة الرابحة مما يؤثر بشكل فعال على السياسة الخارجية وأدائها. وله سلطة رقابية على المؤسسات التنفيذية.والكونغرس تتبع قوته من هيمنته على الشؤون الداخلية للبلاد. (١)

إن تعددية الدوائر السابقة أو الهيئات يجعلها ننخرط في المساومه والضغط من الداخل ومفتوحة لتأثير مفرط من جانب مجموعات الضغط ولوبيات المصالح مثل اللوبي الموالي لإسرائيل ولوبي النفط. (٢)

وتعتبر قرارات السياسية الخارجية الأمريكية قرارات أزمة في بعض الظروف حيث يتم تشكيل موقف في نفس اللحظة، وعندما تحدث أزمة مباشرة فإن في الغالب يتم تأجيل الخطط والأهداف طويلة المدى لبعض الوقت ويعتبر البيت الأبيض هو المكان الرئيسي لصناعة قدرات السياسة الخارجية الأمريكية حيث يتولى فيه مجلس وزاري مصغر(مطبخ اتخاذ القرارات) يتعاطى مع الأزمات التي تنشأ. (٣)

وأما عن طريق تعامل صناع السياسة الخارجية الأمريكية مع الصراع السياسي فإنهم يتبعون طريقة ترويضية في الحالات التي توصف عادة بالمستعصية. مثل حالة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني فإنه الطريقة التي يتم اتباعها هي إدارة الصراع أو تهدئة وبالتالي إزاحة الموضوع من العناوين اليومية للصحافة أو شاشات التلفاز وما يجدر ذكره أن إدارة الصراع كأسلوب عمل يقوم على تميز مهم ما بين السياسة الحقيقة والسياسة الرمزية. (٤)

وأما ما يتعلق بالرأي العام فإن تأثيره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تأثير غير مباشر، حيث يتكون الرأي العام الأمريكي أولاً من قادة الرأي الذين يشكلون ٢% من مجمل الشعب الأمريكي ولهم خلفيه ودراية واسعة بالسياسة الخارجية وهم على اتصالات واسعة بمتخذ القرار أما الفئة الثانية فهم المطلعين أو الجمهور اليقظ ويتكونون من الأفراد المثقفين والمهتمين بالشؤون السياسية ولهم صلة بمتخذي القرار، والفئة الثالثة فهي جمهور الغير مهتمين بالسياسة على المستويين القومي والعالمي. (٥)

---

(1) خليل، نانيس مصطفى (١٩٩٧). الرئاسة مؤسسة لصنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، ع(١٢٧)، ج(٣٢)، القاهرة، ص ٨٢.
(2) المغربي، فؤاد، مرجع سابق، ص ١٤.
(3) المرجع السابق، ص ١٤.
(4) المغربي، فؤاد، مرجع سابق، ص١٥.
(5) الميمي، آسيا (١٩٩٧). الرأي العام للسياسة الأمريكية الخارجية، مجلة السياسة الدولية، ع (١٢٧)، ج(٣٢)، القاهرة، ص٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلعب قادة الرأي العام دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام الأمريكي حيث أن النخبة المسيطرة والتي تنتمي إلى طبقة اجتماعية اقتصادية راقية لها القدرة على التأثير في القرار السياسي وذلك بسبب أنهم يملكون الموارد المالية ومصادر المعلومات. (١)

وأما بالنسبة لجماعات الضغط ودورها في صنع السياسة الخارجية الأمريكية فهي أكثر القوى الجماهيرية تنظيماً حيث تقوم بالضغط على البيت الأبيض والنواب لحماية مصالحها المختلفة وهذه الجماعات قوة جماهيرية واقتصادية كبيرة من خلالها تؤثر على صانعي القرار، ويتوقف نجاحها في الغالب على مرونة الرئيس في مراوغتهم وقدرته على قيادتهم. (٢)

وهنا لا يغيب دور أجهزة وسائل الإعلام كقوى مشاركة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وعادة ما تتبنى الخط السياسي للحكومة في مجال السياسة الخارجية، وهذا جعلها عاجزةً عن نقل حقيقة ما يدور خارج الولايات المتحدة إلا أن الإعلام لا يكون دائماً في صالح الرئاسة فنجده من أشد المنتقدين للسياسات الحكومية الأمريكية وقد كان هذا واضحاً على سبيل المثال أثناء التورط الأمريكي في الحرب الفيتنامية في الستينات، وكذلك بعد قيام الحكومة الأمريكية لغزو جزيرة غرنادا في عام ١٩٨٣.

(1) المرجع السابق، ص ٨٥-٨٦.
(2) خليل، نانيس مصطفى (١٩٩٧). الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسية الدولية، ع (١٢٧)، ج (٣٢)، مصر، ص ٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العلاقات الأمريكية العربية قبل أحداث الحادي عشر من أيلول

وفقاً لـ(وليام ب. كوانت) وهو أحد المصادر الموثوقة في السياسة الخارجية تجاه المنطقة، فإن هناك قضايا قليلة تعتبر أكثر أهمية بالنسبة لصناع السياسة الخارجية من الصراع العربي – الإسرائيلي، وقد أدرك الرؤساء أهمية التسوية العربية – الإسرائيلية بالنسبة إلى موقع أمريكا في المنطقة العربية، فإن نزع فتيل التوترات العربية – الإسرائيلية يبدو حاسماً لخلق أحوال مستقرة وآمنة يمكن ضمنها حماية المصالح الأمريكية وخصوصاً النفط.

وفقاً لذلك فهم الرؤساء أن الحروب العربية – الإسرائيلية المتعددة تمثل تهديدات فورية للصالح القومية الأمريكية، وهنا يكمن السبب الجوهري للتعهد الرئاسي بشأن "عملية السلام العربية – الإسرائيلية".

إن المبادرات الأمريكية قد سعت إلى إبعاد اللاعبين الخارجيين، سواء الاتحاد السوفييتي السابق، أو أوروبا الغربية أو الأمم المتحدة، وإلى احتكار "عملية السلام"[١].

إن أحد المفاتيح التي تساعد على فهم السياسة الخارجية الأمريكية يدور حول ثلاثة مستويات من التحليل: العالمي والإقليمي والوطني، إن هذه المستويات المختلفة للنظر إلى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة العربية تتضمن وتلخص مختلف المنظورات التي يحملها المسؤولون الأمريكيون وصنّاع الرأي حول أفضل الطرق لتحقيق المصالح الحيوية لواشنطن وتأمينها، فبينما تنظر السلطة التنفيذية والكونغرس إلى المنطقة العربية غالباً من خلال منظور عالمي، فإن وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ومصالح النفط وبعض الباحثين ينظرون للمنطقة من منظور داخلي وليس خارجياً، فخلال معظم مرحلة الحرب الباردة، من الخمسينيات وإلى التسعينيات فإن الاهتمامات والحسابات العالمية الأمريكية هي التي شكّلت السياسة الأمريكية حيال المنطقة العربية في أيّة إدارة أمريكيّة فإن المنظور العالمي كانت له السيادة[٢].

---

(1) المراغي، محمود، مرجع سابق، ص٩.
(2) هيج، الكسندر، وآخرون، مرجع سابق، ص٢٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

العلاقات الأمريكية مع دول المشرق العربي

إن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية محط تسابق شديد من أجل النفوذ بين العديد من الأجهزة التقليدية للسياسة الخارجية مثل وكالة الاستخبارات المركزية، ومجلس الأمن القومي، ووزارء الخارجية فضلاً عن الكونغرس والعديد من مجموعات المصالح والضغوط المعروفة.

وإذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة المتناقضة للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، والمنافسة الداخلية الحادة حول تقرير اتجاه السياسة الخارجية، فإن الرئيس يجب أن ينسق بين جميع الأجهزة التي تتشكل منها مؤسسة السياسة الخارجية وينظمها، وأن يكون واعياً بحقائق الوضع الداخلي، وبدون إشراف الرئيس وقيادته فمن غير المحتمل أن يتحقق وجود سياسة أمريكية تجاه المنطقة العربية تكون متسقة وفاعلة، بل العكس هو الصحيح، فإن غياب الإشراف المباشر والالتزام الرئاسي بترك السياسة الأمريكية، ويبدو أن الواقع مسيطر حالياً على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، حيث أن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش لا يعير المنطقة العربية اهتمامه، ولذلك تبدو السياسة الأمريكية عرضة لتذبذبات المصالح الداخلية، إن الفوضى وضبابية الرؤية المسيطرة على السياسة الخارجية نحو المنطقة العربية تكمنان في غياب الالتزام الرئاسي، وتسليمه مفتاح تلك السياسة لمجموعات الضغط المحلية.

أولاً: العلاقات الأمريكية – المصرية:

تربط مصر بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات قديمة تمتد إلى القرن التاسع عشر ، وتعود بداية هذه العلاقات إلى توقيع المعاهدة الأمريكية – التركية التجارية في ٧ مايو ١٨٣٠ . وجاء أول تمثيل أمريكى في مصر بالاسكندرية في ١٢ يناير ١٨٣٢ وكان الوكيل القنصلي بريطاني يدعى جون جليدون[١].

وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبعد نجاح الثورة توجه مندوب خاص عن مجلس قيادة الثورة إلى السفير الأمريكى في القاهرة وأبلغه رسالة مضمونها أن "النظام القديم في مصر قد سقط وأن نظاماً ثورياً جديداً قد قام وأن هذا النظام يستهدف تحقيق الأماني الوطنية للشعب المصري".

---

(1)عمرو، عبد الرؤوف (٢٠٠٦). العلاقات المصرية الأمريكية من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٥٧، القاهرة: الدار الجامعية، ص١٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سنة ١٩٥٣ ، زار وزير الخارجية الأمريكي – آنذاك – جون فوستر دالاس مصر بعد انتخاب ايزنهاور رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للدعوة لسياسة تطويق الاتحاد السوفيتى السابق بالأحلاف الغربية وقواعدها العسكرية، وبدا لوزير الخارجية الأمريكى أن منطقة الشرق الأوسط تستحق اهتماماً خاصاً منه ففيها من وجهة نظر السياسة الأمريكية فراغ تستطيع الولايات المتحدة أن تملأه، ولكن مناقشات دالاس مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حول الأحلاف العسكرية قد أظهرت الهوة بين أفكار القاهرة وتصورات واشنطن [١].

وفي سنة ١٩٥٦ برز الخلاف المصري الأمريكى بشأن تمويل السد العالى ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت موقف مصر في مواجهة العدوان الثلاثى عليها، واسهم الموقف الأمريكى مع الموقف السوفيتي في إنهاء العدوان الثلاثي .

وفي سنة ١٩٦١، أرسل الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندى خطاباً إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يعرض عليه رغبة الولايات المتحدة في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي .. ورد عليه الرئيس جمال عبد الناصر بأن هناك طريقاً واحداً إلى تسوية هذا النزاع وهو طريق رد الحق العربي. وبداية من سنة ١٩٦٥، تدهورت العلاقات المصرية الأمريكية إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بعد المساندة الأمريكية لإسرائيل في عدوانها على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ [٢].

واستؤنفت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في مارس ١٩٧٤، ومنذ استئناف العلاقات بين البلدين وهناك ادراك متبادل بأهمية كل منهما للآخر، وان الحفاظ على علاقات طيبة بينهما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، كذلك بالنسبة للتعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة فقد أخذ عدة صور تتمثل في مبيعات السلاح، ونقل التكنولوجيا العسكرية، والمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة وتأتي معظم مبيعات السلاح من خلال المعونات العسكرية السنوية والتى تبلغ نحو ١,٢ مليار دولار، وشمل التعاون العسكري أيضاً تصنيع وتجميع بعض الأسلحة الأمريكية في مصر. ويمثل البعد الاقتصادي جانباً هاماً في العلاقات بين البلدين ، وتأخذ العلاقات في هذا الصدد عدة أشكال مثل المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر واتفاقية الشراكة، من أجل صياغة إطار التعاون وفقاً لمفهوم جديد يقوم على استبدال المعونة الاقتصادية بتدعيم محاور التعاون الاقتصادي "التجارية والاستثمارية والتكنولوجية"، وعليه فقد تم في سبتمبر ١٩٩٤ وأثناء زيارة آل جور نائب الرئيس الأمريكي – آنذاك – لمصر ، الإعلان

(1)جرجس، فواز (٢٠٠٠). السياسة الأمريكية تجاه العرب – كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ص٥٥.

(2)عمرو، عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن مشروع اتفاقية شراكة بين البلدين أطلق عليها مبادرة (مبارك – جور) وتم التوقيع عليها في أبريل ١٩٩٥، وشملت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والتعاون في مجال حماية البيئة ، حيث تم التوقيع على خمس اتفاقيات وأربع مذكرات تفاهم في مجالات مختلفة أهمها تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأيضاً في مجال البيئة وقوانين الأنشطة التجارية والتعليم كما شمل اتفاق المشاركة تشكيل ثلاث لجان تتولى تنفيذ اتفاق المشاركة بين البلدين وهي: المجلس الرئاسي المصري الأمريكى ، اللجنة المشتركة للتنمية الاقتصادية والمجلس المشترك للعلوم والتكنولوجيا [١].

تميزت العلاقات الأمريكية – المصرية بالتوتر، ولاسيما، في السنوات الخمسينية والستينية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لأسباب تتعلق بطبيعة توجهات السياسة المصرية آنذاك والتزامها بالدفاع عن القضايا القومية ورفض مشاريع التسوية الفلسطينية، وكذلك تعرضت مصر إلى العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦، وكان عدوان حزيران ١٩٦٧ سبباً رئيسياً لتردي العلاقات المصرية – الأمريكية مما أدى إلى قطعها [٢]، وكان للتقارب المصري–السوفيتيتي– في الستينيات أثر على تردي هذه العلاقات، ولكن منذ مجيء السادات حدثت تطورات هامة في السياسة المصرية حيال القضية الفلسطينية وتبني مصر لسياسة التسوية وتوقيعها على معاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩م، كان لها أثر بارز في تطوير العلاقات المصرية – الأمريكية.

ويمكن أن نشير إلى أنه منذ عام ١٩٧٥ دخلت مصر في البرنامج السنوي المنتظم للمساعدات الأمريكية الذي أخذ شكل القروض والمنح. وكانت النسبة بينهما مرتبطة بمدى اندفاع مصر في طريق السلام مع إسرائيل. ففي عام ١٩٧٥ بلغت نسبة القروض الأمريكية لمصر (٧٨,٦%) مقابل (٢١,٤%) للمنح [٣]. وفي عام ١٩٨٣ بلغت القروض (٢١,٢%) والمنح (٨٧,٨%). واعتباراً من عام ١٩٨٥م أصبحت جميع المساعدات الأمريكية لمصر (اقتصادية وعسكرية) في شكل منح، ومن الناحية العسكرية، تطور التعاون العسكري بين البلدين بمرور الزمن، حيث أعطت مصر الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية يمكن استخدامها في حالات الأزمة في الشرق الأوسط، وهو ما حدث بالفعل خلال أزمة الرهائن الأمريكية في طهران عام

(1)جرجس، فواز، مرجع سابق، ص٥٧.
(2) نعمة، كاظم هاشم (١٩٨٧). العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص٤٩٢.
(3) سعيد، عبد المنعم (١٩٨٨). العلاقات الأمريكية – العربية: الماضي والحاضر والمستقبل، المستقبل العربي، العدد ١١٨، ص٦٨–٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٨٠. وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٧م عمل البلدان سوية في الترتيب لإجراءات أمنية خاصة ببلدان الخليج العربي، وقام الطرفان بعديد من المناورات العسكرية المختلفة.

لقد تطورت العلاقات المصرية – الأمريكية خلال مرحلة التسعينيات وجاء ذلك نتيجة تطورين مهمين:

الأول: الموقف المصري المناهض لاحتلال العراق للكويت سنة ١٩٩٠م. وكان هذا الموقف من العوامل الهامة التي ساهمت في تكوين التحالف الدولي الذي تولى عملية تحرير الكويت وساهم في دعم صورة ومصداقية مصر كقوة اعتدال واستقرار في المنطقة الأمر الذي أدى إلى القرار الأمريكي بإلغاء الديون عن مصر.

الثاني: أندفعت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر لعملية التسوية وعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ جاء منسجماً مع الرغبة المصرية من أن مؤتمراً دولياً هو الصيغة الملائمة لبحث الجوانب المتعددة والمتشابكة للنزاع العربي – الإسرائيلي[١].

وقد ساهم ذلك في تكوين قاعدة صلبة لتطوير العلاقات المصرية– الأمريكية خلال التسعينيات، ولكن ذلك لم يمنع وجود عناصر للاختلاف، فقد أدركت مصر أن انحياز الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل أدى إلى إضعاف عملية التسوية وأبدت مصر تحفظاً إزاء ذلك، وكذلك تشكو مصر من أن نهج الولايات المتحدة في ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي أخذ يعمل على إيجاد خلل في التوازن في المنطقة ويساهم في إضعاف التوصل إلى تسويات متوازنة، ويتصل بذلك تسامح وتجاهل الولايات المتحدة للترسانة النووية الإسرائيلية. وهناك عناصر أخرى من الاختلاف حول العراق، حيث تؤيد مصر رفع العقوبات عنه، وكذلك حول الوضع في السودان حيث تسعى مصر إلى تحقيق التسوية السلمية لمشكلة الجنوب بما يضمن وحدة السودان الذي هو مسألة حيوية للمصالح المصرية. وعلى المستوى العسكري سحبت مصر نهائياً العرض الذي كان قد تقدم به أنور السادات لاستخدام وتجديد الولايات المتحدة لقاعدة رأس بناس كما تحفظت مصر على الرغبة الأمريكية في مرور سفنها النووية بشكل منتظم في قناة السويس، وفضلت أن يتم هذا على أساس السماح لكل حالة على حدة. وكانت

(1) سعيد، عبد المنعم، مرجع سابق،٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة منذ الثمانينات تسعى للحصول على تسهيلات عسكرية بشكل منتظم وبلا قيود تمكنها من الوصول إلى مناطق أخرى وتفتح لها ممرات في أوقات الطوارئ[١].

ثانياً: العلاقات السورية – الأمريكية:

إن العلاقات السورية – الأمريكية مرت بمرحلة من التوتر في ظل تأييد سوريا للاتحاد السوفيتيي السابق ومساندة الولايات المتحدة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة، وكانت أولى خطوات التقارب عندما شاركت سوريا في التحالف الدولي الذي أخرج العراق من الكويت، وعلى الرغم من مشاركة سوريا في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ عن طريق الجهود الأمريكية إلا أن سوريا ظلت لفترات طويلة على ررأس قائمة الكونجرس الأمريكي من الدول المساندة للإرهاب، وكانت القمة الأمريكية – السورية بجنيف في عام ١٩٩٤ بداية لمرحلة جديدة من التعاون الأمريكي السوري، ويؤيد الخطاب السياسي السوري على أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على إسرائيل ودفعها في ظل السياسة الأمريكية بضرورة تحقيق تقدم على المسار السوري، غير أن الولايات المتحدة لا تترجم هذا الحماس إلى أشكال أكثر جرأة للضغط على اسرائيل[٢].

ثالثاً: العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية:

بدأ التحول في موقف واشنطن تجاه قضية فلسطين كنتيجة للانتفاضة التي تفجرت في أواخر عام ١٩٨٧ إذ شعرت إدارة ريغان المناصرة بشدة لإسرائيل، بالحاجة إلى فتح الباب مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذا الحوار قد وضع تحت تصرف إسرائيل لخدمة مخطط اللعبة التي وضعتها لنفسها. وحدث التطور الكبير عندما حدثت أزمة الخليج ١٩٩٠–١٩٩١. إذ أن مساعي إدارة بوش لعقد محادثات مدريد وما تلاها من مفاوضات تمثل في العمق في إقرار الولايات المتحدة بمسألة الأرتباط بين قضية فلسطين وقضية حرب الخليج وتطورت السياسة الأمريكية نحو التسوية بعد وصول الرئيس كلنتون متأثرة جداً بالتأثير اليهودي، حيث تم إشغال مناصب الدرجة الأولى لأشخاص متضامنين مع إسرائيل مثل (ليس اسبين – Leiz Aspein) وزير الدفاع و(ولزي – Wolzi) رئيس وكالة المخابرات المركزية وكلاهما جاء يحمل شهادات تزكية تنطق بخدماته الماضية في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى" و "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي". وكان انتوني ليك يهودياً وكذلك مارتن اندك في مجلس الأمن القومي

(1) شلبي، أمين (٢٠٠٠). العلاقات المصرية – الأمريكية، ثلاثة عهد، "ملف" سياسة مصر الخارجية في قرن جديد، السياسة الدولية، العدد ١٣٩، ص١١١.

(2) جوستوك (١٩٩٦). إدارة كلنتون والقضية الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد (٢٠٣)، ص٨٧–٩٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك صموئيل لويس في قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية ودنيس روس المنسق الخاص لمحادثات السلام. وكان انديك مديراً سابقاً للبحوث في إيباك. وكان الإنجاز الكبير للولايات المتحدة في التوقيع على اتفاقية اوسلو. واتخذت من توقيع إعلان المبادئ في أيلول ١٩٩٣ وسيلة لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية. وحصل ذلك قبل المحادثات التي جرت في شباط ١٩٩٥ برعاية حلف شمال الأطلسي وحضرتها إسرائيل ومصر وتونس والمغرب والجزائر لبحث موضوع الأمن في البحر المتوسط. وكذلك عملت الولايات المتحدة بقوة شديدة لتحييد الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة فيما يخص القضية الفلسطينية. وصارت الولايات المتحدة تعارض بشدة وعلى نحو روتيني القرارات والبيانات التي تصدر عن الأمم المتحدة والتي تتناول المركز او الوضع النهائي لقضايا القدس والمستوطنات والسيادة. وعلى سبيل المثال أجازت الولايات المتحدة لمجلس الأمن أن يدين مذبحة الحرم الإبراهيمي، ولكن ذلك لم يتم إلا بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات المرهقة ذلك للتخفيف من لهجة أية حماية فعالة للسكان الفلسطينيين في الخليل وبعد أن امتنعت عن التصويت عن فقرات في ديباجة القرار المعروض كالفقرة التي تشير إلى القدس الشرقية بصفتها أرضاً فلسطينية محتلة فقد قالت السفيرة الأمريكية مادلين أولبرايت أن الولايات المتحدة لا تؤيد وصف الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ بأنها أراض فلسطينية محتلة؛ لأن هذه اللغة قد تفسر على أنها تعني السيادة. وبعد عام في أيار ١٩٩٥ نقضت الولايات المتحدة قراراً لمجلس الأمن كان سيدين مصادرة إسرائيل الأراضي في القدس الشرقية. وحاولت الإدارة الأمريكية عدم اتخاذ موقف واضح أو تمييع مسألة بناء المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية[١]. إن الجزء الجديد من المعادلة السياسية منذ اوسلو هو ان ياسر عرفات أصبح من الناحية الفعلية جزءاً من الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة. فقد جرى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية عملياً. وصارت السلطة الوطنية الفلسطينية التي يسيطر عليها عرفات، تعمل، بدلاً من المنظمة، بصفتها الممثل الواقعي الوحيد للشعب الفلسطيني. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدم للسلطة الوطنية الفلسطينية[٢].

إن المسألة الهامة المراد الإشارة إليها هي أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على الجانب الفلسطيني مما يعمل على الحد من قدراته كثيراً، وتدفعه إلى تغيير مساراته وإلى قبول التنازلات الجوهرية دون مقابل وتفرض عليه النزول بسقف طموحاته ومطالبه لصالح الإسرائيليين، وفي مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠ تعرض المفاوض المفلسطيني إلى

(1) جوستوك، مرجع سابق، ص١٠١ .
(2) المرجع السابق، ص٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوعين من الضغوط الإسرائيلية أحدها بالترتيب بأن يتعرض الفلسطينيون إلى مذابح وأن يتم ترحيل الفلسطينيين إلى الخارج وأن تنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ويعاد اسم عرفات إلى لائحة الإرهابيين، وأن يوقف الكونغرس كافة المساعدات الفلسطينيين، وأن يمنع العمال العرب من الدخول إلى إسرائيل وعندها سيثورون على عرفات. أما الترغيب فقد تمثل في الوعد بإعطاء الفلسطينيين مبلغ (٣٠) مليار دولار توظف في توطين اللاجئين، وذلك شرط قبول تقاسم السيادة على القدس مع الإسرائيليين، والتخلي عن حق العودة وأن يقبل بدولة ذات سيادة شكلية، وقد قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط مثل ذلك سابقاً.

ففي العام ١٩٩٩ وحين اقترب موعد إعلان الدولة الفلسطينية وفقاً لموعد انتهاء المرحلة الانتقالية في ماير أيار ١٩٩٩م كان من المقرر عقد المجلس المركزي الفلسطيني في ٢٧ أبريل/ نيسان لإعلان انتهاء المرحلة الانتقالية وإعلان السيادة على جميع الأراضي المحتلة حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م بما فيها القدس ولكن قبل يوم واحد من الاجتماع تدخل الرئيس كلنتون برسالة شهيرة داعياً إلى تأجيل هذا الإعلان مقابل وعد بالتزام العمل على إتمام التسوية الشاملة في موعد أقصاه أيار ٢٠٠٠م، مع التحذير من مغبة نتائج هذا الإعلان على العلاقات الأمريكية – الفلسطينية. وقد أدى ذلك بالفعل إلى تأجيل إعلان الدولة، كما أدت الضغوط الأمريكية إلى تغيير بنود الميثاق الوطني الفلسطيني الخاصة بالموقف من إسرائيل[١].

وبعد مجيئ بوش الابن لم تتخذ الإدارة الجديدة موقفاً حاسماً من تسوية القضية الفلسطينية، ولكنها عادت بعد ذلك وقررت المضي في التسوية وعينت في ٢١ أيار ٢٠٠١م وليام بيرنز موفداً خاصاً في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تعيينه مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، وما واجه الإدارة الأمريكية الجديدة هو وصول شارون اليميني المتطرف إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، مما يعني وضع صعوبات وعراقيل أمام مهمة الولايات المتحدة في تسوية القضية الفلسطينية واصبحت الإدارة الأمريكية غير قادرة على فعل شيء تجاه إيقاف الانتفاضةومعاودة مفاوضات التسوية على الرغم من تقرير ميتشيل ومساعي تينت رئيس وكالة المخابرات المركزية والأسباب في ذلك ترجع إلى:

أولاً: قدرة شارون في تغيير وجه نظر الإدارة الأمريكية حول القاء اللوم على قيادة ياسر عرفات في تحمل المسؤولية في استمرار الانتفاضة[٢].

---

(1) أبو طالب، حسن (٢٠٠٠). محددات المقوقف التفاوضي الفلسطيني، ملف خاص، "القضية الفلسطينية وتحديات التسوية النهائية"، السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، ص٢٠٤.

(2) شلبي، أمين، مرجع سابق ص١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: خشية الإدارة الأمريكية من ان انتقاد الساسة الإسرائيلية سيجعلها في مواجهة مع الكونغرس مما يؤدي إلى إضعاف خياراتها الشرق أوسطية. وفي الواقع لن تسمح اشنطن بخروج شارون منهزماً، ولهذا ستسعى إلى نقل عملية إيقاف الانتفاضة على ملعب بعض العرب [١].

جدول رقم (١)

جدول خاص بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية للمنطقة العربية وإسرائيل

للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ بملايين الدولارات

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
مصر	٩٧٥,٨٢٥	٨٢٤,٢٦٢	٨١٠,٧٤٣
إسرائيل	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠
الأردن	١٣,٥٠٦	٣٢,٤٦٦	١٥٢,٠٠٠
لبنان	١٣,٣٠٨	١,٠٢٦	١١,٠٣١
المغرب	١٥,٠٣٥	١٥,٨٢١	١٨,٨٨٨
السلطة الفلسطينية	٨٠,٩٠٩	٦٣,٤٤٨	٦٧,٠١٢
المجموع	٢,٣١٤٠,٣٧٢	٢,١٤٦,٤١٥	٢,٢٧٨,٩١٤

*** وزارة الخارجية الأمريكية، المساعدات الأمريكية لدول الشرق الأوسط وإسرائيل، تقرير ٢٠٠١.**

إن الحملة الأمريكية المضادة لحركات التحرر ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل في أنحاء مختلفة من العالم، ولم يعد يكفي أن يقدم الدعم الأمريكي للدولة الصهيونية استناداً إلى التزامات عاطفية وأخلاقية تجاه إسرائيل، بل أصبحت إسرائيل تعتبر مصدر قوة استراتيجية للولايات المتحدة مع كل ما ينطوي عليه هذا التعبير من دلالات، وفي إطار هذا التحديد اصبح الدفاع عن إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من المهمة الشاملة للدفاع عن المصالح الدولية للغرب عامة والولايات المتحدة خاصة[٢].

وتقدم الولايات المتحدة معونات إلى إسرائيل تكاد تكون فريدة من حيث حجمها واستمرار زيادتها. ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن إسرائيل تستحوذ على حصة الأسد من

(1) أبو طالب، حسن، مرجع سابق، ص١٠٦
(2) شلبي، أمين، مرجع سابق ص١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الخارجية وأن منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على أكبر حصة من المساعدات الخارجية الأمريكية. ففيما يتعلق بالمساعدات العسكرية الأمريكية. لعام ١٩٩٧ بلغت حصة منطقة الشرق الأوسط (٨٥%) من مجموع المساعدات المقدمة إلى الدول الأخرى . وتبلغ حصة إسرائيل (٤٩%) من مجموع هذه المساعدات تبلغ حصة مصر (٣٥%) لنفس العام. أما ما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية فتبلغع حصة منطقة الشرق الأوسط (٢٤,٩%) من مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لعام ١٩٩٧ وتبلغ حصة إسرائيل (١٣,١%) من مجموعن المساعدات الاقتصادية الأمريكية للدول الأخرى، بينما تبلغ حصة مصر (٨,٨%) من هذه المساعدات. إن مجمل ما حصلت عليه إسرائيل من مساعدت اقتصادية وعسكرية لعام ١٩٩٧ بلغ (٣) مليارات دولار بينما بلغ ما حصلت عليه مصر (٢,١١٧) مليار دولار للعام نفسه.

إن فكرة إبرام اتفاق مكتوب للتحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل لم تبرز في ذهن مخططي السياسة الأمريكية إلا عقب حرب تشرين الأول ١٩٧٣م،ولم تبدأالخطوات العملية لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ إلا في عام ١٩٧٥م. فعندما تم التوصل في أيلول/ سبتمبر من ذلك العام إلى اتفاق مبدئي تعهدت فيه الولايات المتحدة تأمين احتياجات إسرائيل من النفط لمدة خمسة عشر عاماً. ثم أخذت بعد ذلك تظهر خطوات أكثر وضوحاً ابرزها مذكرة التفاهم عام ١٩٧٩م ومعاهدة الإجماع الاستراتيجي عام ١٩٨١ وأخيراً مشروع شولتز عام ١٩٨٣م.

أ- مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن الضمانات في ٢٦ آذار ١٩٧٩ وهي عبارة عن اتفاق مكتوب تعهدت فيه الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً لمنع أي انتهاك لمعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية[١].

ب- معاهدة الإجماع الاستراتيجي وتم التوصل إليها في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨١م وتتضمن:

١- إجراء مناورات عسكرية مشتركة في المنطقة.

٢- تخزين الأسلحة والعتاد الأمريكي في إسرائيل.

٣- استخدام قوات الانتشار السريع الأمريكي للمطارات والموانئ الإسرائيلية.

٤- استخدام الطيران الإسرائيلي في تغطية عمليات الأسطول السادس شرقي البحر الابيض المتوسط.

(1) زهرة، عطا محمد صالح (١٩٨٤). اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد (٦٣)، ص٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- التشاور حول ما ينبغي اتخاذه من تدابير لضرب حركة التحرر العربية.

ج- مشروع شولتز في أواخر عام ١٩٨٣م.

وفي تشرين الثاني من عام ١٩٨٣م وقعت الولايات المتحدة اتفاق تحالف استراتيجي مع إسرائيل. وكانت الولايات المتحدة قد تعهدت في الاتفاق على تعزيز إسرائيل كقاعدة وضمان إسرائيل. وهذا يعني أن إسرائيل الدول الوحيدة في المنطقة التي يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد عليها من الناحية العسكرية لضمان الاستقرار. وفي عام ١٩٨٨م تم التوقيع على وثيقة التفاهم الاستراتيجي التي جاءت لتكرس الالتزام الامريكي الاقتصادي والسياسي التقني والعسكري تجاه إسرائيل(١).

رابعاً: العلاقات الأمريكية – الخليجية:

للولايات المتحدة الأمريكية علاقات واسعة ومتشعبة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم أن النفط كان هو محور الارتكاز في اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بدول الخليج العربي، إلا أن العلاقات الأمريكية الخليجية تجاوزت حالياً الاعتبارات النفطية، وتطورت في كل الاتجاهات: الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية والتعليمية. ولقد بلغت العلاقات الخليجية – الأمريكية درجات عالية من التداخل والتشابك في المصالح وأصبحت تستند إلى الثقة المتبادلة والتفاهم والتنسيق في السياسات والمواقف تجاه القضايا والتطورات الإقليمية والعالمية.

ولاشك في أن التفاهم والانسجام في العلاقات الخليجية والأمريكية قد بلغ درجات عالية خلال عقد السبعينيات بشكل خاص، فقد شهدت الفترة منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية ازدهاراً ملحوظاً في العلاقات الخليجية – الأمريكية، ودخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة خلال هذه الفترة التي تحمل سمات مختلفة كل الاختلاف عن السمات ميزت هذه العلاقات خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، فخلال عقد التسعينيات ازداد الحضور الأمريكي في الخليج العربي، كما اصبح الوجود الأمريكي بشقيه السياسي والعسكري أكثر وضوحاً من اي وقت آخر، وتحولت الولايات المتحدة إلى قوة من القوى الرئيسية في المنطقة والتي تتولى مباشرة حماية مصالحها الحيوية المرتبطة أشد الارتباط بالنفط وبتصديره وبسلامة وصوله بالكميات والأسعار المقبولة لدى الأسواق العالمية، وفي مقابل هذا الحضور الأمريكي الواضح ازداد اعتماد دول الخليج على الحماية الأمريكية المباشرة من أجل مواجهة المخاطر الإقليمية والتصدي للتهديدات الصادرة من

(1) الدجاني، هشام (١٩٩٨). العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، "قضايا استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد (٨٦)، ص٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران، أكبر القوى الإقليمية في الخليج العربي، فإيران ما زالت مصرة على تطوير قدراتها العسكرية، وبخاصة الصاروخية منها والنووية، كما أنها لا تزال تحتل جزر الإمارات وتعالي في انتهاكاتها للاتفاقية الخاصة بجزيرة أبو موسى[١].

وشكلت هذه المعطيات الأسس الموضوعية لتعميق العلاقات بين الولايات المتحدة دول مجلس التعاون والتي توصف أحياناً بأنها علاقات خاصة، حيث مكنت هذه العلاقات من تجاوز الكثير من الأزمات خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من خلال التزام كل طرف بالتزاماته خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. فالولايات المتحدة تبدو حريصة كل الحرص على القيام بدورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج العربي، وتوفير الحماية المطلوبة لدول مجلس التعاون، وردع التهديدات الإقليمية من خلال الاحتفاظ بقوة عسكرية مستعدة للتعامل مع كل الاحتمالات، أما دول الخليج، فإنها في المقابل تساهم من خلال سياساتها النفطية المعتدلة في تحقيق الاستقرار للأسواق النفطية العالمية، كما أنها تحتفظ بالجزء الأكبر والأهم من استثماراتها في الودائع الأمريكية، علاوة على ذلك، فإن هذه الدول تعطي الأفضلية للأسلحة الأمريكية لتلبية احتياجاتها الدفاعية المشروعة، الأمر الذي يساهم في تطوير الصناعات العسكرية الأمريكية وبالتالي نمو الاقتصاد الأمريكي[٢]:

أولاً: المصالح الاستراتيجية الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة منطقة الخليج العربي مصلحة حيوية من المصالح الأمريكية في العالم. وتبذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها بما يحقق الأمن الأمريكي وتوفير الحماية المطلوبة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها بما يحقق الأمن الأمريكي وتوفير الحماية المطلوبة لدول مجلس التعاون الخليجي وردع التهديدات الإقليمية من خلال الاحتفاظ بقوة عسكرية مستعدة للتعامل مع كل الاحتمالات.

ولم تكن هذه المنطقة من أولويات الولايات المتحدة حتى منتصف الستينات، إذ كانت تلك الأولويات تعطي لليابان وكوريا والهند الصينية وحلف شمال الأطلسي. وكانت الرغبة الأمريكية تتمثل في مشاركة رمزية لاحتواء السوفييت بالإضافة إلى ذلك لم يكن النفط من أولويات اهتماماتها في تلك الفترة بسبب رخص أسعاره وكونها الدولة المنتجة الأولى في العالم وتعتمد على نفطها في استهلاكها الداخلي. ولكن أهتمامها في المنطقة يرجع إلى كونها ارتبطت بالحرب

(1) الدجاني، هشام، مرجع سابق ص١٨..
(2) عبد الله، عبد الخالق (١٩٩٩). العلاقات الخليجية – الأمريكية، المستقبل العربي، العدد (٢٤٧)، ص١٠٥-٤٠٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباردة الأمريكية – السوفيتية حيث تعد جزءاً من الجناح الجنوبي للحزام الأمني الـذي كانـت الولايات المتحدة تحاول أن تضعه لتطويق واحتواء الاتحاد السوفييتي.

ومنذ عام ١٩٧١ أخذت الولايات المتحدة تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة بسبب انسحاب بريطانيا وتبني سياسة العمودين والتي تقوم على إيلاء المملكة العربية السعودية وإيران بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي عام ١٩٧٣ حدد وزير الـدفاع الأمريكـي الـسياسة الأمريكية انطلاقاً من مبدأ نكسون، واعتبر منطقة الخليج العربـي منطقـة مـصالح سياسـية واقتصادية – إستراتيجية مهمة جداً وأن من بين أهدافها احتواء القـوة الـسوفيتية واسـتمرار الوصول إلى النفط وضمان إمداداته وأسعاره وضمان الأسواق التجارية المهمة. وبالنظر لعـدم تجاوب السعودية مع اقتراح شاه إيران عام ١٩٦٩ بأن يشارك كلا البلدين في الـدفاع عـن أن منطقة الخليج العربي أعلن الشاه بأنه سيتحمل عبء الدفاع عن أمن الخليج، لهذا شهدت السنوات السبعينية تسلحاً إيرانياً ليس له مثيل دعمته الولايات المتحدة التي أسندت إلى إيران دوراً أساسياً في عملية الدفاع عن الخليج العربي وتم التوصل في عام ١٩٧٢ إلى اتفاق ين الدولتين من أجل تطوير المسؤولية المشتركة بين إيران والولايات المتحدة فيما يخص الدفاع عن أمن المنطقـة، وقد استمر ذلك حتى نهاية حكم الشاه في عام ١٩٧٩[١].

وبعد سقوط الشاه أصدرت الولايات المتحدة مبدأ كارتر عام ١٩٧٩ والذي ينص علـى أن أي محاولة من أي دولة خارجية للسيطرة على الخليج تعتبر هجوماً مباشراً على الولايـات المتحدة. ومع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية تغيرت هذه السياسة نحو أخرى هدفها الرئيسي الحفاظ على لعبة توازن القوى بين العراق وإيران التي كانت قائمة على الـسماح لبنـاء قـوة أحداهما لموازنة القوة الأخرى وكان لهذه السياسة آثار سلبية كبيرة حيث أضـعفت الـدولتين، بالإضافة إلى ذلك أصبح النفط من عام ١٩٧٣ العامل المهم في استقرار المنطقة بسبب ارتفـاع أسعاره بشكل كبير مما أصبح يهدد الاقتصاد القومي الأمريكي واقتصاد الدول الغربية أيضاً.

وفي عام ١٩٩٣ بدأت الولايات المتحدة بالتورط المباشر في المنطقة حيث أعلن مارتن انديك سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق والتي تهدف إلى[٢]:-

١- تمكين الولايات المتحدة من دفع عملية السلام بين إسرائيل والعرب.

---

(1) مقلد، إسماعيل صبري (١٩٨٥٤). أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، الكويت، شركة الربيعان للنـشر والتوزيع، ص٢٨-٣٥.

(2) عبدالله، عبد الخالق، مرجع سابق، ص١٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- محاصرة الطموحات العسكرية لإيران والعراق، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل واستثناء إسرائيل من ذلك.

٣- دعم رؤية أكثر ديمقراطية ورخاء في منطقة الخليج العربي.

وهكذا غدت منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة ليس فقط منطقة حيوية للمصالح الأمريكية بل ايضاً منطقة نفوذ أمريكي وتمثل فرصة لها لممارسة الهيمنة نسبة إلى وجود إيران والعراق كدول تصورهما بأنهما تمثلان تهديداً للمصالح الأمريكية والأمن والاستقرار الدوليين، إضافة إلى أن الثروة النفطية الهائلة في هذه المنطقة تلزم الولايات المتحدة بضمان استمرار تدفقها بأسعار معقولة للغرب، وذلك أهميتها كمرتكز أساسي لتحقيق الرؤية الأمريكية لما ينبغي أن تكون عليه أنماط التفاعل الاقتصادي على مستوى العالم، والقائمة على التعاون وإزالة معوقات التبادل الاقتصادي الدولي، بعبارة أخرى يمثل الخليج فرصة أمام السياسة الخارجية الأمريكية لممارسة أنواع النفوذ العسكري والدبلوماسي والاقتصادي، وذلك وفقاً لتصنيف واشنطن لدول المنطقة في ضوء معيار مدى تقبل هذه الأخيرة للهيمنة الأمريكية أو معارضتها[1].

لقد أخذت الولايات المتحدة تؤثر على المنطقة من خلال تصويرها بأن هناك تهديدات قادمة من العراق وإيران، وذلك عن طريق خلق قناعة لدى الدول الخليجية مفادها أن القوة العسكرية وحدها القادرة على مجابهة التهديدات الخارجية من قبل "المعتدين المحتملين"، الأمر الذي يعني أن الدول الخليجية الست بحاجة إلى قوة عسكرية إضافية بهدف التأثير على السلوك الخارجي لكل من العراق وإيران لردعهما من "الاعتداء المحتمل". وتسعى واشنطن إلى إقناع الدول الخليجية بأن نجاح آلية ردع هذه التهديدات يعتمد على الوجود العسكري الضخم الذي هو الكفيل بالتعامل الناجح مع المخاطر الأمنية في الخليج العربي. وتحاول الولايات المتحدة كذلك تعزيز نفوذها الإقليمي عن طريق بيع العتاد العسكري إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون وتعمل على خلق قناعة لدى هذه الدول مفادها أن السلام الذي تتمتع به دول وشعوب المنطقة يعود إلى نجاح دبلوماسية الردع الأمريكية والمبنية على التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد مصادر التهديد الخارجي، وإن ضمان استمرار السلام والشعور بالأمن في المنطقة على المدى البعيد يتطلب بدوره استمرار استعداد الولايات المتحدة للتدخل العسكري في الخليج. وتعمل واشنطن على التأكيد على أنها ملتزمة بأمن حلفائها في مجلس التعاون، دون أن تلتزم بتحديد إطار للمدى الزمني لوجود قواتها في المنطقة. ولا تبدو واشنطن معنية بوضع إستراتيجية قوة

(1) الغفلي، علي (٢٠٠٠). العلاقات الخليجية – الأمريكية، التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وحدة الدراسات في جريدة الخليج، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص١٩٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بديلة للردع العسكري للتعامل مع كل من ا لعراق وإيران، إذ أنها تصر على وصف الدولتين بأنهما "معتديتان محتملتان" وتهدد باستخدام القوة العسكرية ضدهما في حال تجاوزهما الخطوط الحمراء التي وضعتها. كما أن الخلل الخطير في ميزان القوى بين الولايات المتحدة من جهة ودول الخليج العربية من جهة أخرى، وكذلك بين الولايات المتحدة وكل من العراق وإيران، يجعل من الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لا ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة لواشنطن؛ إذ أن وضوح مصالح الولايات المتحدة في الخليج، مضافاً إليها ضخامة القدرات العسكرية الأمريكية في المنطقة تعتبر عوامل من شأنها أن تزيل جانباً كبيراً من حالة عدم التيقن التي قد تصاحب الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية، وذلك لأن هذا التفوق العسكري يمكن ترجمته على الأرجح على مجرد عمليات سريعة وحاسمة في هذا الجزء من العالم، محققة بذلك النجاح العسكري الذي تريده دون أن تتكبد خسائر بشرية أو مادية كبيرة[١].

لقد بلغت النفقات العسكرية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي ما يزيد عن (٦٠%) من النفقات العسكرية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط أي ما يقارب (٣٧٠) مليار دولار. وإذا كانت بيانات عام ١٩٩٩ قد أشارت إلى انخفاض حقيقي في ميزانيات دفاع هذه الدول بنسبة (٥%) فإن ذلك يعود بالأساس على عدم ثبات أسعار النفط قبل آذار ١٩٩٩، ولكن بعد انتكاسة التي شهدت أسعار النفط منذ آذار ١٩٩٩، عادت ميزانيات الدفاع الخاصة بهذه الدول إلى سابق وضعها الأمر الذي بدا ماثلاً بوضوح في حالة سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. أما الدول الأخرى مثل المملكة العربية السعودية والكويت فقد اتسمت ميزانيات الدفاع الخاصة بها بنوع من الثبات النسبي ويرد البعض ذلك إلى اقتراب اكتمال برامج التسليح وتحديث القوات المسلحة في كلتا الدولتين[٢]. وطبقاً للتقديرات الأمريكية فإن دول الخليج العربي ابتاعت أسلحة خلال السنوات العشر الماضية بلغت قيمتها حوالي (١٨٠-٢٠٠) مليون دولار هذا على الرغم من أن هذه الدول تعتمد بدرجة أساسية على الحماية العسكرية الأمريكية[٣].

ثانياً: النفوذ العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي:

تحتفظ الولايات المتحدة بقوة عسكرية دائمة في منطقة الخليج العربي (الأسطول الخامس)، بالإضافة إلى تواجد عسكري في بعض دول المنطقة فضلاً عن امتلاكها لعدد من الأسراب الجوية التي تتضمن طائرات (أف١٥، أف-١٦، أف١١٧، س-١٣، كي س -١٣٥،

(1) الغفلي، علي، مرجع سابق، ص١٩٦.
(2) الدار العربية للدراسات النشر (٢٠٠١). "مستقبل النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاثة" تقديرات إستراتيجية، القاهرة، العدد ١٣٧-١٣٨، ص٣٣ .
(3) المرجع السابق، ص١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يو٢ – أي٣)، بالإضافة إلى أعداد من السفن الحربية[١]. ويرى البعض بأن الوجود العسكري الأمريكي ليس على درجة كبيرة من الضخامة وأنه تمت المبالغة في حجم التهديدات الإقليمية ولا يمكن مقارنته من حيث الحجم بالقوات الأمريكية الموجودة في أوروبا وشرق آسيا حيث ما زالت الولايات المتحدة تحتفظ بأعداد ضخمة من القوات العسكرية هناك[٢].

العلاقات الأمريكية – العراقية:

وحيال العراق تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق عدد من الأهداف. فالهدف الأول الذي تتمحور حوله باقي الأهداف هو العمل على إنهاء قدرة العراق على تحدي المصالح الأمريكية في المنطقة والتي تتضمن أمن حلفائها في الخليج وضمان تدفق النفط وإنهاء قدرة العراق على ما تراه الولايات المتحدة من تهديد الاستقرار في الشرق الأوسط بمعناه الواسع بما في ذلك إقليمه الفرعي المرتبط بالصراع العربي – الإسرائيلي. وبعد أحد عشر عاماً من فرض العقوبات لم تستطع الولايات المتحدة من تطويع العراق فأخذت تمارس استخدام القوة كما حدث في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ مما جعل من مهمة الحصول على تعاونه أكثر صعوبة، وترى الولايات المتحدة أن العراق ما زال يشكل تهديداً لأمن جيرانه وتخشى من معاودة سياسة القوة؛ لذا تلجأ إلى الترتيبات الدفاعية والأمنية التي تقودها في منطقة الخليج وتعمل على منعه من إعادة بناء ترسانته العسكرية وخاصة فوق التقليدية وقد عرفت هذه السياسة بسياسة احتواء العراق والتي هي بدورها جزء من سياسة أشمل سميت بالاحتواء المزدوج. والمشكلة إزاء الولايات المتحدة تتمثل في إخفاقها في تطوير سياسة ناجحة إزاء العراق. إذ بمرور الزمن ازداد تعاطف الساحة العربية والدولية مع المأساة التي عاناها شعب العراق. وأن أخطر الأشياء التي أدت إليها هذه السياسة هي اعتبار الولايات المتحدة مسؤولة عن المعاناة التي تعرض لها الشعب العراقي جراء الحصار المفروض عليه. وقد نجم عن ذلك تدعيم علاقات العراق بالأقطار العربية والتي كانت جزءاً من التحالف الدولي ضده مثل مصر وسوريا، وكذلك بعض الدول الكبرى مثل روسيا وفرنسا والصين[٣].

وحتى بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وخروج العراق من الكويت وانتفاء مبررات الحصار حيث اعترف العراق بسيادة الكويت، فقد استمرت الولايات المتحدة تنتهج سياسة متشددة حيال العراق تهدف في مجملها إلى مراقبة برنامج التسلح العراقي لضمان عدم مضي بغداد في مشاريع امتلاك أسلحة الدمار الشامل وفرض العقوبات الاقتصادية عليه وعملت على

---

(1) The Military Balance 1999-2000, Op. cit. P.28.
(2) الغفلي، علي، مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٣ .
(3) عبد الجواد، جمال، العراق: التقرير الإستراتيجي الخليجي، مرجع سابق، ص١٥٨-١٦٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام القوة العسكرية بشكل مؤثر عن طريق فرض مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه مستهدفة ليس فقط المناطق العسكرية بل المناطق السكانية أيضاً. وتستخدم الخطاب السياسي المتشدد وعدم إبدائها الاستعداد الكافي لإعطاء الوسائل الدبلوماسية والسلمية فرصة عند دراسة البدائل المتاحة أمامها عند التعامل مع ما تصوره الإدارة الأمريكية على أنه تحد في رغبات المجتمع الدولي(١).

وأعلنت الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من نوفمبر ١٩٩٩ ثلاثة شروط لرفع العقوبات الدولية بحيث لم يعد بينها إزالة النظام السياسي في العراق(٢):

١- قبول بغداد استقبال لجنة التفتيش الجديدة على برامج التسلح العراقي.

٢- إعلان تخلص العراق من أسلحة الدمار الشامل.

٣- تعاون العراق مع فريق التفتيش لفترة طويلة.

إن السياسة الأمريكية بضرب العراق لا تهدف فقط إلى سحق العراق وتعميق الخلل الاستراتيجي في ميزان القوى لصالح إسرائيل فقط، ولكن لكي يكون العقاب الأمريكي للعراق من الصرامة بحيث يشكل رادعاً قوياً لباقي دول المنطقة وإنذار بعدم محاولة تحدي احتكار إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل وانفرادها بهذا التمييز في المنطقة، وأن قرار فرض مناطق حظر الطيران في شمال العراق في ٢٧/ حزيران ١٩٩١، وفي جنوبه في ٢٧/ آب ١٩٩٢ هو قرار انفرادي لم يتخذ من قبل مجلس الأمن، وأن الغاية من ذلك كما ذكر مدير معهد دراسات الشرق الأدنى في واشنطن "إذا استمر فرض الحظر الجوي لفترة طويلة فإن النتيجة المطلقة لذلك ستكون تقسيم العراق"(٣).

إن العلاقات بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة هي علاقة ذات خلل بسبب عنصر القوة والنفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة في المنطقة إلى جانب ضعف إمكانات دول الخليج من الناحية العسكرية والبشرية حيث تعتبر الولايات المتحدة منطقة الخليج منطقة نفوذ أمريكي مطلق. لقد استمرت العلاقات الأمريكية – الخليجية بالجانب العسكري، فمجمل العلاقات حالياً قائمة على الوجود العسكري بسبب توفر القدرة الأمريكية، إن كلفة حساب هذه العلاقات

---

(1) الغفلي، علي، مرجع سابق، ص٢٠٣-٢٠٤.
(2) المرجع السابق، ص٢٠٥.
(3) المجذوب، طه (١٩٩٨). الآفاق والأبعاد الإستراتيجية لأزمة الخليج: وجهة نظر أمريكية، الأهرام، نقلاً عن بيومي، عمرو رضا (٢٠٠٠). "نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق: دراسة للآثار القانونية والسياسية والإستراتيجية لحرب الخليج الثانية"، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ص٥٢-٥٥، وكذلك الأهرام ٢١*١٩٩٢/٥ نقلاً عن المرجع أعلاه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باهظة ومبالغ فيها وتضغط على الدول الخليجية. صحيح أن الولايات المتحدة قادرة على توفير الشعور بالأمن في الأقل لدى دول الخليج إلا أن الوجود الأمريكي له في نفس الوقت مساوئ على الشعوب في المنطقة والنخبة الحاكمة. إذ يؤثر ذلك على دول الخليج فينبغي عليها أن توفر الثمن من أجل اكتساب الأمن، ويكون ذلك على حساب حريتها. والخلل الآخر في العلاقات الخليجية – الأمريكية يتمثل في مساعي القادة الأمريكان لتحويل الانتباه عن المشاكل التي تنشأ في داخل الولايات المتحدة من أجل القيام بعمل عسكري في الخارج ليس لأسباب أمنية، وإنما لأسباب سياسية أو شخصية وكان الخليج العربي فرصة مواتية للولايات المتحدة لممارسة هذا النوع من السياسات(١).

كما أن غياب السياسة الخليجية الموحدة يُضعف مركز دول الخليج أمام الولايات المتحدة حيث يتم توزيع القوى في النظام الخليجي بشكل غير متوازن، مما يجعل الضعيف يسعى إلى تحالف مع طرف خارجي أو إقليمي. كذلك إن فصل الأمن الخليجي عن الأمن القومي العربي يضعف الوزن الخليجي في التفاوض مع الولايات المتحدة. فضلاً عن قدرة الدول الكبرى في التدخل في شؤون الدول الصغرى أو النظم الإقليمية عن طريق الدفاع عن مصلحة مهددة والتدخل لموازنة قوى منافسة، والتدخل بطلب من دولة عضو في الإقليم. وقد أدى ذلك إلى توفير مصلحة للولايات المتحدة في احتكار النفوذ في المنطقة ولا تستطيع تركها لأحد أو تتركها معرضة للخطر أو التهديد. الخلل الآخر الموجود في العلاقات الخليجية – الأمريكية يتعلق بالتنسيق الأمني. فالولايات المتحدة لا تشجع أي تنسيق أمني مع دول الخليج بشكل جماعي لأنها تفضل التعامل معها على أساس ثنائي وسبب ذلك هو التبرير الذي يقدمه الأمريكان بأن حكومات الخليج لا يثق بعضها ببعض. وترتب عن ذلك موضوع التسلح الذي استنزف الموارد المالية لدول الخليج. كذلك تمكنت الولايات المتحدة من أبعاد دول الخليج من التعامل مع المسألة العراقية وأصبحت المبادرة بيدها ولا تسمح لدول الخليج اتخاذ مواقف في هذا الشأن بأنها تمنع فرنسا والدول الأوروبية وروسيا والصين من التدخل في الموضوع(٢).

وتسعى الولايات المتحدة لربط الموقف الخليجي لدعم عملية السلام ولإيجاد طريق أمام إسرائيل للوصول إلى منطقة الخليج. إن استفراد الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي يجعل الدول الخليجية تعتمد عليها والمشكلة الرئيسية تتمثل في الاعتماد الرئيسي على سلعة النفط، فالدول الخليجية مرهونة بشكل رئيسي لسوق استهلاك النفط وللشركات القادرة على تطوير الإنتاج وتوظيف النفط اقتصادياً.

---

(1) الغفلي، علي، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢٠٣.
(2) حلقة نقاشية، العلاقات الخليجية- الأمريكية، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد أن خرج العراق من الحرب فاقداً لأهم عناصر قوته العسكرية والاقتصادية والسياسية نتيجة لضعفه واستمرار الحصار عليه وسياسة الاحتواء التي داومت الولايات المتحدة على تطبيقها بشكل صارم خرجت الولايات المتحدة من الحرب وهي تحمل عقدة التفوق وإشعار الآخرين بأن الفضل الذي تحقق إنما يعود لها، بما حصدته من مكاسب عسكرية واقتصادية وسياسية وأن من حقها أن تستأثر بمواقع الصدارة في منطقة الخليج، وبنفس المعنى أكد الرؤساء الأمريكان جورج بوش ثم كلنتون ومعهما وزراء الدفاع بأن انتصارهم على العراق يلقي على الولايات المتحدة مسؤولية دائمة على صيانة وحماية أمن دول المنطقة ضد القوى الخارجية بما فيها إيران[١].

وتنتهج الولايات المتحدة تبني سياسة الاحتواء، حيث تستمر في احتواء العراق في حين تغير التعامل الأمريكي مع إيران بعد سطوع نجم الجناح الإصلاحي فيها والتعويل على نجاحه في السيطرة على الأوضاع بعد فوزه في انتخابات الرئاسة بزعامة محمد خاتمي ثم مجلس الشورى، إذ أخذت الولايات المتحدة تتراجع عن إتباع إستراتيجية التصادم مع إيران. إن إحجامها عن تصعيد إستراتيجية التوتر في منطقة الخليج قصد تمكين من إزاحة الجناح المتشدد اعتقاداً منها أن توجهات هذا الجناح تكفي لإخراج إيران من دائرة الانغلاق إلى دائرة الانفتاح على الغرب وخاصة الولايات المتحدة وإعادة الارتباط بها، كما قصدت عدم إعطاء الجناح المتشدد ذريعة للإطاحة بخصمه الجناح الآخر[٢].

ثالثاً: الولايات المتحدة ونفط الخليج العربي:

لم تكن الشركات الأمريكية قد أبدت اهتماماً يذكر باحتياطي النفط في الشرق الأوسط قبل عام ١٩٢٠ لعاملين أولهما: أن اكتشاف نفط أوكلاهوما عام ١٩٠٧ قد ضمن احتياطياً كافياً في الولايات المتحدة، وثانيهما هو أن عمليات التنقيب عن النفط كانت حكراً على الدول الأجنبية الأخرى صاحبة النفوذ في العهد العثماني، وكانت توقعات خبراء النفط في فلسطين هي التي استرعت اهتمام الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى. وبعد عام ١٩٢٠ أخذت شركات الاستثمار الأمريكية تبدي اهتماماً زائداً بالاحتياطي الخارجي من النفط يدفعها ذلك عوامل منها: النقص المتوقع في النفط الأمريكي والتخوف من احتكار بريطاني – هولندي لاحتياطي النفط العالمي وتوقعات الكشف عن احتياطي عالمي واسع رخيص التكاليف. إن الحرب العالمية الأولى قد جعلت الدول الكبرى أكثر تحسساً لحاجاتها من النفط. وقد دفعت هذه العوامل عدداً من

(1) المرجع السابق، ص١٣١-١٣٢.
(2) مستقبل النزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاثة، مرجع سابق، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركات الاستثمار الأمريكية للبحث عن امتيازات جديدة في الشرق الأوسط وأقنعت الحكومة الأمريكية لرعاية مشاريع النفط في الخارج واندفعت للمساهمة في ذلك دوائر الحكومة وأجهزتها المختلفة. وفي عام ١٩٣٢ حصلت شركة نفط ستاندر كاليفورنيا على امتياز للتنقيب عن النفط في السعودية(١).

إن من بين أهداف الولايات المتحدة في الخليج هو ضمان الحصول على إمدادات النفط، لأن النفط سوف يظل يمثل في المستقبل المنظور المرتبة الأولى ضمن مصادر الطاقة في العالم. المسألة الأخرى هي أن الولايات المتحدة التي هي المستهلك الأول للطاقة في العالم تعتمد وسوف تظل تعتمد بشكل متصاعد على النفط المستورد من الخارج إلى جانب إنتاجها المحلي الكبير. كما أن منطقة الخليج العربي باعتبارها المنطقة الأهم في إنتاج النفط العالمي تزود الولايات المتحدة باحتياجات كبيرة من النفط. والولايات المتحدة تضم (٦%) من سكان العالم تستهلك (٣٣%) من الطاقة العالمية فضلاً عن أن المخزون العالمي من النفط لن يكفي لسد حاجة العالم بمعدلاته الاستهلاكية الحالية لفترة طويلة من الزمن.

وخلال فترة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تخشى الاتحاد السوفيتي، ولهذا فإنها أعطته الأولوية القصوى لمواجهته. فتبنت فكرتي تشكيل قوة التدخل السريع والحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في المنطقة. وأسرعت في إعطائهما طابعاً جدياً ولاسيما في حالة التدخل العسكري المباشر السوفيتي في حقول النفط ولكنها في حقيقة الأمر لم تكن مسألة جدية بالنسبة للأمريكان الذين كانوا على قناعة بأن الروس لن يتجاوزا الخطوط الحمراء. ولكن الولايات المتحدة كانت تخشى من تدخل السوفييت في الصراعات العربية – العربية والتدخل في الشؤون الداخلية العربية(٢).

جدول رقم (٢)

إنتاج واستيراد الولايات المتحدة للنفط الخام* بملايين البراميل لسنوات مختارة ١٩٨٠-١٩٩٨

السنة	الإنتاج	الاستيراد	الاستهلاك	نسبة الاستيراد
١٩٨٠	٨,٧٩٥	١,٩٢١	١٠,٥١٨	%١٨,٣
١٩٩٠	٧,٣٥٥	٢,١٥١	٩,٥٠٦	%٢٢,٦

(1) حرب، أسامة الغزالي، مرجع سابق، ص٢٤٣-٢٤٤ .
(2) منصور، كميل، مرجع سابق، ص٨٧ .
*US Cencus Bureau, (2000), Stistical, Abstract of United States 2000, 120 the Edition, Washington, p. 519, and 703.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٥	٦,٥٦٠	٢,٦٤٣	٩,٢٠٣	%٢٨,٧
١٩٩٨	٦,٢٥٢	٣,١٧٨	٩,٤٣٠	%٣٣,٧

*** وزارة التجارة الأمريكية، التقرير السنوي، ٢٠٠٠.**

وإذا نظرنا إلى الجدول السابق يتبين لنا بشكل واضح تناقص الإنتاج للنفط الخام في الولايات المتحدة إلى جانب زيادة استهلاكها من النفط. ويتبين ذلك من خلال زيادة نسبة الاستيراد من الخارج. ففي عام ١٩٩٨ بلغت نسبة الاستيراد (٣٣,٧%) وهي نسبة تكاد تصل إلى حد الضعف مقارنة بعام ١٩٨٠ وهذا يعني زيادة اعتماد الولايات المتحدة على النفط في الخارج، ولاسيما من منطقة الخليج العربي. ففي ذلك العام ١٩٩٨ كانت الولايات المتحدة تستورد من الدول العربية من منطقة الخليج العربي ما يساوي (٧٤٦) ألف برميل يومياً وهو يمثل (٢٣,٥%) من استيراد الولايات المتحدة من النفط من الخارج. وهذا يعني أن درجة اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج في ازدياد مستمر. وتشير التوقعات إلى أن الولايات المتحدة تخطط للبقاء مدة طويلة في منطقة الخليج العربي وذلك لسببين هامين: -

١- غنى هذه المنطقة باحتياطي كبير من النفط يعادل ٦٥,٨% من احتياطي النفط في العالم.

٢- زيادة استهلاك الولايات المتحدة من النفط[١].

جدول رقم (٣)

احتياطي الخليج العربي من النفط

الدولة	الاحتياطي
السعودية	٢٦١,٢
العراق	١٠٠,٠
إيران	٦٣,٠٠
الكويت	٩٦,٥
الإمارات	٥٦,٢
عُمان	٤,٧
قطر	٣,٨
المجموع	٥٨٥,٤ مليار برميل = ٦٥,٨% من الاحتياط العالمي

(1) جوهر ود، حسن عبد الله سهر محمد، عبد الله يوسف (١٩٩٨). الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة، السياسة الدولية، العدد (١٣٣)، ص ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* مجلس التعاون الخليجي، التقرير السنوي للنفط الخليجي، ٢٠٠٥.

جدول رقم (٤)

في حين يبلغ احتياطي الدول الأخرى

المنطقة	الاحتياطي
روسيا الاتحادية ودول شرق آسيا والجمهوريات الآسيوية	%٦,٤
أمريكا الشمالية	%٣,٢
أوروبا الغربية	%١,٦
أمريكا الجنوبية والوسطى	%١,١٠
آسيا الباسيفيكي	%٥,٣
إفريقيا	%٦,٧

* مجلس التعاون الخليجي، التقرير السنوي للنفط الخليجي، ٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا يؤشر على أن منطقة الخليج العربي تحتوي على أكبر احتياطي عالمي وما يعادل ثلثي الاحتياطي العالمي. وهذا يعطي اهتماماً متزايداً للولايات المتحدة بهذه المنطقة. فالطاقة بكل أشكالها أمر حيوي جداً للولايات المتحدة بوصفها أكبر دولة صناعية في العالم؛ لذلك فإن سلامة الإمدادات النفطية للولايات المتحدة أمر حيوي لاستمرارية قوتها الاقتصادية والعسكرية. لقد تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية وكذلك سياستها الاقتصادية والعسكرية لسنوات عديدة بأهمية إمدادات النفط من الخليج العربي وستبقى كذلك في المستقبل[١].

وفي ١٣ آب ١٩٩٠ قال الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بعد احتلال العراق للكويت: "إن انقطاعاً في شحنات النفط للولايات المتحدة وإلى الغرب بصورة عامة، قد تكون له على المدى البعيد، آثار وخيمة على العالم الحر". وهذا القلق نفسه قد سبق له أن حمل الرئيس جرالدفورد (١٩٧٣) والرئيس جيمي كارتر (١٩٨٠) على التهديد بالتدخل العسكري الأمريكي. أنه ليس فقط، أن إيران والعراق والسعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر تجمع وحدها في العام ١٩٩٠، ٦٥% من احتياطي العالمي النفطي و ٢٥% من الإنتاج العالمي، بل أن هذه الحصص سوف ترتفع، وذلك لأن الخليج يمتلك في الوقت نفسه، النفط الذي يستخرج بكلفة ضئيلة والاحتياطي الأضخم، والمدة الأطول للاستخراج المنظور.

إن أضخم حقلي نفط في العالم وأضخم أربعة حقول غاز طبيعي تقع في الشرق الأوسط. ويعتبر حقل غاور في السعودية الأكبر في العالم، بحجم ضعفي كامل احتياطي الولايات المتحدة ويبلغ معدل حجم حقل نفط واحد في المنطقة ما يساوي مائة مليون برميل، أو ما يعادل عشرين مرة حجم بئر نفط في أمريكا اللاتينية وألفاً مرة في أوروبا الشرقية. ويبلغ معدل حجم بئر النفط في الخليج العربي حوالي (٣٧٠٠) مليون برميل مقارنة مع معدل حجم البئر في الولايات المتحدة إذ يبلغ حوالي مائة مليون برميل وبقية دول العالم حوالي ثلاثة ملايين برميل. علاوة على ذلك فإن البئر في السعودية ينتج بمعدل (٥٥٨٠) برميل فقط يومياً إحصائية عام ١٩٩٤ في حين يبلغ في الولايات المتحدة (١١,٤) برميل في اليوم[٢].

لقد تأثرت السياسة الأمريكية بالحظر النفطي الذي فرضه عليها العرب في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ إذ هدد المسؤولون الأمريكيون مراراً ومنهم هنري كسينجر باتخاذ تدابير

(1) رامي، وليم سي (١٩٩٦). النفط في التسعينات: سيطرة الخليج، انظر فيبي مار ووليم لويس "امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط عبد الحرب الباردة"، ترجمة عبدالله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص٥٧.

(2) أبي عاد، ناجي، جرينيون، ميشيل (١٩٩٩). النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد نجار، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ص٢٨٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضادة ضد منتجي النفط والتلميح بالتدخل العسكري وزيادة في قوة حاملات الطائرات المنتشرة في المحيط الهندي، وقد ساهم قيام الولايات بفك الاشتباك في الجبهة السورية في رفع الحظر في آذار ١٩٧٤[١].

إن السيطرة على موارد النفط في منطقة الخليج العربي تكتسب أهمية محورية في ظل محاولات فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة وخصوصاً في ظل وجود وتنامي القوة الاقتصادية لحلفائها مثل أوروبا الغربية واليابان وأندادها مثل الصين وروسيا الاتحادية في التحكم الاستراتيجي في هذه المنطقة الغنية لا يخدم فقط ربط أوروبا الغربية واليابان بفلك الولايات المتحدة في إطار إستراتيجية شراكة بقيادة الأخيرة، بل يمنح لها القدرة على استخدام النفط كسلاح لكبح جماح هؤلاء الحلفاء إذا ما تحولوا إلى خصوم في المستقبل، إن السيطرة الأمريكية على نفط منطقة الخليج العربي تمكن هذه الدولة من مواصلة هيمنتها على حلفائها السابقين. ناهيك بالطبع عن استمرارها في قطع الطريق على خصومها التقليديين وربما القادمين من تحقيق درجات تنافسية تضر بمصالحها على المدى القريب أو البعيد، فمن ناحية يمكن ربط النفط بشبكات دولية ذات الشراكة الغربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ليجد حلفاء واشنطن أنفسهم منخرطين معها بقوة كما هو الحال بالنسبة لمشروع ضريبة الكربون والطاقة والاستثمارات البترولية، والعمل المشترك من أجل المحافظة على أسعار معتدلة من النفط الخام[٢].

وتبقى الولايات المتحدة أكبر سوق للطاقة في العالم، رغم ركود الطلب على النفط في عام ١٩٨٩، وتناقص الطلب عليه في النصف الأول من عام ١٩٩٠، إذا تستهلك ربع إجمالي إنتاج العالم كل عام. ويذهب ما يقارب (١٢%) من ذلك الربع مباشرة إلى خزانات وقود السيارات في الولايات المتحدة[٣].

إن أهمية منطقة الخليج العربي في تزويد العالم بالنفط في المستقبل لا يرجع إلى كمية الاحتياطي النفطي الهائل فيها، وإنما إلى توقعات زيادة استهلاك الطاقة في العالم. فهناك توقعات تشير إلى نمو استهلاك العالم من الطاقة بمختلفة مصادرها للفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠) بمعدل (٢,٣%) سنوياً في المتوسط وبذلك يرتفع هذا الاستهلاك من نحو (١٨٥) مليون برميل نفط يومياً عام ١٩٦٦ إلى (٢٥٥) مليون عام ٢٠٢٠ و(٢٨٣) مليون عام ٢٠١٥ و(١٣١٤) مليوناً عام ٢٠٢٠. كذلك يتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة المذكورة وفقاً للسيناريو

(1) بحيري، مروان، مرجع سابق، ص٧٢.
(2) جوهر، حسن عبدالله، و سهر، عبد الله يوسف، مرجع سابق، ص٢٢-٢٣ .
(3) رامي، وليم سي، مرجع سابق، ص٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسط بمعدل (٢,١%) سنوياً في المتوسط لكي يرتفع من نحو (٧١,٥) مليون برميل عام ١٩٩٦ إلى نحو (٩٥,٩) مليون برميل عام ٢٠١٠ و(١٠٥,٦) مليون برميل عام ٢٠١٥ و(١١٦,٤) مليون برميل عام ٢٠٢٠. وتأتي تلك الزيادة كمحصلة للنمو خلال الفترة المذكورة بمعدلات يبلغ متوسطها السنوي نحو (١,٤%) في أمريكا الشمالية ونحو (٠,٣%) في أوروبا الغربية ونحو (١,٤%) في اليابان واستراليا ثم يرتفع إلى نحو (٢,٢%) في الاتحاد السوفييتي سابقاً وشرق أوروبا على نحو ٣,٨% في الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية[١].

وقد أشارت سوزان تيرني مساعدة وزير الطاقة في الولايات المتحدة في شهادة لها أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن الطلب العالمي على النفط الخام سوف يشهد زيادة بنسبة (٢٥%) على مستوى الاستهلاك العالمي في عام ١٩٩٥ وذلك بعد أقل من عشرين عاماً ليصبح (٨٦) مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٠ وصرح نائب المدير التنفيذي في وكالة الطاقة الدولية جون فيرتير بأن الطلب العالمي على النفط سوف يتراوح ما بين (٨٥) إلى (١٠٥) ملايين برميل يومياً في العقد الأول من القرن الحالي. ولا تبدو هذه الزيادة أمراً مستغرباً أو بعيداً في ظل تواصل الثورة العلمية والتكنولوجية وبلوغ مداها إلى الكثير من الدول النامية التي سجلت ارتفاعاً حاداً في معدلات استخدامها من النفط ما يقارب (٣٢,٤) مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٤، وهو معدل يكافئ حصة شمال أمريكا وأوروبا الغربية مجتمعتين في نفس السنة (٣٣,٤) مليون برميل يومياً، وتشير التقارير إلى أن الصين سوف تتصدر قائمة المستوردين من النفط وخصوصاً من منطقة الخليج العربي[٢].

وتشير الدلائل إلى أن صادرات النفط العربي تتمتع بصور عامة، بمركز تفاوضي ممتاز في السوق العالمية للنفط، إذ تبلغ في الوقت الحاضر نحو (١٦) مليون برميل وهو ما يعادل (٣٦%) من إجمالي الصادرات العالمية، وترتفع هذه النسبة إلى نحو (٤٥%) إذا ما اقتصرت في حسابات الصادرات واستبعدنا مركز النفط داخل كل منطقة، وتسيطر دول أوبك ألآن على نحو (٢٥) مليون برميل يومياً من الصادرات النفطية العالمية (خام ومنتجات ومكثفات) أو ما يعادل نحو (٦٣%) من تلك الصادرات، ويتوقع أن تزداد تلك السيطرة على الموقف. ولذلك فإن في مقدور المنظمة أن تمارس ضغطاً على أسواق النفط الخام لزيادة الأسعار ولتعويض ما فقدته من إيراداتها النفطية[٣].

---

(1) عبدالله، حسن (١٩٩٩). مستقبل النفط العربي، المستقبل العربي، العدد (٢٤١)، ص١٢٣-١٢٤.
(2) أحمد جوهر، حسن عبدالله، وسهر محمد، عبدالله يوسف، مرجع سابق، ص١٠٠.
(3) عبدالله، حسين ، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص١٣١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة يمكن توضيحه عندما طلب من جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق لماذا كان يتعين على الولايات المتحدة أن تقاتل في سبيل الخليج فإنه أجاب: "إذا كنتم تريدون تلخيص الجواب في كلمة واحدة، فهذه الكلمة ستكون "الأشغال" ، وذلك لأن المنطقة خارج إطار النفط تشكل أسواقاً تعاظمت جاذبيتها بنفس الوتيرة، التي تعاظمت ثرواتها المالية: سكانها البالغ عددهم مائة مليون نسمة وبثرواتها العظيمة تشكل منطقة الصناعة الخفيفة إلى الاستهلاك، مروراً بقطاع الخدمات.

ويقول الآن غريتش ودومينيك فيدال بأنه عند نهاية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، لاشك أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيكونان قد فرغا من النفط القابل للاستخراج، وسيقتصر الإنتاج على الشرق الأوسط، وبعض البلدان الأخرى مثل كندا، النرويج، المكسيك، فنزويلا، إندونيسيا، ماليزيا، وبروني، بيد أن الدراسات الصادرة عن مركز الطاقة العالمي أو من الاتحاد السوفييتي ومنظمة الطاقة فإن النفط سيظل يشكل عند ذلك الحين المصدر الرئيسي للطاقة، إلى جانب الفحم، مما يعني أن ذهب الخليج الأسود سيظل محوراً إستراتيجياً حاسماً بالنسبة إلى الجميع بدءاً بالولايات المتحدة التي تعتمد على هذه المنطقة أكثر فأكثر من اجل تزويدها بالطاقة، ويرى جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط الأسبق أن الخليج سيزود الولايات المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين بنسبة ٣٧% من وارداتها النفطية وبعد ذلك الموعد سترتفع النسبة إلى أكثر من نصف الإنتاج العالمي[١].

(1) غريتش، ألان– فيدال، دومينيك (١٩٩١). الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريس ط١، شركة الأرض المحدودة، قبرص، ص١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي

منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، تشهد السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي انعطافة كبيرة مثل تزايد الاهتمام بها، وتكثيف الصلات السياسية والاقتصادية بدولها بعد أن ظلت المنطقة طويلاً حكراً أو تكاد للسياسات والمصالح الأوروبية، وبخاصة الفرنسية التي استفادت من مواريث الحقبة الاستعمارية في المنطقة، وحرصت باستمرار على تنميتها وصيانتها بما يؤمن لها ديمومة النفوذ والهيمنة.

وهناك أربعة عوامل لعبت لصالح انطلاق هذا الزخم في السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي: أولها زوال الحرب الباردة وانهيار "المعسكر الاشتراكي" والاتحاد السوفييتي، وبداية العد التنازلي للعمل بمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وثانيهما انفجار حرب الخليج الثانية وتدمير العراق، ونجاح الولايات المتحدة في بسط الهيمنة السياسية على مجمل المنطقة العربية، وثالثهما الانقلاب العسكري على الديموقراطية في الجزائر وصعود الحركة الإسلامية المسلحة، وسوء العلاقة بين فرنسا والنظام العسكري الجديد، أما رابعهما فهو فرض الحصار الجوي على ليبيا، وما أتاحه من اختراق سياسي كبير للولايات المتحدة لشؤون المنطقة، ولقد أتقنت الإدارة الأمريكية استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ وهو ما تأتى لها – في السنوات الأخيرة – إلى حد بعيد على ما يشهد على ذلك نشاطها المكثف في عواصم دول المنطقة، وصيرورتها قوة ذات تأثير بليغ في صناعة القرار فيها [١].

والحقيقة التي لا مجال لتجاهلها أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي ليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يكفي أن سلاطين المغرب كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة قبل ما يزيد عن القرنين، وأول من عملوا على إقامة علاقات دبلوماسية معها، ثم يكفي أن قيادات الحركة الوطنية في المغرب العربي راهنت على الدور الأمريكي – إبان الاستعمار الفرنسي – في الدفاع عن استقلالها [٢].

---

(1) بلقزيز، عبد الاله (٢٠٠٠). الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، المستقبل العربي، العدد (٢٥٩)، ص٤٤ .

(2) الجاسور، عبدالواحد (٢٠٠٠). الشراكة المغاربية الأمريكية: صيغة أمنية جديدة لإعادة رسم الخارطة السياسية للأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات إستراتيجية – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، المجلد الثامن، ص٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد حرصت وإن الولايات المتحدة منذ استقلال دول المغرب العربي – على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي، ومع أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الاقتصادي الفرنسي فيه، أو لم ترغب بذلك إلا أن نفوذها السياسي كان قوياً على الدوام، وفرض – باستمرار – أن يؤخذ رأيها في حسبان السياسات المغاربية، وإذا أضفنا إلى ذلك الحرص الأمريكي على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب من خلال عشرات المراكز الثقافية المزروعة في مدن المغرب العربي، المتعاظمة انتشاراً وتأثيراً، والمزاحمة المستمرة للرأسمال والاستثمارات الفرنسية والإسبانية والألمانية من قبل الاستثمارات الأمريكية، والمنافسة التجارية القوية لأوروبا على السوق المغاربية وبخاصة في الصناعة الإلكترونية وفي صادرات القمح.

العلاقات الأمريكية – المغاربية:

تسعى الولايات المتحدة لوضع أقدامها في منطقة المغرب العربي، تلك المنطقة التي كانت حكراً على فرنسا بوصفها الدولة المستعمرة الأم السابقة. وقد سمحت الولايات المتحدة لفرنسا في حقها لبسط نفوذها على هذه المنطقة خلال فترة الحرب الباردة، انطلاقاً من عوامل ثلاثة[١]:

أولاً– الإرث الاستعماري الفرنسي التقليدي الممتد منذ القرن التاسع عشر؛ حيث كان لفرنسا سيطرة تامة على الحياة الثقافية والتعليمية والاقتصادية وعلى النخب الحاكمة.
ثانياً– متطلبات توزيع الحصص بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.
ثالثاً– متطلبات المواجهة بين الغرب والاتحاد السوفييتي، حيث شكلت فرنسا جزءاً من الدول الغربية.

ولكن الأمور قد تغيرت بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وشكل الدخول إلى منطقة المغرب العربي هدفاً حيوياً من أهداف الولايات المتحدة. وفي الواقع هناك أربعة مداخل عمدت من خلالها الولايات المتحدة الدخول إلى منطق المغرب العربي[٢]:

أولاً: <u>المدخل الاستراتيجي</u>:

يعد تربع الولايات المتحدة على قمة النظام السياسي الدولي عاملاً أساسياً يدفع طرفي المعادلة إلى السعي نحو تكوين شراكة أمريكية – مغربية. فمن الجانب الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة بدأ حلف الأطلسي يؤكد في كل اجتماعاته على أهمية المتوسط للأمن الأوروبي

(1) بلقزيز، عبد الاله، مرجع سابق، ص٤٦ .
(2) الجاسور، عبدالواحد، مرجع سابق، ص٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضرورة إرساء قواعد حوار مع دول الضفة الجنوبية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ أعلن الحلف رسمياً عن استعداده لإجراء اتصالات مع الدول المتوسطية للمساهمة في استقرار المنطقة. وفي شباط فبراير ١٩٩٥ قرر الحلف الشروع في حوار مع الدول المتوسطية، وإجراء مشاورات أولية مع مصر والمغرب وتونس وإسرائيل.

إن الورقة التي استطاعت واشنطن أن تستخدمها هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة لاسيما في الجزائر حيث الصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية. وتسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على منطقة المغرب العربي كجزء من إستراتيجيتها لإحكام سيطرتها على المناطق الحساسة وذات الموقع الإستراتيجي المهم بالنسبة لمصالحها الحيوية والتي تشكل مجالاً مهاً للمهمات المستقبلية التي حددها الناتو لمواجهة الأزمات القادمة والتي تقع خارج مجالها الجغرافي المحدد له في معاهدة واشنطن ١٩٤٩[١]. وهذا ما يتبين من خلال الاتصالات الأمريكية – والأطلسية مع المسؤولين الجزائريين وخصوصاً بعد الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي جرت في نيسان ١٩٩٩، حيث رفضت الجزائر عرضاً عن قيام حلف الناتو بإنشاء شراكة خاصة معها تقتضي استخدام الموانئ الجزائرية من قبل الأسطول الأمريكي على أن يقوم الحلف بمساندة النظام السياسي الجديد ضد الجماعات الإسلامية[٢].

ومن ناحية الدول المغاربية، فإنها تشعر بوجود تفاوت بين ضفتين المتوسط تكمن أساساً في عدم وجود تصور مشترك مبني على أسس واقعية للأمن الاستراتيجي؛ حيث أن كل ضفة ترى الأخرى على أنها تهديد لأمنها، ولاسيما من قبل الدول الأوروبية التي أنشئت لها قوات خاصة للتدخل السريع بدون إشراك الدول الجنوبية. كذلك تأرجح القوى الرئيسية الأوروبية في علاقاتها بالدول المغاربية ولاسيما في ميدان العلاقات الجزائرية – المغربية التي ألقت بثقلها على الوزن السياسي الذي تمثله فرنسا في شمال أفريقيا [٣].

وقد قام القائد العام للقوات البحرية في أوروبا وقائد أركان قيادة حلف شمال الأطلسي في الجنوب الأميرال جوزيف لوباز في ١٠ آب ١٩٩٨، وبدعوة من قائد الأركان العامة للجيش الجزائري بزيارة إلى الجزائر وتعبر هذه الزيارة عن مدى الاهتمام الأمريكي الجديد بالجزائر وبمنطقة المغرب العربي، أن هذا التقارب الجزائري – الأطلسي إنما هو حصيلة تفاهم بين الجزائر وواشنطن بعيداً عني العواصم الأوروبية. وقد فتح هذا اللقاء وهو الأول من نوعه بين

(1) عنتر، عبد النور (١٩٩٩). الحوار الأمني الأطلسي– المتوسطي، الشراكة الأمريكية – الجزائرية، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (٨٣) ، ص٥١.
(2) الجاسور، عبدالواحد، مرجع سابق، ص٦١.
(3) المرجع السابق، ص٥٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطلسي والجزائر الباب أمام انضمام الجزائر للحوار الأمني في المتوسط. وفي هذا السياق دعيت الجزائر للمشاركة في ندوة الحلف الأطلسي في لشبونة (٣-٤) أيلول- سبتمبر ١٩٩٨ وذلك لمعالجة التحديات البحرية وهي المرة الأولى التي تشارك فيها الجزائر في اجتماع الأطلسي[١]. ونظمت الجزائر للمرة الأولى في تاريخها مناورات بحرية مع قوات غربية، إذ قامت البحرية الجزائرية في ٤ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٩٨ على بعد ٢٥ ميلاً بحرياً شمال سيدي فرج (على بضعة كيلومترات غرب العاصمة) بمناورات مشتركة مع وحدات من الأسطول السادس الأمريكي. وكانت هذه المناورات عبارة عن تدريبات في مجال الإنقاذ والبحث في البحار. وتفتح هذا المناورات الباب أمام التعاون بين البلدين[٢]. ففي ربيع ٢٠٠٠ فتحت الجزائر موانئها للبوارج الحربية لحلف الأطلسي حيث جرت مناورات مشتركة بين القوات الجزائرية والقوات الامريكية[٣].

ثانياً: <u>المدخل الاقتصادي</u>:

يعد الاقتصاد المدخل الآخر للاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي الذي وفي إطار ما يسمى "الجيواقتصادية" أعتبر الأمريكيون هذه المنطقة اقتصادياً واحدة من أكبر الأسواق الناشئة في العالم. وقد اقترحت واشنطن إقامة شراكة أمريكية – مغاربية عبر عنه (ستيوارت ايزنشتات) مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والتجارة في أثناء جولته المغاربية في حزيران يونيو ١٩٩٧ من خلال "إقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي من أجل المساهمة في استقرار المنطقة"، وأبرز مجالاتها تطوير القطاع الخاص والإصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة الخارجية[٤]. ولتعزيز هذا التوجه الأمريكي كثف المسؤولون في الإدارة الأمريكية وزياراتهم للعواصم المغاربية (تونس والجزائر والرباط). وفي آذار ١٩٩٨ قام مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط مارتن اندك بزيارة كل من تونس والجزائر والمغرب. وفي تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٨ زار تونس مساعد وزير الخارجية الأمريكية رونالد نيومان الذي جدد الدعوة الأمريكية لإقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة وتونس والجزائر والمغرب، واقترح عقد مؤتمر في واشنطن حول الاستثمارات في هذه البلدان الثلاثة واعتبر نيومان أن المبادرة الأمريكية تتمثل في إقامة حوار بين المسؤولين

(1) بن عنتر، عبد النور، مرجع سابق، ص٥٤.
(2) عبد الواحد، ناظم، مرجع سابق، ص٥٥.
(3) الجاسور، ناظم، مرجع سابق، ص٥٦.
(4) بن عنتر، عبد النور، مرجع سابق، ص٥٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكيين والجزائريين والمغاربيين والتونسيين حول اتفاقية جلب الاستثمارات الأمريكية إلى المغرب العربي[١].

إن مشروع الشراكة الأمريكية – المغاربية المقترح يهدف إلى تحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية من اجل إقامة التبادل الحر عبر القطاع الخاص وإلغاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية نحو الأسواق الأمريكية. وكذلك فتح الأسواق والصناعات الإنتاجية والاستخراجية أمام الاستثمارات الأمريكية[٢].

وهكذا فقد نجم عن محاولات الشراكة المغاربية مع الولايات المتحدة منافسة شديدة مع فرنسا التي تعتبر المبادرة الأمريكية مع دول المغرب العربي تحدياً لها في منطقة نفوذ خاصة بها تقليديا وشرعت بعض الصحف الفرنسية في تصنيف المسؤولين الجزائريين في فئة أو رجال أعمال أمريكا، لاسيما بعدما عجزت الشركات الفرنسية عن منافسة نظيراتها الأمريكية في الجزائر، حيث استحوذت الأخيرة على عقود ضخمة للتنقيب عن النفط واستغلاله في الصحراء الجزائرية الأمر الذي اعتبرته باريس إرادة سياسية جزائرية لتهميش الشركات الفرنسية. وتتخوف فرنسا التي تسيطر على ربع المبادلات التجارية مع الجزائر من تراجع مكانتها، خصوصاً أن الولايات المتحدة هي ثاني شريك اقتصادي للجزائر بعد باريس[٣].

كذلك استغلت الولايات المتحدة حالة التهميش التي تعرضت لها موريتانيا بسبب التجاهل العربي والمغاربي لأوضاعها، فضلاً عن الإهمال الفرنسي لها، كل ذلك دفع في اتجاه إقامة علاقات بين موريتانيا وإسرائيل أو على الأقل أو همتها بأن تلك العلاقات هي المعبر إلى بناء الصلة بينها وبين الولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي، وليس من شك اليوم في أن موريتانيا، أصبحت ساحة مفتوحة أمام الولايات المتحدة لتطويق النفوذ الفرنسي في شمال القارة وغربها لأنها تمثل الحلقة الأضعف في السلسة المغاربية[٤].

أما دول المغرب العربي فتسعى في علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة إلى تنويع الاقتصاد والاستثمار حيث شكل ذلك مناعة اقتصادية في اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي. وتشعر هذه الدول بأن مساهمة أمريكية في التعاون الاقتصادي في مجال الخصخصة

---

(1) بن عنتر، عبد النور، مرجع سابق، ص٥٢ .
(2) الجاسور، ناظم مرجع سابق، ص٥٦.
(3) المرجع السابق، ص٥٦.
(4) بلقزيز، مرجع سابق، ص ٤٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعولمة والاستثمار سيساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي وأن تنويع شراكتهم سيضمن مصالحها[١].

ثالثاً- مدخل الأزمة الجزائرية:

في الوقت الذي دعمت فيه فرنسا الانقلاب على الديمقراطية في الجزائر في كانون الثاني يناير ١٩٩٢ ودعمت المؤسسة العسكرية الحاكمة في عهد المجلس الأعلى للدولة وفي عهد "زورال" ووقفت موقفاً معادياً من الجبهة الإسلامية للإنقاذ تبنت الإدارة الأمريكية موقفاً مغايراً إزاء الأحداث في الجزائر ووجدت في موقف باريس ثغرة يمكن الدخول منها إلى داخل الأحداث في الجزائر، ففي الوقت الذي كانت فيه باريس متحمسة لسياسة استئصال ما تطلق عليه بالإرهاب الإسلامي، كانت واشنطن تفتح خط الاتصال مع المعارضة الإسلامية، وكانت تؤيد الحوار الوطني والتسوية، ثم أنها لعبت دوراً في توقيع اتفاق الهدنة بين الجيش والإسلاميين في عام ١٩٩٧، وحين تنبهت فرنسا- متأخرة- للاختراق الأمريكي للجزائر عبر العلاقة بالمعارضة الإسلامية وعبر الدعوة إلى التسوية، حاولت بناء علاقة مع النظام العسكري لاستدراك أخطائها. ثم شرعت فرنسا للدفاع عن إجراء انتخابات رئاسية نزيهة بعد قرار الرئيس زورال باختصار ولايته، فكان أن استنكرت أسلوب الانتخابات وانسحاب المرشحين الستة للرئاسة، دون أن تنتبه إلى أن تولي الرئيس بوتفليقة الرئاسة لم يكن – في حساب الأشياء- إلا إخراجاً سياسياً لاتفاق الهدنة بين المؤسسة العسكرية الحاكمة وجبهة الإنقاذ الإسلامي الذي ساهمت السياة الامريكية في إنجابه. وهو ما يبرر تأييد واشنطن نتائج الانتخابات الرئاسية وفتح نظام بوتفليقة حربه الإعلامية على فرنسا التي نازعته في شرعية الاقتراع عليه[٢].

رابعاً- مدخل قضية الصحراء الغربية:

لقد استثمرت الولايات المتحدة ملف النزاع المغربي – الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية لإحراز تقدم جديد في عملية الاختراق في منطقة المغرب العربي. ظلت فرنسا ولفترة طويلة تدير لعبة الخلافات المغربية- الجزائرية قي هذه القضية، وكان يساعدها على ذلك أن مسألة النزاع ظلت معروضة على منظمة الوحدة الأفريقية التي ترتبط بسياسة فرنسا. غير أن نقل الملف إلى الأمم المتحدة بعد اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية الصحراوية وانسحاب المغرب من المنظمة كان ذلك يعني تحوله من الناحية العملية من دائرة "الاختصاص

(1) طعمة، غازي (٢٠٠٠). تونس تمهد لانعطاف تاريخي في العلاقات المغاربية – الأمريكية، جريدة العرب، لندن، ص٥.

(2) بلقزيز، عبد الإله، مرجع سابق، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرنسي" إلى دائرة الإشراف الأمريكي المباشر. وهو إشراف تدرج من مخطط التسوية إلى إدارة عمليات "المينورسو" في الصحراء، إلى اتفاق هيوستن وإمساك جيمس بيكر بالملف إمساكاً كاملاً. صحيح أن الولايات المتحدة لم تمل بشكل صريح لأي من الطرفين بل فعلت ما فعلته فرنسا من قبل غير أنها نجحت نجاحاً هائلاً في احتكار التصرف بملف الصحراء، وبالتالي في استدراج المغرب والجزائر إلى شد الانتباه إليها والتنافس في تقديم التنازلات لها طمعاً في كسب انحيازها، مما يعني حصولها على موطئ قدم في المنطقة[١].

الولايات المتحدة والنظام الشرق أوسطي:

جاء طرح النظام الشرق أوسطي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وقد جاءت فكرته قبل ذلك بعدة سنوات في الولايات المتحدة أثر تحول ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ برعاية أمريكية. وقد تعاونت مراكز البحث الأمريكية في التحضير له. وقد كان معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفرد الأمريكية الدور الأكبر في وضع إطار هذا المشروع ورسم خطوطه، وكان من بين ما أصدره المعهد مجلد بعنوان "اقتصاديات السلام" ضم مجموعة دراسات قام بها باحثون من مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا في مجال الاقتصاد، تركزت في دراسة عوائد السلام على المنطقة. إن المشروع الشرق أوسطي عبارة عن نظام إقليمي جديد يزمع تطبيقه في المنطقة العربية هو من وضع الولايات المتحدة الأمريكية وهو واحد من الأنظمة الإقليمية في عالمنا التي رسمت السياسة الأمريكية خطوطها الرئيسة في إطار تصورها لنظام عالمي جديد، وقد جاء توقيع "إعلان المبادئ" بين ياسر عرفات واسحق رابين في حديقة البيت الأبيض في يوم الاثنين ١٩٩٣/٩/١٣ بمثابة تاريخ مشهود في قضية النظام الشرق أوسطي، ويعني هذا المشروع تمكين إسرائيل من إقامة علاقات مع الدول العربية جميعها والتغلغل اقتصادياً فيها بعد إنهاء المقاطعة العربية لها، وفق ما جاء في الملحق الرابع من اتفاق المبادئ[٢].

ومن الناحية التاريخية يمكن اعتبار النظام الشرق أوسطي امتداداً لمشاريع الدول الكبرى في هذه المنطقة التي تعتبر من أهم المناطق في العالم بسبب موقعها الجيوستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية في السوق العالمية، لاسيما خزيني النفط الذي تحتوي عليه، إن الولايات المتحدة تتبنى هذا المشروع المطروح حالياً نظراً لهيمنتها على النظام الدولي نتيجة للمتغيرات الدولية في السنوات الأخيرة، وبالتالي تسعى من خلال هذا النظام إلى تكريس هيمنتها وتعزيز مصالحها

(1) بلقزيز، عبد الإله، مرجع سابق، ص٤٧.
(2) الدجاني، أحمد صدقي (٢٠٠٠). التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العرابية، ط٢، ص٦٨-٣٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دعت إلى ضرورة إعادة هيكلية المنطقة بما يتناسب مع التطورات الجديدة، بحيث يجري تعميق انفصال المشرق العربي عن مغربه وتذويب المشرق العربي في شبكة العلاقات العميقة التي يمكن أن تنشأ بينه وبين إسرائيل، وبذلك يقدم النظام فوق أو متعدد القوميات، وتنشأ هوية شرق أوسطية من شأنها طمس الهوية العربية، وبالتالي فسح المجال لإسرائيل، لكي تتحول إلى عضو طبيعي في الشرق الأوسط وفق صياغته الجديدة، وبهذا يقول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارن كريستوفر: "إن من أهم أهداف الولايات المتحدة في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي خلق شرق أوسط جديد من مجموعة من الأمم المختلفة بحيث تتشارك المصلحة العامة وتعيش بسلام وتتمتع بالاستقرار وللتقدم الاقتصادي وتقدم جميع الشعوب في المنطقة[1].

إن انخراط إسرائيل في النظام الإقليمي المقترح سيتيح لها فرصة فريدة للتعايش مع دول الجوار، وتتفتح أمامها الآفاق الواسعة للاستثمار والتوسع الاقتصادي والعلمي، عدا استفادتها من الترتيبات الأمنية، وتقويض الخطر الكبير الذي يشهدها المتمثل بالأفكار القومية والإسلامية لذا يدعو شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل إلى إقامة نظام إقليمي لا يقوم على أسس أيديولوجية، وتقبل الدول العربية بإسرائيل في المنطقة كعضو أساسي ذي حقوق كاملة" وهكذا تتفق أفكار بيريز في أن الركيزة الأساسية أو البنية التحتية التي سيقوم عليها هذا النظام، هي مجموعة من الخطط الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية التي يراد لها أن تربط دول المنطقة بعضها ببعض على نحو لا فكاك فيه. وتهدف الولايات المتحدة وإسرائيل من هذا النظام إلى ربط قضية السلام بالتعاون الاقتصادي والغرض من ذلك هو تجاوز المعضلات الحادة في الصراع العربي – الإسرائيلي، ولاسيما الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وإيجاد حالة من التعاون والارتباط المتبادل بحيث تصبح دول المنطقة العربية أكثر تبعية وارتهاناً للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، حيث أصبحت العوامل الاقتصادية والاحتكار التكنولوجي أهم عوامل السيطرة بدل عوامل الاحتلال والتدخل العسكري. إن هذا المشروع يستند إلى إرساء شبكة عميقة ومعقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين دول الشرق الأوسط، خصوصاً في مجالات البنية التحتية التي سيجري التخطيط لها على أساس إقليمي سواء بالنسبة إلى ربط شبكت المواصلات والاتصالات والكهرباء أو مصادر الطاقة والمياه كذلك الخدمات السياحية والمصرفية والخ. ولكن خطورة هذا المشروع تكمن في أنه يصعب الإفلات من مثل هذه العلاقات، كما أن تبعات مثل هذا الانفكاك ستكون صعبة ومعقدة جداً، ويمكن لهذه الارتباطات

(1) يوسف، عماد، الصباغ، أروى، مرجع سابق، ص٢٢٠-٢٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحكم في مختلف التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وبالتالي تكون الولايات المتحدة والدول الغربية قد حققت واحداً من أهم أهدافها في المنطقة[١].

وفي الواقع تراهن الأطراف الدولية المختلفة على أن تؤدي التسوية الجارية للصراع العربي – الإسرائيلي على تحقيق درجة أعلى من الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وسوف تقود إلى تضاؤل احتمالات اللجوء إلى العنف أو إلى التهديد به في إدارة الصراعات بين دول المنطقة. فإذا كان انفجار العنف بين الدول هو أحد مظاهر – وفي الوقت نفسه – أحد أسباب عدم الاستقرار في أي إقليم فإن التسوية بهذا المعنى سوف يكون لها أثر إيجابي على الاستقرار في الشرق الأوسط، أي أن التسوية المنتظرة سوف تؤثر أساساً على الاستقرار الإقليمي وأنها ستؤدي وظيفة مهمة لتقنين آليات وضغوط وأساليب التغيير في العلاقات العربية الإسرائيلية من خلال قنوات وتفاعلات سليمة، بحيث يجري تخفيض احتمالات نشوب العنف بين الدول إلى الحد الأدنى وفترة طويلة الأمد[٢].

إن القيادة في هذا النظام وفق التصور الأمريكي هي للولايات المتحدة التي تجاهر بأن لها مصالح حيوية في المنطقة لابد أن تحافظ عليها ومن هذه المصالح استمرار حصولها على نفط المنطقة وهي تتجه في هذه المرحلة من القطبية الأحادية إلى الانفراد بالتحكم في الثروة النفطية على الصعيد الدولي[٣].

ومن خلال هذا النظام تسعى واشنطن إلى فرض السلام الإسرائيلي على العراق وفك الروابط العربية بدول أخرى غير عربية. والولايات المتحدة لا تقبل على الإطلاق بدور عربي متكامل بالنسبة إلى أمن الخليج، وأن الأفكار المتعلقة بنظام شرق أوسط جديد أخذت معالمه ترتبط بعملية السلام. ويستبعد البعض منطقة المغرب العربي من مفهوم الشرق الأوسط، في حين يمد المفهوم ليشمل دولاً أخرى مثل إيران وأفغانستان وتركيا وكينيا وإسرائيل وهو ما يشير إلى أحد الأهداف المستترة هو فك الروابط العربية وربطها بروابط أخرى غير قومية. وفي ظل هذا النظام تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنقطة باعتبارها تمتلك مصالح خاصة في أمن الخليج واستقراره[٤]. وينطوي الإطار الشرق أوسطي على ما يلي :-[٥]

---

(1) يوسف، عماد، الصباغ، أروى، مرجع سابق، ص٢٢٣.
(2) عبد الجواد، جمال (٢٠٠٠). الشرق الأوسط عبد التسوية: الأولويات الأمنية والعلاقات الجديدة للقوى، ملف العرب عبد التسوية، السياسة الدولية والعقود (١٤٠)، ص٨٠.
(3) الدجاني، أحمد صدقي، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤ .
(4) ل.آ. ح مسلم، طلعت، المرجع السابق، ص٢٦٨-٢٦٩.
(5) المرجع السابق، ص٢٦٩-٢٧٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- المفاوضات المتعددة الأطراف: والدول المشاركة فيها: الولايات المتحدة، إسرائيل، روسيا، اليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، مصر، دول مجلس التعاون الخليجي، فلسطين كما تشارك وفود دولية تمثلك استراليا، كندا، الصين، المجموعة الأوروبية للتجارة الحرة (الدول الشمالية)،الهند تركيا، أوكرانيا، الأمم المتحدة.

٢- تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي وإسرائيل وتركيا باعتباره الأساس العملي للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الأمريكية، وبالإضافة إلى وجود عسكري محدود لكل من بريطانيا وفرنسا وقوات الأمم المتحدة للقيام بأعمال أكثر تعرضاً للخطر ويشتمل هذا الوجود على قوات ومستشارين عسكريين ومخزون في المعدات الحربية وإمدادات الأسلحة.

٣- تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة والدول العربية من جهة ثانية، ويتمثل ذلك في القيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في المنطقة.

٤- تعزيز التعاون بين دول الخليج بعضها مع بعض وبينها وبين الولايات المتحدة والدول الصديقة (إسرائيل) وباقي الشركاء الأمنيين الخارجين (بريطانيا وفرنسا وتركيا) على أن تحتفظ الولايات المتحدة بمنظورها الخاص في تحقيق الترتيبات الأمنية ووضعها موضع التنفيذ العملي.

٥- حصار الدول المناوئة للسياسة الغربية عموماً والأمريكية خاصة وحظر تزويدها بالمعدات العسكرية والأسلحة، مع ضبط وتدمير الصواريخ والقدرات النووية والكيماوية والجرثومية العربية.

٦- فرض قيود إقليمية على التسلح، وخاصة على الجانب العربي.

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى النظام الشرق أوسطي[١]:

١- فهو ليس نظاماً مفروضاً من خارج النظام العربي فقط، بل إن توقيته قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين، ومن المحتمل أن تدخل الأقطار العربية هذا النظام بشكل فردي وليس في إطار عربي متماسك ومن ذلك تثار الشكوك حول هذا النظام كونه يساهم في تذويب القومية العربية وليس إطاراً للتفاعل بين نظام عربي وآخر إقليمي يقوم على أساس التكافؤ.

(1) أحمد، أحمد يوسف (١٩٩٤). العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، المستقبل العربي، العدد (١٧٩)، ص٦٤-٦٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المغانم غير متساوية للطرفين، فالمقابل الذي سيحصل عليه العرب جراء اعترافهم وتعاملهم مع إسرائيل لا يساوي ما يحصلون عليه. فمقابل قيام إسرائيل بإرجاع الأراضي العربية المحتلة ستحصل على مزايا اقتصادية غير اعتيادية تتمثل في السعي لامتصاص رؤوس الأموال العبرية لتحقيق التنمية الإسرائيلية ولو بطريق غير مباشر. وإن ما يُقال عن وجود خطة شاملة لإحداث تنمية اقتصادية متوازنة في المنطقة بأسرها هو في الواقع ضعيف للغاية.

٣- إنه نظام مصمم على ما يبدو لمواجهة معضلات الصراع العربي- الإسرائيلي على نحو أساسي، غير أنه مؤهل للتعامل مع قضايا صراعية أخرى في المنطقة، لا يمكن أن يقلل من تأثيرها على الاستقرار الإقليمي كقضايا الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وأوضاع الأقليات.

٤- أنه نظام يستبعد قوتين رئيستين في المنطقة، وهما إيران والعراق واللتان لا يمكن نكران أهميتهما في معادلة التوازن الإقليمي الأمر الذي يجعل من أي نظام لا يشملهما قاصر التكوين.

٥- إن النظام الشرق أوسطي يبنى حالياً استناداً إلى معادلة دولية تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة في النظام العالمي.

إن أحد المفاتيح التي تساعد على فهم السياسة الخارجية الأمريكية يدور حول ثلاثة مستويات من التحليل: العالمي والإقليمي والوطني، إن هذه المستويات المختلفة للنظر إلى العلاقات المتحدة الأمريكية والمنطقة العربية تتضمن وتلخص مختلف المنظورات التي يحملها المسؤولون الأمريكيون وصناع الرأي حول أفضل الطرق لتحقيق المصالح الحيوية لواشنطن، وتأمينها، فبينما تنظر السلطة التنفيذية والكونغرس إلى المنطقة العربية غالباً من خلال منظور عالمي فإن وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ومصالح النفط وبعض الباحثين ينظرون للمنطقة من منظور داخلي وليس من خارجياً، فهلال معظم مرحلة الحرب الباردة، من الخمسينيات وإلى التسعينيات فإن الاهتمامات والحسابات العالمية الأمريكية هي التي شكلت السياسة الأمريكية حيال المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كانت الولايات المتحدة مسكونة بهواجس التهديد السوفييتي، وقد بذلت قصارى جهودها من أجل احتواء موسكو ومنعها من لعب دور فعال في دبلوماسية المنطقة العربية، ولذلك فإن أكثر الرؤساء الأمريكيين نظروا إلى المنطقة من خلال عدسة العداء مع الاتحاد السوفييتي، كذلك فإن المصالح الأمريكية مثل الحصول على النفط وحماية أمن إسرائيل، كان يجري النظر إليها من خلال منظور عالمي أيضاً، فلا عجب أن تكون النزاعات والصراعات المحلية قد تشابكت مع الصراعات بين القوى العظمى وبشكل خاص فإن الصراع العربي – الإسرائيلي قد أصبح ضمن الاستقطاب بين الشرق والغرب، إن هذا الاستقطاب الثنائي على المستوى العالمي انعكس على الوضع الإقليمي، ومن النادر جداً أن نجد إدارة ديموقراطية أو جمهورية سمحت للاهتمامات الإقليمية عن قصد، أن تتضارب مع أهدافها العالمية الأوسع، أو أن تتجاوزها، وكانت النتيجة تحويل الساحة العربية إلى ساحة صراع بين القوى العظمى من أجل النفوذ والسيطرة[١].

إن تدويل النزاع العربي – الإسرائيلي مكّن الزعماء الإسرائيليين من تقديم بلادهم باعتبارها حصناً ضد القومية العربية الثورية وراعيتها الشيوعية السوفييتية، إن تصور إسرائيل على أنها رصيد استراتيجي للغرب قد وجد آذاناً صاغية بين الإدارات الأمريكية أيضاً، فانشغال الكونغرس بالقضايا الدولية، وهي مجال فعاليته الشديدة قد جعله حليفاً قوياً لإسرائيل وفي هذا السياق فإن إجماعاً نسبياً قد وجد بين السلطة التنفيذية والكونغرس على أهمية إسرائيل لاحتواء المنطقة في إطار صراعات الحرب الباردة، وقد تعجب بعض الرؤساء الذين أهملوا هذا الإجماع مصادفة أو عمداً، من المقاومة العنيفة التي واجهوها من قبل الكونغرس، وعلى العكس منه فإن بعض الرؤساء مثل جون كنيدي وجيمي كارتر، من دون التعاضي عن الصراع السوفييتي – الأمريكي، وقد ركزوا جهودهم على مشاكل إقليمية، فقد أدرك كل من كينيدي وكارتر أهمية الديناميات المحلية في تحريك السياسة الداحلية والخارجية للبلدان العربية والدول الأخرى في المنطقة[٢].

شهدت بداية التسعينات من القرن المنصرم انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال ما يسمى بالمعسكر الشيوعي وتداعي النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية، وانفراد الولايات المتحدة بالنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. وقد أظهرت حرب الخليج الثانية أن الولايات المتحدة هي الدولة القادرة على توظيف مجلس الأمن والمؤسسات الدولية لصالح أهدافها، وهي القوة القادرة

(1) عبد الجواد، جمال، مرجع سابق، ص٨٢.
(2) الدجاني، أحمد صدقي، مرجع سابق، ص٣٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تجييش العالم ضد أعدائها، واستطاعت أميركا من خلال حرب الخليج الوصول إلى منابع النفط وضمان استمرارية تدفقه دون خوف من استخدامه كسلاح من قوى أخرى.

لقد بدا واضحاً أن الولايات المتحدة أعادت تعريف مصالحها الحيوية في المنطقة ومصادر التهديد ووضع السيناريوهات التي تنسجم مع مصالحها، فقد كانت سياسة الاحتواء للنفوذ الشيوعي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية السابقة في المنطقة، أما بعد حرب الخليج الثانية فقد ربطت سياسة الاحتواء بكل من إيران والعراق "الاحتواء المزدوج".

وبالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل والنفط، عملت واشنطن على وضع دول المنطقة على طاولة المفاوضات. ودخلت الدول العربية مؤتمر مدريد برعاية أميركية حقيقية ورعاية روسية رمزية، وأسفر مؤتمر السلام عن توقيع كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن اتفاقيات سلمية على التوالي مع إسرائيل عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وبدأت أوساط سياسية عديدة تتحدث عن الشرق الأوسط الجديد، وعن السلام والمشاريع الاقتصادية في المنطقة[١].

(1) أحمد، أحمد يوسف، مرجع سابق، ص٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تداعيات احداث الحادي عشر من سبتمبر على العلاقات العربية الأمريكية

أفرز التطور التاريخي للمجتمع الأمريكي العديد من مظاهر الارهاب المباشرة وغير المباشرة وأصبحت سمه للمجتمع الأمريكي الذي يقوم على قيم ماديه أساسها الكسب بكل الوسائل المتاحة والمنافسة الشديدة بين المصالح التي تلجأ الاطراف المختلفه الى كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للحصول على الامتيازات، وأهم هذه المظاهر ما يأتي:

التعصب: التعصب في المجتمع الأمريكي يأخذ أبعاداً دينية ومذهبية وسياسية وعنصرية، فالفكر الأمريكي من ناحية بني على الحوار (والبراغماتية)في الداخل [١]، ويجد صعوبه في فهم التيارات الفكرية والنماذج الحضارية، لذلك فهو متمسك بموقف مفاده التعصب لقيم المجتمع الأمريكي ونموذجه الحضاري ومحاولة فرضه على الآخرين في الخارج بأعتباره النموذج المتفوق ،وقياس المشاكل الدوليه من نظرة متعصبة للمفهوم الأمريكي، أما في الداخل فهناك نماذج من التعصب الديني والمذهبي والعنصري، تستخدم الإرهاب المادي (الجسدي) والفكري والمعنوي بأنماطه الأشد عنفاً في التعبير عن مكوناتها (أمريكا الدوله الأكثر في العالم في حوادث الاغتيال السياسي والعنصري والجريمة المنظمة)، وليس أدل على ذلك من تصريحات مسؤولين أمريكيين بأن القرن الواحد والعشرين سيكون أمريكاَ .

التطرف: التطرف هو الشدة أو الإفراط في موقف معين وهو الغلو والحد الأقصى[٢]. وقد أفرز التطرف الأمريكي تطرفاً في المواقف السياسية والعنصرية بعيده عن التسامح والمرونة، والتطرف يجعل من الصعب على الأمريكي أن يسامح من يختلف معه في الرأي أو المصلحة، وفي السلوك الخارجي يظهر التطرف بالسياسة المتشددة حيال من لا يتفق مع الآراء الأمريكية والسياسة الأمريكية تجاه المسائل الدولية .

العنصرية: قامت الحياة الأمريكية على أساس عنصري ،فالعنصر الأبيض هو أول من وصل الى أمريكا وبقى متمسكاً بتقاليدها، والبروتستانتي من البيض تحديداً، وان تنامي تيار اليمين الذي يزداد نفوذه بأضطراد منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي ويأخذ أشكالاَ متعددة، إلا أنها جميعها تشترك في نقدها الشديد لميراث الليبراليين التي تحققت منذ الثلاثينيات وحتى الستينيات والتي جوهرها موضوع الأقليات ومكافحة العنصرية، وتجد العنصرية هذه متنفس لها

---

(1) بعلبكي، منير (١٩٧٦). المورد،١٠ط، دار العام للملايين، ص١١٤ .

(2) السعودي، عبد الباري (١٩٨٧). القاموس البسيط في اللغة، بيروت، دار الشروق، ص ٢٣. .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في التعامل المتعالي المليء بالغطرسة في السياسة الخارجية تجاه الشعوب الأخرى، أن نظام العبودية الذي أستمر لوقت طويل في أمريكا، ما زالت آثار راسية في الإدراك والسلوك الأمريكي تجاه كل ماهو غير أبيض خاصة في ولايات الجنوب، أن تدني نسبة البيض في المجتمع الأمريكي، (٧٢%) حالياً، و(٥٢%) بعد ٢٥ سنة سيزيد من حدة المشكلة العنصرية في أمريكا[١].

العنف: كانت القوة (المجردة) وتجسيداتها أحد المعايير الرئيسية التي يقوم عليها المجتمع الأمريكي ويفتخر بها الأمريكان، والعنف هو أحد مظاهر الحياة العامة في أمريكا، وهو مظهر طاغي حتى في المصنفات الفنية السينمائية الأمريكية، والتي تعكس في الحقيقة واقعاً حياتياً ملموساً، حيث تزداد معدلات الجريمة وحوادث العنف في أمريكا وتبلغ أعلى المستويات العلمية.

(1) خضير، ياس (١٩٩٤). الاستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي، شؤون سياسية العدد (٢) ، ص٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الإرهاب كمحدد للسلوك السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

شهدت الولايات المتحدة مختلف أنواع الإرهاب الفردي والجماعي، العفوي والمنظم بكل مستوياته، كان الإرهاب أحد الوسائل المهمة لتحقيق أهداف مصالح الأفراد والجماعات المتنافسة، وتجلت نماذج هذا الإرهاب في الفكر والممارسة الداخلية بالآتي:

الإرهاب العنصري: إن عوامل التعصب الديني والمذهبي والعرقي ما بين فئات المجتمع الأمريكي أبرزت أنواع من الإرهاب العنصري المتوغل جذورياً في التاريخ الأمريكي وقد أخذ هذا الإرهاب شكلاً منظماً في حروب الإبادة ضد الهنود الحمر، حيث لم يبق من الـ(٥) ملايين هندي أمريكي قبل مئات السنين اليوم إلا بضع عشرات من الآلاف، ثم بعصابات (الهولوكوست) التي مارست الإرهاب والتصفية الجسدية ضد الزنوج، خاصةً المحررين منهم، وفي ولايات الجنوب على الأخص[١]، والإرهاب العنصري يمتد اليوم ليطول جميع المنحدرين من إصول آسيوية وهسبانيولية (أمريكية اللاتينية)، ويظهر جلياً ذلك من خلال قلة الفاعلية السياسية– الإجتماعية – الإقتصادية لأكثر من (٥٠) مليون من هؤلاء في الحياة السياسية الأمريكية، والإرهاب العنصري يأخذ شكلاً رسمياً من خلال إجراءآت الحكومة الأمريكية وأجهزة أمنها ضد بعض الطوائف العرقية، كما حدث ضد الأمريكيين من أصل ياباني في الحرب العالمية الثانية، حيث تم إحتجازهم طيلة فترة الحرب مع عوائلهم في معتقلات رغم إنهم مواطنون أمريكيون، وكذلك في حملات الإرهاب الغير قانونية للمباحث الفدرالية وغيرها ضد الأمريكيين من إصول عربية وإسلامية بعد أحداث أيلول ٢٠٠١.

الإرهاب السياسي: التعصب الديني والمذهبي والعنصري والسياسي إنعكس في نماذج عدة للإرهاب السياسي والفكري والعلمي طبعة الحياة الأمريكية، فغالباً ما إشتركت مصالح السياسة مع مصالح الجريمة المنظمة، فالديمقراطية والبراغماتية الأمريكية لم تمنعا أن يكون المجتمع الأمريكي عرضة للإرهاب السياسي الذي شمل كل مرافق الحياة، وتجلى ذلك في قتل العديد من الرؤساء الأمريكيين من بينهم لينكولن (محرر العبيد) وآخرهم جون كندي في العام ١٩٦٣، والعشرات من الساسة البارزين، ومئات حوادث الاعتداء على حياة الرؤساء والحكام

(1) موسوعة الحرب العالمية الثانية (١٩٧٩). الحرب في المحيط الهادي، جنيز للموسوعات، لندن، ص٢١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغيرهم[١]، وتجلت موجات الإرهاب الساسي بسيطرة مجموعات الضغط المرتبطة بمصالح بعض الفئات العرقية، وبمصالح الأعمال الكبرى والصناعة العسكرية على الحياة الفكرية والأجهزة الاعلامية، وارهاب كل من يحاول ان يسير بعكس الاتجاة المرسوم، فسيطرة اللوبي الصهيوني على الأعلام الأمريكي بالاشتراك مع شركات الأعمال الكبرى والمؤسسة العسكرية، وارهاب كل من يعارض التوجهات التى يعرضها هذا الأعلام في تصديه للمسائل الدولية، كما تجلى الإرهاب السياسي بموجة المكارثية في الخمسينات وبداية الستينات ضد المثقفين والفنانين والنقابات بتهمة مساندة الشيوعية[٢].

الإرهاب الأجتماعي: في مجتمع غير متجانس قائم على قيم مادية مجردة، يصبح للمال الأهمية الأساسية، وللون البشرة كلمة الفصل في تقرير المصير أن العالم الجديد كان دائماً ميداناً مفتوحاً لصراع المصالح وتنافسها ومن ثم وجدت الجريمة المنظمة كالمافيا وغيرها في الحياة الأمريكية فالولايات المتحدة صاحبة أعلى المستويات العالمية في الجريمة الفردية والمنظمة، وفي أضطهاد الأقليات العرقية والطائفية وحتى سنة ١٩٥٤ كانت قوانين التمييز العنصري والاجتماعي والحرمان من الحقوق المدنية مشروعة في بعض الولايات المتحدة إلى أن أصدرت المحكمة العليا في تلك السنة حكماً بمعارضة التمييز العنصري والاجتماعي، وكان على الحكومة لسنوات عدة أن ترسل رجال الشرطة لحراسة الطلبة الزنوج والأسيويين في طريقهم إلى المدارس والكليات التي كانوا محرومين من دخولها، وبقيت إفرازات الإرهاب الأجتماعي باقية إلى الآن وما مقتل مدعي الحقوق المدنية الدكتور (لوثر كنغ) في بداية الستينات النموذج للإرهاب الأجتماعي الذي تمارسه فئة من البيض خاصة البروتستانت ضد الآخرين وتجعل مفاتيح السلطة والرئاسة والمناصب العليا حكراً عليها فقط.

أن الفكر الأمريكي الذي بني على الأنفتاح والحوار في منطلقاته في الداخل، أو مايسمى بالليبرالية الأميركية يجد صعوبة كبرى في تفهم التيارات الفكرية، والنماذج الحضارية المغايرة للنموذج الأميركي في الخارج لذلك فالسلوك السياسي الخارجي يغلب عليه الأنغلاق على الذات والأنطلاق من موقف مفاده تفوق النموذج الأميركي (السياسي- الثقافي - الأقتصادي) على ماعداه، وبالتالي قياس كل مايجري في العالم على مقاسه ويدفع إلى التعصب للقيم الأميركية

(1) تشومسكي، توم (٢٠٠٢). حرب أمريكا على الإرهاب، ترجمة عماد صادق العزاوي، جريدة القادسية، ص٦٧.

(2) القاموس السياسي، مصدر سابق، ص٤٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللنموذج الأميركي ومحاولة فرضها على الآخرين في العالم وكانت هذه هي معضلة السياسة الخارجية الأميركية في الوقت الحاضر وقبله[١].

*** الإرهاب الأميركي الرسمي:**

تعود جذور الإرهاب الرسمي الأميركي الخارجي إلى سنوات مايعرف بـ(العزلة الأميركية) وتحديداً إلى عام ١٨٢٢ حين أعلن الرئيس الأميركي (مونرو) ما أصبح يعرف بعقيدة مونرو التي أجازت للولايات المتحدة أن تفرض إرهاباً سياسياً بوسائل دبلوماسية وعسكرية وأقتصادية على دول أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تمنعها من الدخول في تحالف أو علاقات دولية لا ترضيها، وأستمر بعدها فرض الهيمنة الأميركية على المنطقة بإضافة عقيدة روزفلت (نسبة إلى الرئيس الأميركي تيودور روزفلت) في عام ١٩٠٤ يعطي الولايات المتحدة حق التدخل في بلدان نصف الكرة الغربي لمنع تدخل أية قوى خارجية غير أميركية فيها وكان ذلك بداية عصر شهد احتلالات عسكرية أميركية شملت بورتوريكو وكوبا وقناة بنما وجزر في المحيط الهادي وبالتدرج حلت الولايات المتحدة محل الأستعمار الأوربي التقليدي للمنطقة الذي كان يطمح إلى أستغلالها إقتصادياً[٢].

وبعد الحرب العالمية الثانية دخلت الولايات المتحدة التي أصبحت أحدى القوتين العظمتين في العالم وزعيمة العالم الغربي ووريثة الأستعمار الغربي السابق في عدد لايحصى من الحروب والتدخلات العسكرية وفي أنقلابات ومؤامرات واغتيالات لشخصيات قيادية في دول العالم ووضعت بذلك الأساس القوي لإرهاب الدولة الذي تطور بأبشع صوره بعد تربع الولايات على الزعامة الدولية المنفردة بعد أنهيار الإتحاد السوفيتي .وقد رصد الكاتب الأميركي (والتر لافبير) هذه النزعة الإرهابية المبكرة في السياسة الأميركية بقولة (لايمكن للمرء أن يرى التاريخ إلا من خلال المنظور الضيق لمفهوم التخوم المتلاشية والديمقراطية الناشئة والموارد الهائلة التي خلقت شعب الوفرة فقط بل من خلال تلك السياسة الدؤوبة القائمة على التدخل والمؤثرة في تشكيل حياة الشعوب الأخرى). وفي هذه الفترة يمكن رصد بعض نماذج الإرهاب الرسمي الأميركي وليس كله لصعوبة ذلك بالأتي:

- الولايات المتحدة أول من أستخدمت السلاح النووي ضد اليابان في أب ١٩٤٥ ضد هيروشيما ثم كررت ذلك بعد أيام في ناكازاكي مسببه موت وتشوه مئات الآلاف من البشر وظلت المعاناة المتوارثة لأجيال عدة.

---

(1) خضير، ياس، مرجع سابق، ص٤٧.
(2) غليون، برهان، وآخرون، مرجع سابق، ص٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التسبب في الحرب على كوريا من خلال أحتلال الجنوب والتحريض ضد الشمال مسببة بأكثر من مليوني قتيل من الشعب الكوري.
- فيما تدعي أميركا الدفاع عن حقوق الأنسان في العالم فأنها (تقف في نهاية خط الأنابيب الذي يمد معظم الأنظمة الأستبدادية والقمعية في العالم بالمساعدات وتقنيات القمع) [١]بدأً من نظام باتيستا في كوبا في الخمسينيات ونظام بول نول في فيتنام الجنوبية إلى نظام بينوشيت في تشيلي والأنظمة الأستبدادية في منطقة الخليج العربي وأنتهاءاً بالنظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا وفي الوقت الذي تتدخل فيه الولايات المتحدة هنا وهناك بمبررات حماية حقوق الإنسان فأن الدعم اللامحدود لأنظمة مدانة من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بسبب أنتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان يدافع عنه هنري كيسنجر بقوله (أن الأمن القومي الأميركي يجب أن يقوم على شبكة من التحالف مع حكومات موالية دون أعتبار كون تلك الحكومات غير ديمقراطية).
- وهذه قمة الأزدواجية والنفاق السياسي ويكشف عن منهج مخالف للفكر والسلوك الصحيح بعكس الفهم (النفعي) للمصالح بغض النظر عن المشروعية وهو ماينعكس كذلك على الموقف من الأرهاب
- الحرب في فيتنام التي خلقت أكثر من (١،٥) مليون قتيل فيتنامي والحروب في الهند الصينية والتدخلات العسكرية في بنما ونيكازاغوا ، وكوبا ،ومؤامرات لقلب أنظمة الحكم في مصر والعراق وتشيلي وكوبا وفي الكثير من الدول الأخرى لا لسبب ألا لأنها لا تصنف صديقة الولايات المتحدة وكذلك محاولات أغتيال شخصيات قيادية دولية لنفس السبب .
- العدوان على العراق وفرض الحصارات الأقتصادية الجائرة على كوبا والعراق والسودان وليبيا وكوريا الشمالية وحصار إيران أقتصادياً بموجب قانون داماتو بكل ماتحمله تلك الحصارات من تأثيرات كبيرة على السكان المدنيين تصل إلى حد حرب الإبادة الجماعية .
- بناء ترسانة عسكرية هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وجعلها سيفاً مسلطاً على رقاب شعوب العالم لغرض الهيمنة وفرض العولمة بالنمط الأميركي على العالم.

***انعكاسات مظاهر الإرهاب الداخلي على الممارسات الإرهابية الأميركية الخارجية:**

(1) تشوسكي، توم (١٩٩٤). مابعد الحرب الباردة الحرب الحقيقية، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد: وزارة الثقافة والأعلام، ص ٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول الكاتب توماس هويس أن المجتمع الأميركي هو مجتمع حرب الجميع ضد الجميع [١] أما مستشار الأمن الأميركي السابق برجينسكي فيقول في تحليله للسياسة الخارجية الأميركية "أميركا تعيش في فراغ من القيم الروحية والمعايير الأخلاقية لذلك لا يمكن أن تكون نموذجاً للعالم" [٢] فالمجتمع الأميركي يضم أقلية تتسم بالجشع المادي وأغلبية محرومة من المشاركة الأجتماعية يبلغ تعدادها (٣٥) مليون أميركي وعلى الصعيد الخارجي تتجاهل واشنطن المشكلات الصحية والأقتصادية والبيئية في العالم وتحاول فرض معتقداتها ومواقفها عبر وسائل الدعاية والتجارة والتبشير والمساعدات المشروطة أي ببساطة (أمركة العالم). فالتطبيقات السياسية الخارجية تنطلق في الحقيقة من أحتياجات داخلية أو من أنعكاسات الواقع الداخلي بصوره الأنانية التي تعرفنا عليها لتتبلور في طروحات ذرائعية أستراتيجية هدفها السيطرة على العالم لضمان الأمن والمصالح الأميركية ويؤشر أنتوني ليك مستشار الأمن القومي في عهد كلنتون ذلك بقوله أن السياسة الخارجية الأميركية تصنع خيارتها في أطار التعامل مع الدول كل ضمن خصائصها وأن من حق واشنطن أستخدام القوة العسكرية لردع الدول، أو الأعتماد على سياسة الأحتواء عبر العزل والضغوط الأقتصادية والدبلوماسية، وفي ذلك يأتي التصنيف الأميركي للعالم إلى دول تمثل "محور الشر" الذي يجب على "محور الخير" الذي تقوده أميركا أن يحاربها وهي ذات الأفكار التي قام عليها المجتمع الأميركي بتقسيم الناس إلى أخيار يمثلهم البيض، وإلى أشرار يمثلهم الهنود الحمر والزنوج وغيرهم من الذين ينبغي ردعهم وكما قام المجتمع الأميركي على القيم المادية المجردة وسطوة القوة فأن السياسة الخارجية الأميركية تستخدم القوة المجردة سلاحاً رئيسياً لإرهابها ضد كل من لا يقف معها ولعل مقولة الرئيس الأميركي دبليو بوش، كل من لايقف مع أميركا يكون ضدها تمثل أقصى التطرف المنحرف في التفكير السياسي الذي يتضمن من معاني الإرهاب الشيء الكثير هذه السياسة التعسفية والأستبدادية والعشوائية هي مغالطة كبرى لحقائق التاريخ الأنساني وتعبير عن الجوهر الإرهابي لسياسة الدولة الأكبر في العالم والذي هو أمتداد للإرهاب التاريخي الأميركي لكن بمظاهر أكثر عنفاً ووحشية تجلب خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في أميركا وما تبعه من أرهاب منظم من خلال أحتلال أفغانستان والعراق وسياستها الأرهابية في فلسطين ولبنان والسودان. كان هجوم ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحول في الفكر

(1) الميهي، آسيا، مرجع سابق، ص٩٥.
(2) مولتار، توماس (١٩٩٠). أميركي بالاميركانية أفاق عربية العدد (٧)، ص ٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي الأمريكي، وفي رؤية الولايات المتحدة نفسها ولعلاقاتها بالعالم ودورها فيه والتي ترتب عليها إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ولمبادئها والأهداف الناظمة لها. [١]

ولقد استغلت إدارة بوش هذا الحدث لكي تحقق الأجندة الخاصة بها والتي كان من الصعب تحقيقها دون غطاء شرعي، أعطى هجوم ١١ سبتمبر الغطاء الشرعي لتحقيق جدول أعمالها والذي يتمحور الانتقال من نظام القطب الواحد نحو نظام امبريالي يصدق عليه وصف (الإمبراطورية)، إذ من خلال هذا النظام الجديد تنفرد الولايات المتحدة باتخاذ القرارات، ويقيد رسم خارطة العالم بشكل يكفل للمصلحة القومية الأمريكية أن تكون هي الأساس. [٢]

وقد اتبعت الإدارة الأمريكية وخلافاً لإرادة السابقة بقيادة بيل كلينتون مبدأ العمل المنفرد وترفض أي تقيد لحرية الولايات المتحدة في استخدام قوتها التي تفرضها آليات العمل الجماعي. دون الالتزام بأية قيود يفرضها المجتمع الدولي كما هي محددة في القانون الدولي. وهذا ما قامت به الولايات المتحدة في غزوها للعراق واحتلاله (وهذا الغزو غير مصرح به من مجلس الأمن) وتهميش دور الأمم المتحدة بل وامتد إلى تهميش دور الحلفاء من الدول الكبرى. [٣]

إن أحداث ١١ سبتمبر جعلت المحور الأمني هو الاهتمام الأول للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت أكثر إصراراً على تحقيق هذا الهدف وأكثر تركيزاً على تحقيق الأمن باعتباره أولوية. إن الإدارة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر أصبحت أكثر إدراكاً لارتباط مصالح أمريكا وأمنها بما يحدث في مناطق العالم الأخرى ولهذا أصبحت ميالة لاتباع سياسة خاصة نشطة وأكثر استعداداً للتورط في صراعات في أماكن متفرقة من العالم، وأصبح لديه الجراءة لأن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لإعادة صياغة أنظمة الحكم فيها. [٤]أصبح الخطاب الأمريكي وخاصة خطابات الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن تتضمن عناصر جديدة أهمها إضفاء الطابع الأيديولوجي على الحرب ضد الإرهاب، وفي هذا السياق جاء حديث الرئيس الأمريكي عن محور الشر بعد أن قسم العالم إلى قسمين واحد للأخيار والآخر للأشرار لينعكس عمقاً أيدلوجياً له تبعات سياسية كبيرة أهمها التدخل في الشؤون الداخلية الدول الأخرى[٥]

---

(1) عبد الجواد، جمال، (٢٠٠٢). السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشديد يمني وحوس أمني، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٠، ج (٣٨)، ص ٨٥.
(2) غليون، برهان وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٦.
(3) المرجع نفسه، ص ٨٥.
(4) عبد الجواد ، جمال (٢٠٠٢). مرجع سابق، ص ٨٧.
(5) المرجع نفسه، ص (٨٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد قادت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الفكر الغربي كله في معالجة قضية الإرهاب، لذا فقد جاءت أحداث سبتمبر لتُشكل مفصلاً هاماً في تطور العلاقات العربية الامريكية، ومن هنا لابد من قراءة كل ما يتعلق بالإرهاب بعد ٢٠٠١، في كل العلاقات الدولية ضمن سياق أحداث سبتمبر، في العاشر من أكتوبر عام ٢٠٠١م عقد وزراء خارجية الدول الإسلامية مؤتمراً طارئاً في العاصمة القطرية الدوحة أصدروا بعده بياناً نددوا فيه بالأعمال الإرهابية والوحشية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، أكد المؤتمرون على أن مثل هذه الأعمال تتناقض تماماً مع تعاليم الأديان السماوية والأخلاق والقيم الإنسانية[١]. وأكد أن هذه الأعمال يجب أن لا تُنسب إلى الدين الإسلامي الذي يرفض هذه الممارسات رفضاً قاطعاً بل ويحاربها بكل عنف. وطالب البيان بملاحقة المنفذين والمخططين وإنزال أقسى العقوبة بهم، واستناداً إلى الاتفاقية الإسلامية لمقاومة الإرهاب ضمن إطار الأمم المتحدة، وأي جهد يُبذل في سبيل تقص جذور الإرهاب ومسبباته حتى يمكن الوصول إلى الأمن والسلم الدوليين، كما رفض البيان الربط بين الإرهاب وبين حق العرب والمسلمين بما في ذلك الفلسطينيين واللبنانيين في تقرير مصيرهم والدفاع عن أنفسهم وعن سيادة بلدانهم ومقارعة المحتلين ومقاومة العدوان، كون هذه حقوق مشروعة ضد الغزو أو الاحتلال أقرها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقواعده [٢].

لقد اكتسب هذا البيان الذي جاء بعد أقل من شهر من تعرض الولايات المتحدة للأعمال الإرهابية أهميته من إلزام الدول العربية والإسلامية نفسها في الاشتراك بكل حزم وجدية في الحرب ضد الإرهاب، إضافة إلى أنه حمل تحذيرات وإشارات إلى ما سيكون عليه العالم في المستقبل، وبالرغم من كل ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت منهجية خاصة بها لمكافحة الإرهاب وأرادت لكل دول العالم أن تتبناها، لذا طرحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" أي مع الإرهاب، وأخذت بتصنيف دول منطقة الشرق الأوسط والشرق الأقصى على هذا الأساس، ومن ذلك ما عُرف بمحور الشر الذي تألف حسب الرؤية الأمريكية من إيران وكوريا الشمالية وسوريا [٣].

منذ أن تأكدت العلاقة بين الشرق الأوسط وبين ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، عم الاضطراب المنطقة لما رافق كلمة "إرهاب" من تداعيات وشكوك في العالمين الإسلامي والعربي، وذلك عندما أصبح استعمالهما

---

(2) نشرت وكالة القدس الدولية نص البيان كاملاً في ١٠ أكتوبر ٢٠٠١م.
(3) صحيفة الحياة اللبنانية، ١٤ أكتوبر، ٢٠٠١، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيلة لتغطية محاولات السيطرة الغربية والأمريكية على الشرق. هذا مع أن المفهوم في الغرب لم يكن محدداً [١].

تعزز الجدل بين منهج القوة الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر فيما سمي "بالطموح الإمبراطوري" الذي يعني الأولوية للقضية الامنية على معاني الحرية[٢]، التي رفعها دعاة الحرية المدنية وتغليب الأهداف الدستورية والقانونية في الداخل والخارج على أية أهداف أخرى، وهو اتجاه تصاعد بشكل واضح في الأدبيات السياسية والإستراتيجية حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ثم تزايد بعد الحادث، ومن هنا جاء انتقاد الموقف الأمريكي في أفغانستان والسودان[٣]، وفي المقابل زاد التشديد على ضرورة احترام القانون ومراعاة مصالح الحلفاء الغربيين [٤].

وخشية من أن يقوم المحور الذي يضم واشنطن وبعض الحكومات الديكتاتورية الأخرى بعمل يُضحي بقضايا الحرية والديمقراطية، ويشيع فوضى دولية جديدة، قام هذا الاتجاه بالتشديد على ضرورة اتباع الأسلوب الشامل لمكافحة الإرهاب بشرط أن يتسق ذلك في عملية مساندة قضية الحرية والدفاع عنها، ويكون بأن تخلص الدول في تطبيق التزاماتها وتتجنب تضارب المصالح فيما بينها، وتعمل على تتبع الجذور الحقيقية للإرهاب داخل مجتمعاتها وبالتالي القضاء عليها[٥].

---

(1) دراسة ماروتا حول دور منظمة اليوربول (البوليس الأوروبي) في تعقب الإرهاب:
Marotta, Emanuel (2001), "Europol's Role in Anti- Terrorism Policing, in Max Taylor and John Horgan (ed), the Future of Terrorism, London: Frank Cass, PP. 15-18.

- الأشعل، عبد الله (٢٠٠٥)، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، السنة ٤١، ص٢٨.

(2) رامونت ، إيجناسيو (٢٠٠٢) ، اللومند الفرنسية، ص١-٣.

(3) Gampbell, L. (2000), "Defending Against Terrorism: A Legal Analysis of Decision to Strike Sudan and Afghanistan, Tulane Law Review 1067. P.331

(4) كما أورد عبد الله الأشعل في مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، مرجع سابق، نقلاً عن:
Turner, Robert F (2001), "International Law and the Use of Force in Response to the World Trade Center and Pentagon Attacks, University of Virginia, School of Law, Oct. 8th, P.441.

(5) الأشعل، عبد الله (٢٠٠٣). القانون الدولي لمكافحة الإرهاب، القاهرة، د.ن، ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** الربط بين الإرهاب ومنطقة الشرق الأوسط:**

لقد حفزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإدارة الأمريكية (المحافظين الجدد) على محاولة صياغة مبدأ جديد يؤطر السياسات الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة، وفي التوجه نحو وضع استراتيجية جديدة تستطيع بواسطتها، أن تنظم عالماً استطاع فيه خصومها من هزّ استقرارها والإطاحة بها، إلى فترة طويلة، بقوتها العالمية العسكرية والاقتصادية، وفي السياق فقد ألقى ريتشارد هاس *، خطاباً في إبريل ٢٠٠٢ في واشنطن أشار فيه إلى أن حقبة ما بعد الحرب الباردة قد شكلت تحديات جديدة فوق قومية، وشكلت أيضاً تحديات تقليدية، ولم تعد الاستراتيجيات التقليدية القديمة، كاستراتيجيات الدفاع والاحتواء والردع مقبولة أو كافية لحل الأزمات الدولية، واقترح هاس مبدأ الإدماج، حيث أكد على أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستقيم عالماً يتوافق مع المصالح والقيم الأمريكية ويخدمهما، وهذا سيؤدي إلى دعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن، وأكد هاس أن هذا الإدماج لشركاء جدد للولايات المتحدة الأمريكية في جهودها سيساعد على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصون السلام في مناطق مجزأة ومقسمة من العالم، وكذلك ستُعين على مواجهة الأخطار غير القومية مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما سيؤدي إلى انضمام الدول إلى تيار العولمة، ويصل هاس إلى نتيجة تقول إن النجاح التام في العالم هو النجاح المشترك بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم [١].

لقد بدت دعوة هاس هذه على إن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قد اتجهت نحو التفرد في التوجيه الدولي. فدعوتها إلى الإدماج بدت وكأنها إصرار على ذلك إما عن طريق الإقناع فإن لم يكن، فعن طريق إجبار الآخرين على الالتزام بمبادئ العدالة الأمريكية وتطوراتها. ولتأكيد ذلك فإن الولايات المتحدة قد رأت أن السيادة بمفهومها الدولي القائم على تفرد الدولة القومية بقرارها، أو أن تعطي موافقة مطلقة على ذلك لم يعد أمراً مأخوذاً به، وذلك انطلاقاً من أن بلداناً كثيرة تحت مبدأ السيادة تحتضن الإرهاب ورموزه وبالتالي فإنها تصبح مصدر خطر تجاه الدول الأخرى. فالتحريض على الإرهاب او توفير ملاذ له أو العجز عن كبح جماحه والسيطرة عليه تصبح كلها مبررات أمام الدول الأخرى للتصدي

---

* مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية آنذاك.

(1) هدسون، مايكل (٢٠٠٢). مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة، المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤، ص٣٩-٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذا الخطر الذي يؤثر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بل وأن هذا أمراً أصبح القانون الدولي يجيزه.

وفي تطبيق ذلك تقول إدارة جورج بوش الابن السابقة إنها تعطي لنفسها الحق في التدخل في شؤون الدول ذات الطابع الإرهابي ومنها دول في الشرق الأوسط وخاصة العراق وسوريا ولبنان وإيران من دول المنطقة وكوريا الشمالية في الشرق الأقصى، وهنا نرى اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب يذهب نحو تقوية نظرية الضربات الاستباقية وبناء استراتيجيات تبنى على تحالفات معينة وتسعى للمحافظة عليها وذلك ضمن المتعلقات التالية[١]:

أولاً: القضايا العسكرية ظهرت مؤخراً، ومن فترة ما بعد الحداثة دول من طراز الدولة الوستفالية إضافة إلى تساوي قدرات الدول السلاحية مع المجموعات الإرهابية التي تملك قدرات تسليحية عسكرية تقوم على التقانة منخفضة التكاليف والتي سجلت نجاحات مهمة ضد الدول الكبرى والعالية التسليح، لذا فقد رؤي أن محاربة هذه الشبكات لا يكون إلا بتشكيل شبكات مماثلة لها[٢].

ثانياً: المتعلق الدبلوماسي، وهو متعلق تراه الولايات المتحدة والغرب أصعب من المتعلق العسكري، فالإدارة الأمريكية ترى أن القاعدة مثلاً، تعمل في أكثر من ثمانين دولة، وأن حزب الله، قد مثل قلقاً لدول الغرب ولأمريكا احتاجت معه أن تقيم سلسلة من العمليات السرية حتى تواجه هذا الخطر الداهم كما تراه هي وحتى تستطيع أن تنجح في مواجهتها هذه كان على الغرب وأمريكا أن تحصلا على تعاون الدول التي ستعمل في أراضيها[٣].

ومن الملاحظ أن أمريكا ودول الغرب لم تستطيعا بعد أن تُحققا تقدماً في هذا المسعى وذلك لأنهما تواجهان معارضة قوية لسياساتها في الشرق الأوسط من قبل الرأي العام ومن قبل بعض دول المنطقة، وهذا كله سيقود إلى المزيد من التعارض، وستواجه السياسات الأمريكية على وجه الخصوص، والأوروبية بشكل أو بآخر تحديات هائلة عند محاولاتها تنفيذ مبدأ الإدماج

---

(1) Raufer, Xavier,(ed.) "New World Disorder, New Terrorism: New Threats for Europe and the Western World, in Max Taylor and John Horgan , Op.cit, pp 30-51. Richardson, Louisw (ed.) "Terrorists, as Transitional Actors, in Max Taylor and John Horgan, Op. cit., PP. 209-219.

(2) Robin, Morgan (2001), "The Demon Lover: The Roots of Terrorism, Pitkus, United Kingdom, PP. x111, XV111.

(3) نسبة إلى اتفاقية وستفاليا، (١٦٤٨)، التي أنشأت الدولة القومية المتساوية في السيادة بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو قدرتها، وكانت هذه الاتفاقية (الصلح) قد جاءت بعد انتهاء الحرب الثلاثينية الثلاثين عاماً والتي أصابت أوروبا بالدمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجديد في الشرق[١] هذا بالرغم من إدراك أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بكل مقاييس القوة التقليدية متحكمة في العالم، ولا توجد قوة أخرى أو كتلة في الكفة الثانية من الميزان في وقت الذي سيطر فيه تيار المتشددين من المحافظين الجدد على الإدارة الأمريكية الذي يصر بكل عناد على ممارسة القوة العظمى، وقد اعتنق هذا التيار برئاسة بوش الابن العقيدة المانوية [*] في تصوره المفاهيمي للدول التي قسمهما إلى محور الخير ومحور الشر.

لقد دعى التيار المحافظ برئاسة رامسفيلد إلى قبول المشاريع المتعددة الأطراف والرامية إلى بناء استراتيجيات تحالفية في مكافحة الإرهاب، مع عدم إسقاط نزعة التدخل الانفرادي حينما تكون مصالح أمريكية جوهرية على المحك. في الوقت الذي رأى التيار الليبرالي، من غير الحكومة أن مرور الوقت يثبت أن الغطرسة ونزعة الانفراد باهظة النفقات، هذا إن لم تكن مدمرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من عقلانية هذا التيار إلا أنه مهمش إلى حد ما، خاصة وأن إدارة بوش قد حصرت نفسها في تيار المحافظين، الأمر الذي دعا أمثال هاس ليتقدموا بطرح فكرة "الإدماج" على أساس أنها مقاربة نحو الابتعاد عن مجموعة المتشددين في البنتاغون والكونغرس، وقد رافق ذلك ضعف على الجانب العربي والإسلامي إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأصبحت بعض الدول العربية تعتمد بدرجة كبيرة على القدرة الأمريكية الأمنية والاقتصادية والثقافية، إلا أن ما أثار قلق الولايات المتحدة أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أثبتت أن ما كانت تعتمد عليه من دول في المنطقة لم تقف معها كما هو مأمول، بل وأصبحت الإدارة الرسمية في واشنطن تعتبر هذه المنطقة الموقع الرئيسي للإرهاب. ومن هنا جاء التصنيف الأمريكي لمحور الشر من الشرق الأوسط (إيران – سوريا –العراق) إضافة إلى أن (القاعدة) و(حزب الله) و (حماس) و(الجهاد الإسلامي)، قد خصت بالذكر كمجموعات إرهابية يجب متابعة قتالها.

أدى تشابك المصالح الإسرائيلية مع تلك الأمريكية إلى قيام جبهة (إندماج) بين حرب أمريكا ضد الإرهاب وحرب إسرائيل في سبيل التوسع وتكريس نفسها (الدولة الأقوى) في المنطقة، ففي أفغانستان وفي العراق عززت الولايات المتحدة من إجراءاتها[٢]، وعلى الجانب

---

(1) هدسون، مرجع سابق، ص٤١.

* وهي عقيدة فارسية قديمة أسسها ماني (٢١٦-٢٧٧م)، ارتكزت على التقسيم القاطع لقوتي الخير والشر المتصارعتين واعتمدت على تصدرات النور والظلام والنظام والفوضى والروح والجسد.

(2) E. O Michael (2002) "Hanlon, A Flawed Master Piece, Foreign Affairs, Vol. 81, No.3, P. 531.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطيني استمرت إسرائيل في التصدي العنيف وغير المبرر للمقاومة الفلسطينية مما خلق مفاهيم متوازية ومتطابقة لقضايا الحرب ومسائل الإرهاب والتصدي لها[١].

لقد أنتج هجوم الحادي عشر من سبتمبر أمرين هامين، أولهما تقسيم المنطقة إلى دول مؤيدة لمحور الشور ودول محاربة له وثانيهما قضية أسلحة الدمار الشامل وهما اللذان يكمنان وراء التحول الجذري في السياسية الأمريكية نحو مكافحة الإرهاب بكل مكوناتها.

الأمن القومي والإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد قدمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ خدمة كبيرة لجورج بوش الابن حيث وفرت التفافاً متزايداً من قبل طبقات كثيرة في المجتمع الأمريكي وبدأ يشعر أن له رسالة لا تعوقه قيود دستورية ولا تمنعه حتى الاتفاقيات الدولية من تنفيذها ولضمان استمرار ذلك كان لابد من الحصول على أن تُعفى كل تصرفاته باسم مكافحة الإرهاب من تحقيقات الكونغرس. وفي هذه المرحلة جرى استبدال عقيدة الأمن القومي الأمريكية التي كانت قائمة على وجود عدد خارجي ضخم (كان الاتحاد السوفييتي السابق يحتل هذا المكان) بعقيدة الاستقرار الداخلي، حيث جرى تحويل الرأي العام الأمريكي نحو الاهتمام بقضايا داخلية صرفة. ومع انتهاء مرحلة الحرب الباردة انتهت سياسة الاحتواء الأمريكية بعد أن فقدت مبررها، وأصبح من المتوجب أن يخلي الردع المتعدد الأطراف السبيل أمام منهج الاستباق، وهو ما يقلل أهمية دور الدبلوماسية مع عدم إهمالها بشكل تام [٢].

كان الرئيس بوش الأب قد افتتح نظاماً عالمياً جديداً أكد فيه أن كل ما تقوله أمريكا يجب أن ينفذ وبخاصة في المناطق الإستراتيجية التي تخص الدولة الأعظم، وكان شن الحرب على العراق عام ١٩٩١ في هذا السياق الذي تأكد في احتلاله عام ٢٠٠٣ ثم التهديد بغزو سوريا وإيران فيما بعد ذلك. وبالرغم من التوجه إلى استخدام القوة إلا أن متطلبات الأمن القومي الأمريكي ظلت قائمة في دائرة المزاوجة بين الدبلوماسية والحرب المسلحة وهذا ما مارسه الرئيس بوش الأب وخليفته بيل كلنتون بل وأن الأخير قد استبدل مقارعة الخصوم بإدارة (التجارة الحرة).

---

(1) Byford, Grenville (2002), "The Wrong War, Foreign Affairs, Vol, 81, No.3, P.66.

(2) عاروري، نصير (٢٠٠٢). حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، المستقبل العربي، السنة الخامسة والعشرين، العدد ٢٨٤، ص٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وقع الأمن القومي الأمريكي في قبضة التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها فعلياً، واتجه الرئيس بوش الابن نحو ضرورة مطاردة الشر والعثور عليه واستئصاله من جذوره(١).

لقد أصبحت تنبؤات وقوع هجمات إرهابية على مطارات ومنشآت حكومية وبنايات سكنية ضخمة، وفي مناسبات متكررة فعلاً أمنياً قومياً أمريكياً يومياً، وأصبح تكتيك الخوف وإثارة الذعر جزءاً من حرب نفسية متعمدة ضد الشعب الأمريكي بغرض إبقاء كل فرد في حالة تحفز وقبول لأية قوانين أو قرارات تصدرها الإدارة، ويقول جيل نيلسون * في مقالة له بعنوان أمريكا تخلق رعبها الخاص: (ضاع وسط تنافر أنغام الموسيقى العسكرية ورفرفة ألوان العلم الأحمر والأبيض والأزرق، والخطابية الوطنية التي ميزت احتفال عيد الاستقلال للإحاطة بالحرب على الإرهاب، ضاع أروع وأهم جانب في الديمقراطية، حتى الانشقاق. فمنذ ١١ سبتمبر يبدو وكأننا فزعون، ليس فقط من الإرهابيين، إنما أيضاً من حكومة أمريكية تطالب برضوخ صامت لأي شيء تقترح أن تفعله كجزء من حربها على الإرهاب الغامضة وغير الفعالة).

لقد أعادت أطروحات (محورالشر) أيام الرئيس بوش الابن تلك الشعارات التي رفعتها إدارة الرئيس ريغان فيما عُرف حينها بالحملة ضد الإرهاب، خاصة عندما أعلن أن "فصيل اغتيالات ليبي قد دخل الأراضي الأمريكية هدفه قتل الرئيس الأمريكي". وبالرغم من أنه هذا الأمر لم يثبت بل وتبين أنه ملفق، إلا أنه نشرا لخوف والرعب في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في الوقت الحالي فقد أنتج حادث ١١ سبتمبر سلسلة من المصطلحات والمفاهيم الكثيرة التي تعلقت بقضية الأمن القومي الأمريكي وفي مقدمتها، الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والفوضى الخلاقة وإعادة رسم خارطة العالم، وبالذات إيجاد شرق أوسط جديد أو كبير، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تستطع أن تدير العملية بصورة منتجة، فلا العراق قَبِل بالاحتلال الأمريكي ولم تصدق مقولات امتلاكه لأسلحة دمار شامل، ولا إيران التي تناضل كوادرها الإصلاحية منذ سنوات لدعم علاقات جيدة مع أوروبا وروسيا إلى جانب ما قامت به من كبح لجماح حركة طالبان قد سكنت وسكتت، ليس من هذا كله ما لبى معايير حرب بوش على الإرهاب وبالتالي التقدم في عملية صياغة جديدة للأمن القومي الأمريكي. (٢)

---

(1) الميهي، آسيا (١٩٩٩). مرجع سابق، ص٩٦.

*Nilson, Jill (2002),"America Creates Its Own Terror", USA Today

(2) عاروري، نصر، مرجع سابق، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التحدي الأكبر الذي سيواجهها في المستقبل القريب هو ما سمته (شبكة الإرهاب الجهادية الدولية)، وقصدت بكلمة جهادية أن تضيف الإسلام إلى الإرهاب، ودليل ذلك أن الإدارات الأمريكية منذ فترة وهي تستخدم مصطلح الإرهاب رديفاً للشخص الشرق أوسطي، أو المسلم، وحتى تعبير القاعدة قد وصفت به كل حركة مناهضة لها.

وعلى الرغم من تزايد نشاط الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الجماعات الإرهابية إلا أنها كثفت من ممارساتها بل وأن ثمة إجماعاً قوياً في الرأي الدولي العام يقول إن صفوف الإرهابيين وأشكالهم قد زادت بدرجة كبيرة وملفتة للنظر منذ الحادي عشر من سبتمبر، ومرد ذلك إلى سوء إدارة الأزمة سواء من قبل الغرب أم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولنا في حرب العراق وأفغانستان خير مثل على ذلك[١].

لقد اقتضت أحداث سبتمبر إعادة بناء الإستراتيجية الأمريكية فقد بادرت بإصدار مجموعة من القوانين لمكافحة الإرهاب والاعتقال غير الملزم بالتبرير وقوانين الإقامة وسمات الدخول إلى غير ذلك. وجاء هذا التغيير مباشرة بعد الأحداث حيث بادر الرئيس بوش (في ٢٠٠١/٩/٢٠) وفي خطابه أمام الكونغرس إلى إطلاق لفظ الحرب العالمية ضد الإرهاب وقال: "إن حربنا ضد الإرهاب يبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها، ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها منذ ذلك اليوم، فإن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً لها".

كما عبرت وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب ووثيقة الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل الصادرتان عام ٢٠٠٢ عن هذه العقيدة الإستراتيجية الجديدة التي يوضحها نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس بعد عام من خطابه الأول (٢٠٠٢/٩/٢٠). وتتمحور إستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية الجديدة حول[٢]:

- ملاحظة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية.
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتهجه وإسقاطها عند الضرورة (محور الشر والدول المارقة).
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها حسب القياسات الأمريكية باعتبار أن هذا يصب في المصالح الأمريكية ويمثل دعامة للأمن القومي الأمريكي.

(1) تقرير بعنوان "الحرب على الإرهاب والفهم الأمريكي" (٢٠٠٤). مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣١٠، ص١٤٨.
(2) السيد، ولد أباه (٢٠٠١). التحالف الدولي ضد الإرهاب: الثغرات والعوائق، صحيفة الشرق الاوسط..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تركز في استراتيجياتها على:

- إصدار قوانين تمس الحريات والديمقراطيات حتى ضمن المفهوم الأمريكي.
- إطلاق يد إسرائيل وغيرها من الحلفاء في المناطق الموجودة فيها.
- إنشاء وتوسيع المزيد من المعتقلات في أوروبا وغيرها.

ولقد أشارت التقارير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشكل عام يجب أن يتدارك المزيد من التدهور في العلاقات بينهما وبين العالم الإسلامي والعالم العربي وذلك ضمن مجموعة من الأفكار تتلخص في[١]:

أولاً: توضيح الخطر الذي تمثله الجماعات الإرهابية، مع التمييز بين الإرهابيين الذي يدّعون الإسلام وبين تعاليم الإسلام الحنيف الصحيحة، وإلا فإن الجميع سيقعون فريسة قدرة هذه الجماعات على تجييش البسطاء الذين يشكلون قوة بشرية عمياء وجامحة دون وعي. لذا لا بد من أن يعيد الغرب قراءة الإسلام على أصوله ومبادئه الأصلية. فالخوف ان تقدر هذه الجماعات من الوصول إلى الحكم عن طريق اختطافه بقدرة العامة، وبما تملكه من وسائل لترهيب الناس من أوروبا وأمريكا وبالتالي نصب المزيد من كمائن العداء لهما.

ثانياً: تحسين العلاقات مع هذه الدول وخاصة تلك التي يُعتقد أنها تموّل الإرهاب، وإعادة ترتيب هذه العلاقات بصورة موضوعية وطبيعية.

ثالثاً: تقوية القدرة الأمريكية والغربية المواجهة للإرهاب ولكن بصورة أكثر جدية وأكثر مهنية.

رابعاً: البحث عن بدائل لمصادر الطاقة لكون الاعتماد على النفط يعد مصدراً من مصادر الضغط على الدول الأوروبية والأمريكية على السواء.

خامساً: الانخراط بصورة مباشرة في "معركة الأفكار" التي أشارت إليها لجنة التحقيق الأمريكية التي تولت دراسة أحداث ١١ سبتمبر والتي تعني أن تلعب دول غير الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات غير حكومية دور القيادة في التوجيه بصورة نشطة نحو المسلمين ليستنكروا عدم التسامح والعنف والإرهاب التي تُقترف باسم الإسلام، وضمن هذا الجهد يجب إعادة تنشيط عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

---

(1) غصن، غسان، (١٩٩١). الأدلة السرية في المحاكم الأمريكية: المستهدفون الرئيسيون عرب ومسلمون، جريدة السفير اللبنانية، ص١٢ – غصن، غسان (٢٠٠٠). قضية الدكتور مازن النجار: قضاء الحكومة الأمريكية يتحدى السلطة القضائية، جريدة السفير اللبنانية، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضمن هذه المعركة يجب على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أن ترحبا بشكل علني وواضح بالإسلام كجانب من ثقافاتهما، وأن تحاربا – خاصة أوروبا – التمييز المناهض للإسلام ومن ذلك على سبيل المثال الإسراع في قبول تركيا في الاتحاد ألأوروبي حتى ينفي عن نفسه كونه نادياً مسيحياً وأن ينكر أن أحد الأسباب الرئيسية لرفض تركيا كونها دولة مسلمة.

سادساً: توسع الدول الأوروبية وأمريكا بدرجة كبيرة في دعمهما المالي والمنهجي لجهود التنمية في بعض البلدان المنتجة للإرهاب، والإرهابيين مثل أفغانستان وأوزباكستان وباكستان واليمن والمغرب والعراق وغيرها من البلدان الإسلامية التي تواجه تحديات اقتصادية، إذ أن الإرهابيين ليسوا في الغالب فقراء أو غير متعلمين، لذا فإنهم يجيدون تجنيد السكان الأقل حظاً في بعض البلدان الإسلامية كقاعدة لهم وكقاعدة يعتمدون عليها في عملياتهم.

سابعاً: تُفعل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب سياسات تفضيلية واستراتيجيات واضحة وقوية ونشطة ومتكاملة لتعزيزي قوى الاستقرار في بلدان إسلامية رئيسة مثل إيران وباكستان والسعودية ومصر والعراق ولبنان وسوريا، وذلك عن طريق تجميع معلومات صحيحة عن الاتجاهات الداخلية السياسية والاجتماعية والأمنية في هذه البلدان.

ثامناً: يجب أن تدرك أوروبا وأمريكا أن اتباع بعض الأفراد للمنظمات الإرهابية والعمل معها، إنما يصدر عن سياسات أمريكية وأوروبية تجاه قضايا دولهم وعلى رأس ذلك دعم هذه السياسات المطلق لإسرائيل واحتلال أفغانستان والعراق وضرب ليبيا والسودان وحصارهما وتدمير لبنان ست مرات.

على أثر حادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أخذ العرب والمسلمون ولكل من له ملمح شرق أوسطي يتعرضون للترويع والترهيب في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقد رصدت بعض التقارير وقوع أكثر من ألف حادثة تصنف فيما يسمى (بجرائم الكراهية) ضد هؤلاء من قبل الأمريكيين والأوروبيين وعلى كل المستويات ولقد شملت هذه الجرائم أعمال القتل والعنف والتخريب والتهجمات الكلامية العنصرية إهانة المعتقدات الدينية إلى غير ذلك. وقد أصبح من المقبول والوارد عدداً كبيراً من الأمريكيين العرب والمسلمين قد بدأوا يشعرون بقلق واسع على أوضاعهم أوصل الكثيرين منهم أن يتحاشوا اللجوء إلى المراجع الرسمية لتلبية حاجاتهم وحتى أنهم بدأوا يفضلون حل قضاياهم خارج إطار المحاكم مع ما يعود عليهم ذلك من خسائر أو يؤجلون دعاواهم خوفاً من الانحياز ضدهم من قبل القضاة أو المحلفين[١]، ولذا فقد

(1) غلابرسو، وليم (٢٠٠١). الأمريكيون العرب يرون الخطر في المحاكم، نيويورك تايمز، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجأ العديد من العرب والمسلمين الأمريكيين إلى المحامين اليهود لضمان كسب قضاياهم، ويكشف تقرير اللجنة الأمريكية – العربية لمكافحة التمييز (ADC) (١٩٩٨-٢٠٠٢) عن الكثير من حالات تعرض هؤلاء العرب إلى ممارسات اضطهادية [١] عنصرية جرى مأسستها عبر قوانين تسمح باستعمال أدلة سرية في محاكم اللامواطنين، وإن كانوا مقيمين بصورة مشروعة واحتجازهم مدداً غير محددة. في الواقع فإن هذه الدلالات إنما تقدم صورة عن النظرة الغربية والأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تركته من تداعيات غيرت الكثير من بعض ملامح النظام الدولي الأحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأكد بصورة فعلية في حرب الخليج الثانية ١٩٩١.

من الملاحظ أن العلاقات العربية – الأمريكية قد دخلت مرحلة من الصدام على كل الأصعدة الفكرية والثقافية والدينية إلى جانب الصراع الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد بعض الدول العربية والإسلامية تحت حجة مقاومة الإرهاب، بل وأن هناك من يرى أن (عولمة) تنظيم القاعدة لذاته قد جاء لمواجهة العولمة الأمريكية التي استهدفت تكريس الدولة القائد على مستوى العالم. وفي هذا السياق فإن الإدارة الأمريكية لا تغفل أن الشرق الأوسط كان الطرف الأول في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهنا يجب القول بأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وعلى مدى نصف قرن، تساهم بشكل جدي في صياغة صورة جديدة لهذا الشرق، مع إقرارها أن الإبقاء على الوضع الحالي ربما يخدم مصلحتها ويمكنها من القضاء على الإرهاب عن طريق إنجاز عمليات استخبارية وتعاون في التدريبات الأمنية وبتدخلات غير مسبوقة في الشؤون التعليمية والاجتماعية والثقافية لشعوب المنطقة، وقد جاء ذلك عبر تكتيكات أمريكية ساعدتها فيها أوروبا، تبدو أنها أنواع من الحرب الباردة ضد الشرق الأوسط، تقوم على أسس تجفيف بؤر الإرهاب أعطيت فيها إسرائيل دوراً كبيراً وهذا يفسر ازدياد حدة العنف الإسرائيلي في فلسطين وفي لبنان، وهذه أول مرة منذ قيام إسرائيل تكون لأمريكا حرب في المنطقة في نفس الوقت الذي تكون فيه حرب لإسرائيل[٢].

إن هذه الحقيقة المستجدة تقطع تدريجياً المراهنة العربية السابقة على دور أمريكي أكثر نزاهة وأقل تحيزاً لإسرائيل، وذلك بعد أن فشل الطرف العربي من إقناع الولايات المتحدة الأمريكية أن مصالحها متفقة والمصالح العربية وبالتالي فإن عليها أن تفصل مصالحها عن

(1) غصن، غسان (٢٠٠٢). الاستشراق الأمريكي: العرب والمسلمون عرق إرهابي، شؤون الأوسط، العدد ١٠٥، ص٨٩.

(2) الهواري، أنور (٢٠٠٢). الشرق الأوسط: الحرب المزدوجة، السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٨، ص٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح الإسرائيلية على أساس أن تحيزها لإسرائيل هو من أكثر مصادر العداوة العربية لها كما أن من شأنه أن يضر بمصالحها، ومما أفقد هذه المراهنة قيمتها أنها كانت تقوم على أساس أن الدور الإسرائيلي لا بد وأن يضعف بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد أن أصبحت بعض الأنظمة العربية كمصر والعراق ودول الخليج ضمن فلك الصداقة العربية- الأمريكية، إلا أن تطورات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر وتنامي الحرب المزدوجة التي تخوضها الولايات المتحدة وأوروبا ضد العرب والمسلمين وازدياد الانحياز إلى جانب إسرائيل، جعلت الرهان العربي على الحياد الغربي – الأمريكي أمراً غير ذي صلاحية للاستخدام، بل وأن استمرار هذه الحرب المزدوجة (أمريكياً وإسرائيلياً)، إلى أمد طويل فلن تكون محاولات الدول العربية لطرح المفاضلة بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية معهم وبين مصالحها مع إسرائيل شيئاً غير قابل للتطبيق، خاصة وأن إسرائيل لا تزال الدولة الأقوى في دائرة التحالف الأمريكي- الخارجي، وهذا يعني أن كل المستجدات تشير إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة نظام إقليمي ذي انحياز أمريكي وقدرة إسرائيلية فاعلة وهذا أساس مشاريع الشرق الأوسط الجديدة التي برزت بقوة في المراحل الحديثة [١].

هكذا بدت الصورة للعلاقات العربية – الغربية بعد أن لعب الإرهاب دوراً بارزاً في تشكيلها منذ أن انتهت الحرب الباردة وفترة احتلال العراق وحصار ليبيا والسودان وتهديد سوريا وتدمير لبنان، حيث كانت الإسقاطات الغربية والأمريكية قد ساهمت في صياغة كثير من المفاهيم وعدّلت في بعضها وذلك نتيجة لصراعين الأول فكري قادته مكونات الدين والحضارة والثقافات العامة والثاني سياسي عسكري حركته محاولات الهيمنة والاستعمار الجديد القادم على صورة الاحتواء او الدفع نحو التبعية والربط بين الاقتصاديات، ومن هذه المفاهيم مفهوم الصدام والصراع والهيمنة والعولمة والدين. وفي محاولة من الغرب وأمريكا لإخفاء مقاصدهما جاءت الدعوات في بعض الأحيان على شكل المناداة بإقامة تعاون أو شراكة أو حوار أو تنسيق أمني إلا أن ذلك كله كان بمقاسات غربية وبدوافع يحكمها الحرص على المصالح. وظلت الأمور تسير على هذه الشاكلة حتى جاءت أحداث ١١ سبتمبر حيث انقلبت المعايير وأصبح الغرب أكثر شراسة في تعامله مع العرب وبدأ يضع أسساً جديدة لعلاقته معهم ومن ذلك الربط المباشر بين كل الأعمال الإرهابية والإسلام والعروبة والشرق أوسطية والاتهام دون دلائل وبالتالي شن

(1) صحيفة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٤/٦/٤، ص٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب العسكرية الاحتلالية والعمل على إخضاع كل الأوضاع لمقتضيات الأمن القومي الغربي ومتطلباته مع التركيز على التشويه المتعمد سواء للمفاهيم القومية أو الدينية[١].

*** أحداث ١١ سبتمبر والسياسات الأمريكية والصهيونية:**

في استطلاع أجرته صحيفة International Herald Tribune الأمريكية على عينة من قادة الرأي الأمريكية ونشرته في ٢٠٠١/١/٢٠ تبين أن (٧٠%) من أعضاء تلك العينة يؤكدون أن تأييد أمريكا لإسرائيل هو السبب الرئيس للكراهية التي يكنها "بعض الناس" للولايات المتحدة الأمريكية. ويؤكد (٣٥%) من هؤلاء أن أمريكا تبدو مفرطة في تأييدها لإسرائيل. لقد ظلّت إسرائيل تسعى إلى التشديد على الخطر الذي يشكله الإرهاب والذي تقول إنه ممثل فيما تسميه الأصولية الإسلامية على المصالح الأمريكية، وعلى أمن إسرائيل المرتبط بهذه المصالح. وقد أتبعت ذلك مجموعة من أساليب الدعاية والضغط التي تهيؤها لها علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حاول قادة إسرائيل السياسيون والفكريون والعسكريون تجنيد الولايات المتحدة وأوروبا في المعركة ضد هذه الأصولية، موهمين الطرفين أنها عدو أكبر من الحياة. [٢]

وفي هذه السياق انقسم المسؤولون الأمريكيون حيال إسرائيل إلى فئتين، منهم من يحاول إنكار أن يكون لإسرائيل دور مهم في تشكيل سياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلاميين، على اعتبار أن ما يحرك هذه السياسة هي اعتبارات المصالح القومية الأمريكية وليست اعتبارات المصالح الإسرائيلية أو حساباتها الخاصة، بالرغم من ذلك فإن عدداً آخر من هؤلاء المسؤولين وفي ذات الإدارة من يخالف ذلك الرأي ويقولون لقد تأثرنا بتعريف الإسرائيليين للإسلاميين. إن رأي إسرائيل في الأصولية الإسلامية يساهم إلى حد بعيد في تشكيل المدركات السياسية للمسؤولين الأمريكية حول هذه الظاهرة.

ومع مجيء إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن أوائل عام ٢٠٠٠ بلغت المواجهات ذروتها بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الجماعات الإسلامية التي تصفها "بالجماعات الإرهابية"[٣]. وقد ربطت، وبشكل مباشر، بين حركات المقاومة المسلحة وبين الإرهاب وبخاصة تلك الحركات المناوئة لإسرائيل. ويقول تقرير قدمه "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" إلى

---

(1) نعمان، عصام (٢٠٠٢). أمريكا والمسلمون: "مشكلة علاقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٨، أبريل، ص٩٠.

(2) جرجس، فواز (١٩٩٧). الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، ص٢١.

(3) Whitaker, Brian (2000), "Who Sank the Cole," Middle East International, No. 637, p.17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوش (الابن) في يناير ٢٠٠١ حول الاستراتيجيات والسياسات الواجب اتباعها في منطقة الشرق الأوسط "إن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تُعزل عن ديناميات عملية السلام في الشرق الأوسط، وأنه يجب العمل على تعزيز التعاون الدولي ضد الشبكات الإسلامية المتطرفة والعنيفة[١] .

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر جاءت سرعة اتخاذ الإدارة الأمريكية لقرار الحرب وتحديدها لهدف تلك الحرب ومكانها. وقد تطابق ذلك مع ما استقر في الإدراك السياسي الأمريكي من أن يكون الهدف الاول الجماعات المنظمة في مناطق الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوبها، بصفة خاصة، والعرب والمسلمين، بصفة عامة كونهم مصدر التهديد الإرهابي في ظل ما يسمى بالأصولية الإسلامية. [٢]

وبالرغم من أن استهداف الولايات المتحدة للحركات الإسلامية الناشطة ضدها عبر ما تسميه الحرب على الإرهاب، إنما يصب في مصلحتها المتمثلة في التخلص من تلك الجماعات التي ترى فيها قيداً على سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بتصورها لوضعها في إطار النظام الدولي الجديد، إلا أن هناك أطرافاً دولية أخرى مستفيدة من هذه الحرب الأمريكية، ومما لا شكّ فيه أن إسرائيل هي الأكثر استفادة بعد الولايات المتحدة، وذلك في ظل التطابق الشديد بين المصلحة والأسلوب الواجب اتباعه لدى الطرفين، هذا مع أن واشنطن تحاول عبثاً رفض الاعتراف أو الإقرار بهذا الربط، وقد أكد على سبيل المثال، جورد تينت مدير CIA السابق في تقريره الذي قدمه إلى لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي في السابع من فبراير عام ٢٠٠١م على أن تهديد الإرهاب (التطرف الإسلامي) للمصالح الأمريكية بسبب صداقتها لإسرائيل في حالة ازدياد[٣]، كما ورد في مقال لزبيغنو بريزنسكي* " أن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط هي الدافع الرئيسي للحقد والإرهاب الموجه ضدها وذلك في ظل الدعم الأمريكي لإسرائيل ومعاملتها للفلسطينيين.

---

(1) هيج، الكسندر، وآخرون (٢٠٠١). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (تقرير)، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٢، ص٢٤٥-٢٤٦.

(2) المراغي، محمود (٢٠٠٢). حرب الجلباب والصاروخ: وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، دار الشروق، القاهرة، ص٧ و ص ٤٩-٥٥. مصطفى، نادية، العدد الجديد وفكرة صراع الحضارات، موقع إسلام أون لاين:

ag 100/200. www.Islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article46-Cshtml

(3) Tenet, Jorge J (2001), "Osama Bin Laden as America's" Most Serious, Threat, Middle East Quarterly, Vol. III, No.,2, p.83.

* زيغنيو بريزنسكي(٢٠٠٢)، لماذا تستهدف أمريكا؟، صحيفة الحياة اللندنية، ص١٢، نقلاً عن نيويورك تايمز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا فإن السياسة الأمريكية تنظر إلى الإرهاب في الشرق الأوسط الممثل في الجماعات الإسلامية باعتباره تهديداً مباشراً لأمن إسرائيل الذي تعتبره الولايات المتحدة على رأس أهم مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، وقد لوحظ أن الإدارة الأمريكية، وبعد أحداث سبتمبر قد درجت على الإشارة، في خطابها السياسي المتعلق بمكافحة الإرهاب، إلى جماعات المقاومة الإسلامية المسلحة العاملة ضد إسرائيل، باعتبارها جماعات إرهابية، وقد بدأت بمحاربتها بكل الوسائل وقامت ببعض الإجراءات العقابية ضدها كضم أسمائها إلى القوائم الأمريكية للإرهاب. كما عملت على تضييق الخناق الاقتصادي عليها من خلال تجميد أرصدتها المالية في الولايات المتحدة وفي أوروبا وفي العديد من دول العالم الأخرى، وعلى سبيل المثال، فقد أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق في الاسبوع الأول بعد هجمات سبتمبر بأن حزب الله اللبناني يمثل تهديداً لمنطقة الشرق الأوسط،[١] وقد أضيف اسم الحزب إلى قائمة الجماعات الإرهابية رغم أن طبيعة نشاطه موجهة إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية.

وفي ٣٠ يناير ٢٠٠٢ أشار الرئيس بوش الابن في خطابه "حالة الاتحاد" إلى أنه بالرغم من القضاء على تنظيم القاعدة في أفغانستان، إلا أنه لا يزال هناك تنظيماً مشابهاً في اثنتي عشرة دولة، على الأقل، مؤكداً أن ثمة عالماً كاملاً تحت الأرض يضم مجموعات كحركة حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي تتحرك في الغابات والصحارى، كما تختبئ في مراكز المدن الكبرى[٢]. وهكذا بدأت الولايات المتحدة بتصعيد هجماتها وضغطها على الجماعات الإسلامية في فلسطين ولبنان عبر توجيه التهديدات المباشرة لها تارة، وعبر الضغط على الحكومة اللبنانية والسلطة الوطنية الفلسطينية، تارة أخرى.

بدأت إسرائيل بعد أحداث ١١ سبتمبر تصعيد تحريضها واستعدائها للولايات المتحدة على الحركات الإسلامية والإسلام بشكل عام، وقد أخذت تقوم بممارسات غير مبررة كإغلاقها ليلة وقع الهجمات لمجالها الجوي أمام الطائرات الأجنبية، ووضعها لسلاحها الجوي في حالة تأهب، فضلاً عن إغلاقها لحدودها البرية مع الأردن ومصر، في إطار ما اعتبرته تدابير أمنية، كما أعلنت أيضاً يوم الثاني عشر من سبتمبر ليلة حداد رسمي تضامناً مع الولايات المتحدة. وأخذ المسؤولون الإسرائيليون يصدرون التصريحات ضد المسلمين والعرب مستغلين تداعيات أحداث سبتمبر في تحقيق أغراضهم الخاصة، ففي حديث لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون أمام قادة الجاليات اليهودية الأمريكية بعد ساعتين من وقوع الهجمات قال: "إن كنتم

(1) صحيفة الأهرام (٢٠٠٢/١/٣١)، القاهرة، ص٢.

(2) السياغي، سامي محمد أحمد (٢٠٠٤). السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تواجهون بن لادن واحداً، فإننا نواجه نسخاً متعددة من بن لادن، فالشيخ ياسين هو بن لادن، وعرفات بن لادن، وقادة الجهاد الإسلامي بن لادن"[١]، كما بدأ نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق جولة على كل القنوات الأمريكية المتلفزة ليقول محرضاً الأمريكيين يؤسفني أن يحتاج العالم الحر كل هذه العدد من الضحايا لكي يتفهم حقيقة المعركة التي تخوضها إسرائيل في الشرق الأوسط باسم الحضارة الغربية والعالم المتنور في مواجهة قوى الشر والظلام ممثلة في قوى إسلامية متطرفة تريد أن تعيد العالم إلى العصور الوسطى، إنكم ستدركون سريعاً أن إسرائيل هي التي تخوض الحرب نيابة عن الغرب دفاعاً عن قيمه ومبادئه. أما وزير العدل الإسرائيلي السابق مائير شطريت فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين قال "ستدرك الدول التي تشكل منظومة العالم الحر عاجلاً أن عليها أن تشكر إسرائيل لأنها تتصدى لقوى الإسلام المتطرف، فإسرائيل خط المواجهة الأول في هذه المنطقة التي تحلم شعوبها أن تعود إلى أيام غابرة كان العرب والمسلمون يفرضون فيها الجزية على اليهود والمسيحيين".[٢]

(1) هيج، الكسندر، وآخرون، مرجع سابق، ص٢٤٦.
(2) السياغي، سامي محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العلاقات العربية – الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

يختلف تعريف المصالح سياسية عنه في منظور الولايات المتحدة الأمريكية منه في العالم العربي، حيث لا نستطيع القول إنّ العالم العربي يشكل وحدة سياسية مستقلة، أو على الأقل وحدة ذات سياسة خارجية واحدة يمكن الحديث عنها كوحدة مستقلة، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، التي بينت التجارب التاريخية على الأقل في العقود التي بدأت منذ الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية الآن بأنها ثابتة، إذ لا تختلف السياسة الخارجية في عهد أي رئيس أمريكي عن الآخر وخاصة ما يتعلق بالوطن العربي، وإن كانت بعض الوسائل تختلف من حين لآخر وهذا يعبر عن استمرار النهج الأمريكي وتعريف المصلحة الوطنية لها، بغض النظر عن الفرد الموجود في البيت الأبيض[١].

الولايات المتحدة والأصولية الإسلامية:

لقد أصبح المد الإسلامي عالمياً يشمل معظم العالم الإسلامي من السودان إلى اندونيسيا. وقد أدت الأحداث التي جرت في الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق وفي كوسوفو والبوسنة والهرسك وكشمير والجزائر إلى تعزيز المكانة الواسعة للدين الإسلامي في السياسة، فتأثير الإسلام على مر الأزمان كان قوياً وخاصة في الأوقات العصيبة في الشرق الأوسط، لقد شكلت الصحوة الإسلامية الإيديولوجية تحدياً لكل من الإيديولوجيات العلمانية وحكومات الدول الإسلامية عبر استخدام الأيديولوجية الإسلامية. فالأصولية الإسلامية كما ترى وجهة النظر الأمريكية قد صيغت في مقولات أخلاقية وأخرى سياسية مقابلة لها تعبر عن التعاطف الشعبي والإيمان بطريقة لم تستطع أية إيديولوجية قومية أو اشتراكية التعبير عنها حتى الآن وظهور الإسلام السياسي مرة أخرى كقوة مهيمنة على الساحة الإقليمية خلال عقد السبعينات والثمانينيات[٢].

---

(1) براون، لورا (٢٠٠٨). العلاقات العربية الأمريكية، حلقة دراسية، واشنطن: مجلة واشنطن، ص١١.
(2) اسبيزيتو، جون أل (١٩٩٦). الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، في فيبي مار ووليم لويس، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط عبد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص٢٣٢-٢٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الإسلام هو بديل أيديولوجي للعلمانية والقومية والرأسمالية الغربية والماركسية ويقوم الأساس الأيديولوجي للحركات الإسلامية على أسس عدة[١]:

أولاً: أن الإسلام هو طريق شامل للحياة، فهو مخطط شامل للحياة الشخصية فضلاً عن الدولة والمجتمع.

ثانياً: يعتبر التغريب أو تبني نماذج التنمية العلمانية الغربية (فصل الدين عن الدولة والرأسمالية المادية) سبب الآفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المسلم، وترى الحركات الإسلامية بأنه بالرغم من الأشكال الليبرالية لبعض حكومات الدول الإسلامية والفجوة الآخذة في الإتساع بين الأغنياء والفقراء، وفشل الكثير من الحكومات في محو الأمية والقضاء على الفقر، والتأثير السلبي للتحديات والتمدن في القيم العائلية والاجتماعية والعجز العسكري العربي في المواجهة مع إسرائيل فقد لفشل النخب الحاكمة في البلدان الإسلامية في تحسين أوضاع مجتمعاتهم. وبرغم أن عقود الاستقلال والتغريب والعلمنة أدت إلى حدوث تحولات إلا أن ذلك لم يخفف من المشاكل، ولم يغير من الطبيعة الاستبدادية لكثير من حكومات الدول الإسلامية.

ثالثاً: تعتقد الحركات الإسلامية أن استعادة السلطة والنجاح يتطلبان عودة إلى صراط الإسلام المستقيم، وهو البديل الإلهي لكل من الرأسمالية والماركسية.

رابعاً: إن إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية كمنهاج مقدس للمجتمع سوف يؤدي إلى نشوء مجتمع أكثر أخلاقية وعدالة.

خامساً: تؤمن هذه الحركات بأن من واجب جميع المسلمين التضحية والجهاد والاستشهاد في سبيل الله أياً كان حجم القوة التي تتآلب عليهم.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط الإيديولوجية الماركسية، ترى وجهة نظر أمريكية بأنه انتهى العدو التقليدي للولايات المتحدة والغرب وهو العدو الذي كانت الولايات المتحدة توظفه لتبرير الحشد العسكري الغربي ولما كانت الولايات المتحدة تحتاج إلى عدو خارجي لأداء تلك الوظيفة، فإن تيار الصحوة الإسلامية الذي اصطلح على تسميته بـ (الأصولية) قد برز باعتباره البديل المنطقي للعدو الشيوعي. وهكذا عملت الولايات المتحدة إلى استبدال عدو بآخر بعد أن حلت مرحلة جديدة. ولذلك يلاحظ أن التحالف الأمريكي – الأوروبي – الياباني الذي

(1) جندل، عبدالله (٢٠٠١). العلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة معلومات دولية، العدد٦٧، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشكل الركيزة الأساسية للهيمنة الأمريكية على العالم لم يتفكك غداة الانهيار السوفيتي فقد رأت الولايات المتحدة أنه يتوجب عليها استبدال خطر الشيوعية بذريعة استمرار التحالف ، فوجدت هذه الذريعة في الخطر الذي يشكله حسب زعمها العالم الإسلامي[١].

ويرى صامويل هنتجتون بأن هناك بعض العوامل التي زادت من الصراع بين الإسلام والغرب في أواخر القرن العشرين[٢]:

أولاً: خلق النمو السكاني الإسلامي أعداداً كبيرة من الشباب العاطلين والساخطين الذين أصبحوا مجندين للقضايا الإسلامية ويشكلون ضغطاً على المجتمعات المجاورة ويهاجرون إلى الغرب.

ثانياً: أعطت الصحوة الإسلامية ثقة متجددة للمسلمين في طبيعة وقدرة حضارتهم وقيمتهم المتميزة مقارنة بتلك التي لدى الغرب.

ثالثاً: جهود الغرب المستمرة لتعميم قيمه ومؤسساته من أجل الحفاظ على تفوقه العسكري والاقتصادي والتدخل في الصراعات في العالم الإسلامي ولد استياء شديداً بين المسلمين.

رابعاً سقوط الشيوعية أزال عدواً مشتركاً للغرب والإسلام وترك كلا منهما لكي يصبح الخطر المتصدر على الآخر.

خامساً: الاحتكاك المتزايد بين المسلمين والغربيين يثير في كل من الجانبين إحساساً بهويته الخاصة وكيف أنها مختلفة عن الآخر.

ويرى هنتجتون بأن أسباب الصراع بين الإسلام والغرب هي متجددة وفي نهاية القرن العشرين تتجدد الصحوة الإسلامية. ويصور أن هناك عداء إسلامياً للغرب يمكن مقارنته بالقلق المتزايد من "الخطر الإسلامي" والغرب يقرن قضية الإرهاب بالإسلام وأن هناك حرباً أو شبه حرب قد بدت فعلاً بين الإسلام والغرب بسبب أعمال العنف التي يصفها بالإرهاب الدولي، ويقول هنتجتون: "فإذا كان المسلمون يزعمون أن الغرب يحارب الإسلام، والغربيون يزعمون أن الإسلام يخلق الإرهاب، يصبح من المعقول أن نستنتج أن ما يدور شيء أشبه بالحرب إلى

---

(1) مثنى، علي حسين (٢٠٠٠). السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية، مع التركيز على نموذج العلاقات مع الحركة الإسلامية في السودان للفترة ١٩٨٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٣٥-٣٦.

(2) هنجتون، صامويل (١٩٩٨). صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب سطور، القاهرة، ص٣٣٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حد كبير"[١]، ويضيف "المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام: فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضآلة قوته[٢].

إلا أن موقف صناع القرار الأمريكان يختلف عن ذلك، فهم لا يعدون الإسلام بحد ذاته الخصم القادم للولايات المتحدة أو أنه يوجه لها أي تهديد ولكنهم يشددون على رفض التطرف والتعصب النابع من مصادر دينية أو علمانية على حد سواء وقد انصبت السياسة الأمريكية عن التأكيد على نقطتين هما[٣]:

١- التأكيد على احتواء التطرف والراديكالية.
٢- الخوف من أن التفاعل بين الإسلام والديمقراطية [٤].

وفي بداية الأمر تخوف صناع القرار الأمريكان من قيام إيران بتصدير ثورتها عام ١٩٧٩ بشكل سريع إلى الدول المجاورة عبر المحاكاة والإلهام بوقوعها قريباً وعندما لم يتحقق ذلك، بدأت المخاوف من الأمريكان تتجه نحو المدى الزمني الأطول متهمة إيران هذه المرة بتصدير ثورتها عن طريق العنف والتخريب وذلك من خلال تقديم العون إلى مجموعات في جميع أرجاء المنطقة مادياً وعسكرياً وفكرياً. مستغلة بذلك الضعف المحلي في الدول المحيطة بها ومساندة قوى المعارضة السياسي القائم على أسس إسلامية فيها عسكرياً ومادياً وفكرياً.

وأثارت الولايات المتحدة الاتهامات ضد السودان بشأن دعمه ومساندته للحركات الإسلامية وأن السودان يقوم بفتح معسكرات يتواجد فيها أعضاء من حركات إسلامية ينتمون إلى بلدان مختلفة، وذلك لتدريبهم على القيام بأعمال تستهدف تهديد الاستقرار في بلدانهم، إضافة إلى تقديم التسهيلات والدعم لأعضاء هذه الحركات، وكذلك قيام تعاون بين السودان وإيران في هذا الميدان[٥].

ومع نهاية الحرب البارد دخل مفهوم الثورة مرحلة جديدة، وبدا واضحاً أن الثورة التي تخشاها واشنطن، وكذلك العديد من الحكومات المحلية في العالم الإسلامي، هي وصول التيار

---

(1) هنجتون، صامويل،مرجع سابق ٣٣٩ .
(2) الشيشاني، مراد بطل (٢٠٠٨). أحداث ١١ سبتمبر وأثرها على المجتمعات العربية والحركات الإسلامية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص٩١.
(3) كيسنجر، هنري (٢٠٠٢). هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي،، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ص١٥٧.
(4) كونينجهام، ود، جوهر، حسن عبدالله (١٩٩٦). الأصولية الإسلامية ونظرية الدومينو، السياسة الدولية، العدد (١٢٥)، ص١٢-١٣.
(5) المهداوي، مثنى علي حسين ، مرجع سبق ذكره، ص٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي إلى السلطة من خلال القوات الشرعية والانتخابات، وبالتالي فرض برامجها وسياستها الخارجية. وقد كان ذلك واضحاً في الجزائر عام ١٩٩٢ وأصبح هناك خوف أمريكي من قيام حكومة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة مصر والأكثر من ذلك أن التصور الأمريكي حول قيام الثورة في العالم الإسلامي سواء أكانت سلمية عن طريق الانتخابات أم عن طريق العنف هي نتيجة طبيعية لأخطار خارجية متمثلة بالتحديد في دعم إيران والسودان لحركات المعارضة الإسلامية، وأن هذه المساعدات الخارجية هي التي مكنت تلك الجماعات الإسلامية من تنظيم نفسها والعمل بنجاح داخل دولها المعنية، وتزداد المخاوف الأمريكية من أن أية حركة في دولة إسلامية معنية سوف تولد حركة مشابهة في دولة إسلامية أخرى. وانطلاقاً من هذا المعنى يمكن القول أن أي شكل من أشكال التغيير السياسي داخل دولة ما في المنطقة الإسلامية سوف يؤثر على الدول المجاورة سواء أكن ذلك التغيير إسلامياً في خصائصه أم لم يكن كذلك. ويرى التصور الأمريكي بأنه كلما قامت هذه الحركات الإسلامية بمساعدة بعضها البعض عسكرياً وفكرياً ومالياً، فعندئذ تكون احتمالات تأثير التغيير السياسي في دولة ما على الدول الأخرى أرجح وأكبر ويرجع السبب في أهمية هذه العلاقة الارتباطية في ظل الإسلام السياسي إلى عاملين بارزين ويتمثل العامل الأول في القوة المتنامية للحركات المجاورة من خلال المساعدات المادية والعسكرية والفكرية سالفة الذكر، العامل الآخر فإن استخدام الحكومات لأساليب الاضطهاد المتزايد، ضد هذه الحركات قد يؤمن لها مناخاً ملائماً من التلاحم الفكري والتعاطف من قبل الحركات المماثلة في الدول الأخرى[١].

ولهذا يسود رأي في الولايات المتحدة بأنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تتبع بعض المساعدات التي من شأنها تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والديمقراطية كما يجب أن تمارس قدراً من الضغط المناسب على الحكومات التقليدية للاستجابة لمطالب مواطنيها والسماح بانتقال السلطة سلمياً بغض النظر عن شكلها وتكوينها، وعلى الرغم من أن هذه السياسة قد تسمح بوقوع عدد من الثورات الانتخابية التي قد تهيئ بدورها قيام بعض الحكومات الإسلامية، إلا أن مثل هذا التغيير سوف يكون من القنوات السلمية، ولكن على الطرف النقيض، إذا استمرت الولايات المتحدة بمساعدة الحكومات التقليدية للتمسك بالسلطة، وإن كان عن طريق اللجوء إلى القوة فعندئذ تزيد احتمالات قيام الثورات الإسلامية الدامية في المنطقة ويتسع نطاق تأثيرها إلى الدول المجاورة.

(1) كونينجهام، كارلا، و جوهر، حسن عبدالله، مرجع سابق، ص١٢-١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن السياسة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب في المنطقة هدفها طمأنة إسرائيل على أمنها وبقائها لأن أمنها ووجودها وبقاءها جزء من السلام الأمريكي – الأوروبي الغربي. وترى واشنطن وتل ابيب، في كل الفصائل غير الموافقة على عملية السلام منظمات إرهابية والغريب أن البيان الذي صدر عن مؤتمر قمة شرم الشيخ (مؤتمر قمة صانعي السلام في ١٩٩٦/٣/١٣) لم يطالب إسرائيل بوقفها للإرهاب ضد الفلسطينيين. وقامت الولايات المتحدة بحشد هائل من الدول الكبرى والدول العربية للحصول على شرعية ضد ما تطلق عليه الإرهاب[١].

إن خضوع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لعلاقتها الخاصة مع إسرائيل وعدم إيجاد سياسة متوازنة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وعدم التعامل مع جميع الفر قاء بإنصاف وتساوٍ كان دافعاً للتيارات الإسلامية للوقوف ضد السياسة الأمريكية. إذ يشعر هؤلاء بالإجحاف فيما تسكت الولايات المتحدة عن احتلال إسرائيل للأراضي العربي وعن رفضها للانسحاب منها وعن سياستها الاستيطانية وإحجامها عن انتقاد إسرائيل علانية وشجب السياسة الإسرائيلية كما تفعل الدول الأخرى[٢].

واتخذت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون خطوة في مطلع عام ١٩٩٥ تجاه ما سمي بالحملة الأمريكية ضد الإرهاب الإسلامي العالمي الذي يحاول حسب وجهة نظرها إعاقة السلام في الشرق الأوسط وتتمثل بالتوقيع على قرار رئاسي يقضي بتجميد أرصدة وممتلكات في البنوك لـ (١٢) منظمة (١٨) شخصية. كما يقضي القرار أيضاً بإيقاف أية عمليات تحويل مالية من أي شخص يقيم في الولايات المتحدة سواء أكان مواطناً أو طالباً إلى هذه المنظمات والشخصيات بما في ذلك التبرعات الخيرية المالية أو السلع أو الخدمات[٣].

وجاءت فكرة كلينتون على أن تحقيق السلام بين إسرائيل وجاراتها يشكل هدفاً رئيساً من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وأن حل هذا الصراع سيؤدي إلى إزالة مصدر هام من مصادر عدم الاستقرار في تلك البقعة من العالم التي لها فيها مصالح حيوية، وأن تحقيق السلام سيؤدي إلى ضمان أمن واستقرار إسرائيل وتقوية العلاقات الثنائية مع العالم العربي، ولهذا فإن أية محاولة لإعاقة عملية السلام في الشرق الأوسط عن طريق استخدام ما تسميه الإرهاب بواسطة المجموعات الرافضة لهذا السلام تعني تهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وهذا

---

(1) علوش، ناجي (١٩٩٦). إرهاب قمة مكافحة الإرهاب، "قضايا دولية"، الباكستان، العدد (٣٢٥) ، ص١٨-٩ .

(2) الأمين، فضيل (١٩٩٥). الحملة الأمريكية ضد الإرهاب الإسلامي العالمي، "قضايا دولية"، (٢٧٠ و ٢٧١)، ص٤-٥ .

(3) المرجع السابق، ص٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهديد للأمن القومي الأمريكي وسياستها الخارجية كما هو تهديدي للاقتصاد الأمريكي. وأن الإجراءات الأمريكية المتخذة في مطلع عام ١٩٩٥ موجهة ضد منظمات شكلت أو يمكن أن تشكل تهديداً لعملية السلام، ويمكن أن تقوم بعمليات عنف تهدف إلى إعاقة استقرار السلام في الشرق الأوسط[١].

أما ما يتعلق بالمصالح العربية فهي تتوزع حسب تصنيف هذه الدول من منظور الولايات المتحدة الأمريكية والتي سيتم مناقشتها لاحقاً في هذه الدراسة، لكن يبقى الأمر الأساسي في غياب الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة في معظم الأقطار العربية، بأن المصلحة الأولى والأخيرة للدول العربية من علاقات مع الولايات المتحدة أو مع غيرها هو المحافظة على الوضع الكائن، لذا فإن المصالح الأمريكية تتمثل بمصالح وطنية عليا بينما المصالح العربية تتمثل في المجمل في المصالح الفردية المرتبطة بأنظمة الحكم السائدة[٢].

والحديث عن مفهوم العلاقات العربية–الأمريكية يعتبر تناقضا في سلسلة المفاهيم ضمن الثقافة العربية السائدة في العلاقات الثنائية، فلا بد أن تمثل جانبين على الأقل حتى نسميها علاقة، فكيف يمكن لنا أن نحكم على دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تفعل ما تريد، والدول العربية تستجيب إما بالإكراه أو بالقوة، بأن مثل هذه العلاقة تسمى علاقة دولية بمفهوم العلاقات الدولية المبنية على الصورة المثالية التي تحترم أطراف العلاقة [٣].

وبغض النظر عما تقدم فإن الأدب الفكري السياسي يبين عدداً من المصالح المتعارف عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالوطن العربي ويمكن تلخيصها بالآتي[٤]:

- الحرص على عدم سيطرة أي دولة على النفط، ومنع أي هيمنة خارجية أو عربية على مصادره، وضمان تدفقه بأسعار معقولة للعالم الغربي والصناعي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ومنها اليابان.
- الإبقاء على الوضع الكائن من عدم استقرار سياسي، ومنع أي تقدم في مجال التنمية السياسية أو التنمية الاقتصادية قد يؤثر على زعزعة الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) الأمين، فضيل، مرجع سابق، ص٤–٥.
(2) جندل، عبدالله، مرجع سابق، ص٢٥.
(3) هالداي، فريد (٢٠٠٢). ١١ أيلول الأسباب والنتائج، بيروت: دار الساقي، ص٢٥.
(4) سلمان، عبد المالك (٢٠٠٨). العلاقات العربية الأمريكية بين التفاهم والإخضاع، القاهرة: الدار الجامعية، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حماية إسرائيل كحليف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط من أي خطر عربي أو خارجي قد يهدد وجودها[١].

- إن أي مراجعة عملية لتصريحات الرئيس الأمريكي وصناع القرار في الآونة الأخيرة مع مراقبة حثيثة لأنماط العلاقات العربية، خاصة بعد انتفاضة الأقصى يشير إلى أن مسألة النفط لم تعد الحلم الكبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تحصل على هذا النفط بالطرق المريحة، حيث أن الدول المصدرة لا تستطيع أن تبقى على قيد الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بدون عوائد النفط. وإن مسألة المحافظة على الوضع الكائن يثير الكثير من التساؤلات حول علاقة الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبناء عليه فإن تحقيق الهدفين الأوليين الآنفي الذكر يصب في خدمة الهدف الثالث بطرق مباشرة [٢].

*** التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر[٣]:**

يمكن القول إن طبيعة العلاقات الأمريكية العربية يحكمها طبيعة التصنيف الذي تحصل عليه الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المقياس الذي تتعامل به الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الدول. ويمكن تصنيف هذه الدول حسب الوصف الأمريكي إلى [٤]:

ميزت الولايات المتحدة بين الدول العربية من منظور مواقفها من الإرهاب: مع أو ضد وبالتالي حكمت سياستها الخارجية حيال أولويات مختلفة، مع ملاحظة ما يلي: أولاً، أن ثمة عوامل إضافية تحكمت في هذا التصنيف الثنائي (مع /ضد) وفرضت تصنيفات فرعية داخل كل فئة. من هذه العوامل درجة التهديد الذي تمثله الدولة (أ) أو (ب) أو (ج) بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، ومستوى التعاون بين كل دولة والولايات المتحدة وطبيعة علاقتها بها والتطور التاريخي لهذه العلاقة. وعلى هذا الأساس، أمكن التمييز في إطار الدول المناهضة للإرهاب بين تلك التي مثل موقفها المناهض للإرهاب– من المنظور الأمريكي – خطأ مستمراً في كل من سياستها الداخلية وسياستها الخارجية وأخرى انتقلت من مواقع دعم الإرهاب إلى موقع مكافحته بتأثير مجموعة من الضغوط، أبرزها التهديدات الأمريكية، ثانياً أنه من واقع التمييز السابق (بمستوييه الرئيسي والفرعي) بين دول إرهابية ودول غير إرهابية، اختلف موقف الولايات

(1) تلحمي، شبلي، (١٩٩٧). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط١، ص٦٤.
(2) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٣١.
(3) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٢٩.
(4) براون، لورا ، مرجع سابق، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة من حزمة الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل إرغام دولة على مقاومة الإرهـاب أو تشجيع أخرى على ذلك فإذا كان الحل العسكري قد فرض نفسه على العلاقة مع العراق، فإنه لم يكتسب الأولوية نفسها مع دول أخرى مثل سوريا ولبنان والصومال، على الرغم مـن تكـرار التلويح به بين حين وآخر. وإذا كانت التدابير الأمنية مثلت جوهر التوجيهات الأمريكية لـدول مثل اليمن والسودان، فإن قضية الإصلاح السياسي والتعليمي والمالي كانت القضية الأساسية فلا يوجد علاقة الولايات المتحدة بمصر وبلدان الخليج العربي، ثالثاً أن السياسة الأمريكية عبـرت بشكل عام عن درجة عالية من الاستمرارية تجاه كل مجموعة من الدول بعد ١١ أيلول مقارنـة بما قبله وإن كانت تفجيرات نيويورك وواشنطن قد سمحت بتجاوز تلك الـسياسة كثيـراً مـن الخطوط الحمراء.

في ضوء هذا الخلفية يمكن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كل من: الدول الـشريرة، والدول التائبة، والدول الصديقة[١].

الدول الشريرة:

هي دول التي تتهمها الولايات المتحدة إما بممارسة الإرهاب بنفسها، وإمـا بدعمـه ماديـاً ولوجستياً وعسكرياً، مع تفرقه واضحة بين وضع العراق من جهة، ووضع جميع الدول الشريرة الأخرى من جهة ثانية. ومثل هذه الدول عادة ما تكون مدرجة علـى قائمـة الـدول الراعيـة الإرهاب، وإن كان هذا لا يعني تطابقاً بالضرورة بين اتهام الولايات المتحـدة إحـدى الـدول بتسهيل الإرهاب، وتسجيلها في القائمة المذكورة، ومن ذلك أن الولايات المتحدة دأبت على نقـد كل من الصومال وسوريا ولبنان بعد ١١ أيلول بادعاء أنها توفر ملاذاً آمناً لجماعات إرهابيـة. لكن سوريا وحدها هي التي أدرجت على لائحة الإرهاب. وعلى صعيد آخر، فإن كلاً من ليبيـا والسودان هي من دول القائمة السوداء (مع كل من العراق وسوريا وكوريا الـشمالية وإيـران وكوبا). لكن الولايات المتحدة طورت سياستها حيالهما بشكل واضح ولعبت دوراً ملموساً فـي حل مشكلاتهما الداخلية وفي تعليق العقوبات الدولية المفروضة عليهما. وهذا الارتباك الواضـح في معايير التضامن والاستبعاد يثير مزيداً من الشكوك حول قوائم الإرهاب الأمريكية السنوية.

بالنسبة للعراق، إن التصعيد معه مثل خطاً أساسياً من خطوط تحرك إدارة الجمهوريـة لبوش (الابن) لجملة أسباب بعضها ذاتي، والآخر موضوعي، ولذلك فإنه عندما وقعت أحـداث ١١ أيلول سنحت الفرصة للولايات المتحدة لتصفية حسابها مع صدام حسين عن طريق محاولة اختلاق علاقة بينه وبين تلك الأحداث. فقيل تارة أن مسؤولاً عن المخابرات العراقية التقى مـع

(1) براون، لورا ، مرجع سابق، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد عطا المتهم أمريكياً بالتفجيرات، في براغ، لكن السلطات التشيكية نفت ذلك، وأكدت أن محمد عطا الذي التقاه المسؤول العراقي ليس هو نفسه الشخص المطلوب[١]. ثم قيل إن العراق موّل التفجيرات، وهي رواية إسرائيلية المنشأ تعذر إثباتها في ضوء خضوع الموارد النفطية العراقية لرقابة لجنة العقوبات الدولية التابعة للأمم المتحدة[٢]. كما تردد أن العراق أقام معسكرات لتدريب إرهابيين في الصومال، وأخرى لعناصر من تنظيم القاعدة قرب بغداد، وبدا الاتهام مذهلاً مع اختراق المخابرات الأمريكية مختلف نظم الاتصالات العراقية. وقيل أخيراً أن للعراق يداً في إرسال طرود الجمرة الخبيثة التي اجتاحت الولايات المتحدة، وأشاعت الفزع من احتمال التعرض لحرب كيميائية، لكن تبين لاحقاً أن الميكروب القاتل تم تصنيعه محلياً. وعندما فشلت كل محاولة لتوريط العراق في أحداث أيلول وتوابعها، عادت الولايات المتحدة إلى تحريك ملف التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، على أساس أنه من غير المؤكد أن العراق لم يطوّر تلك الأسلحة منذ عام ١٩٩٨ عندما رفض عودة المفتشين الدوليين. وزادت أن هذه الأسلحة قد تسقط في يد أي تنظيم من التنظيمات الإرهابية، وأن العراق سبق أن استخدم تلك الأسلحة ضد الأكراد في عام ١٩٨٨.

وفي هذا السياق، جاءت تصريحات الرئيس بوش والمحيطين به وتحذيراتهم من أنه لم يمتثل العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ لعام ١٩٩٩ والخاص بتشكيل لجنة جديدة للتفتيش على أسلحته، وإن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين. فلقد ألمح بوش (الابن) إلى أن القوات الأمريكية ربما تتدخل في "مكان آخر غير أفغانستان". وسبقه إلى المعنى نفسه العديد من رموز اليمين المحافظ الجديد، ومنهم جوزيف ليبرمان عضو الكونغرس الذي أكد على ضرورة تنحية صدام حسين عن السلطة "قبل أن يتمكن من مهاجمة الأمريكيين بأسلحة الدمار الشامل وتمنى ماكين وهو عضو آخر من أعضاء الكونغرس، عندما كان يراقب الطائرات الأمريكية المتجهة إلى أفغانستان، أن تكون طلعتها القادمة على بغداد، حتى إذا ما القى بوش خطابه السنوي عن حالة الاتحاد في ٢٠٠٢/١/٢٩، كان ذلك إيذاناً بفتح صفحة جديدة من صفحات المواجهة مع العراق.

قرار الإطاحة بالرئيس العراقي قد سبق إذا أحداث أيلول ولم يتحدد بها، وضاقت من حوله الخلافات المضمونية بين أعضاء النخبة مع وجود خلافات فرعية أقل أهمية تتصل بتفاصيل مثل: توقيت تنفيذ القرار وسيناريوهاته وآلياته. فلقد لعبت الخارجية الأمريكية دوراً في تأجيل إطاحة صدام حسين– التي كانت تتعجلها وزارة الدفاع – مرتين. المرة الأولى عندما كان

(1) الحياة: ٢٠٠١/٩/٢٠ و ٢٠٠١/١٢/١٩.
(2) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٣١-٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك اتجاه لضرب العراق بالتزامن مع قصف أفغانستان. والمرة الثانية بعد الاجتياح الإسرائيلي لأراضي السلطة الفلسطينية في ٩ آذار ٢٠٠٢. فمن ناحية أولى، رأى كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق أن ضرب العراق مع أفغانستان يشتت الهدف من الحرب ويضعف من تماسك التحالف الدولي، وبخاصة مع تزايد المعارضة لمثل هذا الإجراء. لكنه احتفظ لبلاده بـ "حق تركيز اهتمامها على العراق بعد إنجاز حملتها على أفغانستان"[١] ومن ناحية أخرى عندما بدا أن الظروف في أفغانستان تمكن الولايات المتحدة من إعمال هذا "الحق"، كانت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد بدأت تفرض قيوداً من نوع آخر. فلقد كان انهيار مقاومة تنظيم القاعدة وحركة طالبان بأسرع مما توقعت الولايات المتحدة، داعياً لتجدد الحديث عن خيار ضرب العراق، وفي هذا السياق، زار تشيني تسع دول عربية لتسويق الفكرة، ولكن هذه الدول لم تفهم التذرع بأسلحة العراق والسكوت عن أسلحة إسرائيل الأكثر تطوراً بما لا يقاس، وأهم من ذلك أنها، وإن لمن تتعاطف بشكل شخصي مع نظام الرئيس صدام حسين، إلا أنها لم تكن راضية عن إطاحته من الخارج، وكانت تجد فيه عدواناً سافراً على دولة ذات سيادة، وأضيفت إلى هذه الأسباب العامة، أسباب تخص كل دولة عربية على حدة، منها مستوى العلاقات التجارية مع العراق، أو العمالة العراقية الوافدة، أو الحدود المشتركة أو الخطر التركي.. الخ، لذلك فشلت جولة تشيني في تحقيق أهدافها، وكان الموقف الرسمي العراقي- وبغض النظر عن دوافعه الحقيقية- كان في واقع الأمر دون مستوى الموقف الشعبي العربي، وإزاء ذلك اضطر بوش إلى تأجيل قرار ضرب العراق. وأيدته في موقفه بعض القيادات العسكرية، ومنها القيادة المركزية للشرق الأوسط ورئيس الأركان ونائبه وقائد القوات البحرية والبرية، وإن انطلقت في حساباتها من اعتبارات أمنية بحتة. فلقد كانت ترى أنه من غير المناسب فتح جبهة مع العراق، وفي الوقت الذي لم تحسن فيه الأمور على الجبهة الأفغانية.

تبقى النقطة الخاصة بسيناريوهات تغيير النظام، وقد تعددت كان أحد هذه السيناريوهات إقامة دولة فدرالية من ثلاث ولايات شمالية (كردية) وسطى (عربية) وجنوبية (شيعية)، ويتمتع كل منها بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونه الداخلية[٢]. وهذا السيناريو ليس جديداً، فهو مطروح على كل الدول ذات التعددية الإثنية، لكنه يصطدم بتحفظات الجيران عليه، وآخرها تكتل ثلاث منها (تركيا – سوريا- إيران) في مواجهته أو ما شابهه. سيناريو آخر يقوم على توطين اللاجئين الفلسطينيين في كردستان العراقية بعد إقامة نظام موالٍ في العاصمة بغداد. وهذا بدوره ليس بالسيناريو الجديد فهو مطروح كبديل ضمن بدائل أخرى – منها توطين اللاجئين في

(1) جهاد الخازن، "عيون وآذان"، الحياة، ٢٠٠٢/٥/٣٠.
(2) الحياة: ٢٠٠١/٥/١٩٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن – لحل مشكلة إسرائيل على حساب الدول العربية. وهو كسابقه محفوف بعقبات مماثلة وأكثر، سواء بالنظر إلى الموقف العربي المعروف سلفاً من توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم أو من حيث الاستخفاف الشديد الذي يتعامل به مع الطرفين الفلسطيني والكردي، أو لجهة تجاهله مخاوف الجيران من تكثيف الوجود الحربي على الحدود[١]. وفي التفكير في أي من السيناريوهين المذكورين – أو ربما في سيناريوهات أخرى بديلة – تفضل وزارة الدفاع الأمريكية التنسيق مع المؤتمر الوطني العراقي الذي تأسس عام ١٩٩٢ من خلال قناة يفتحها ريتشارد بيرل مع أحمد الجلبي زعيم المؤتمر، وانطلاقاً من أن هذا المؤتمر شكل التجمع الأهم لقوى المعارضة العراقية، لكن خروج أطراف رئيسية من هذا المؤتمر (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والحزب الشيوعي، والكتلة الإسلامية) [٢]، واتهامه بتبديد أموال، كان مبرراً لأن تفضل وزارة الخارجية الرهان على مجموعة الأربعة المشكلة من الحزبين الكرديين، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحركة الوفاق الوطني. وإن كانت هذه القوى ذاتها تختلف في ما بينها اختلافات سياسية وأيديولوجية جمّة[٣].

أما فيما يخص ما تبقى من دول شريرة كالصومال وسوريا ولبنان، فلقد تعرضت ثلاثتها لتهديدات أمريكية بتوسيع نطاق الحملة على الإرهاب لتشملها بشكل أو بآخر.فبعد أن حسمت الولايات المتحدة مسؤولية تنظيم القاعدة وحركة طالبان عن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لوحت باحتمال ضرب الصومال على أساس أنه يأوي بعض أعضاء من تنظيم القاعدة. وتطوع مجلس الإنقاذ والمصالحة الصومالي باتهام الحكومة الوطنية الصومالية بالتعاون مع تنظيم الاتحاد الإسلامي، وفي إطار التنافس بين المجلس والحكومة، وعلى كسب الشرعية الدولية والتودد إلى الولايات المتحدة التي أدرجت هذا التنظيم على لوائح الإرهاب. لكن اعتبارات عديدة أدت إلى ضبط الموقف الأمريكي واحتفظت برد فعله عند حده الأدنى، أي من خلال تنظيم دوريات للمراقبة البحرية بمشاركة بريطانية – فرنسية – ألمانية، للتأكد من عدم تسلل أي من أنصار بن لادن إلى الصومال، والقيام باستطلاع جوي متكرر بمشاركة بريطانية لمسح الأجواء الصومالية. ويمكن القول إن أحد الاعتبارات المشار إليها كان هو الخبرة الأمريكية – الصومالية (١٩٩٢-١٩٩٤)، وحرص الولايات المتحدة على عدم التورط مجدداً في الصومال إلا في ظروف تكون آمنة ضد أهداف تبدو محددة، اعتبار آخر وهو استعداد القوتين الأساسيتين في الصومال، أي الحكومة والمجلس، لتقديم كل عون ممكن للولايات

(1) صلاح، خالد (٢٠٠٢). حكومة عميلة في بغداد وتوطين الفلسطينيين في كردستان" الأهرام العربي، ص١٤-١٥.
(2) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠١، ص٣٣١.
(3) حقوق المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص٢٥، والحياة، ٢٠٠٢/٦/١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة، كما سلف القول، في حملتها ضد الإرهاب، وفي هذا الإطار اتفقت الولايات المتحدة مع الحكومة الانتقالية على تشكيل لجنة مشتركة تتقصى حقيقة دور بعض المؤسسات المالية الصومالية في تمويل النشاط الإرهابي، علماً بأن الولايات المتحدة جمّدت من جانبها أموال شركة البركات الإسلامية[١]. وأشارت مصادر أخرى إلى منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية من المجلس لاستخدام ميناء بربرة ومطارها لخدمة قواتها العاملة في القرن الأفريقي[٢]. أما الاعتبار الثالث والأخير، فهو الخوف من تداعيات التداخل في الصومال، بتعميق حال الفوضى السائدة، بحيث تقترن تصفية خلايا الإرهاب بتهيئة البيئة لتكوين المزيد منها.

واختلف الموقف الأمريكي مع كل من سوريا ولبنان عنه تجاه الصومال، وذلك أن الاتهامات الأمريكية لكلتا الدولتين انصبت على جوهر موقفهما من الصراع العربي –الإسرائيلي وتطوراته. فمن جهة تستضيف سوريا بعض المنظمات الفلسطينية المصنفة إرهابية، ومن جهة أخرى قام حزب الله بدور أساسي في تحرير جنوب لبنان، وهو بدوره من تنظيمات إرهابية في القائمة الأمريكية، ومدعوم من كل من سوريا ولبنان، وبالتالي تعاملت الولايات المتحدة مع استعداد هاتين الدولتين العربيتين لمساندة جهودها في مكافحة الإرهاب، باعتبار أنه استعداد جيد، وإن يكن غير كاف، وذلك على أساس أنه لا يمكن لدولة مثل سوريا أن تشجب نوعاً من الإرهاب (أي إرهاب القاعدة وطالبان) وتدعم آخر (أي حركات التحرر الوطني في فلسطين ولبنان) على حد تعبير كولن باول[٣]. وحمل المعنى نفسه تصريح نائبه أرميتاج وإن مضي خطة أبعد بالتلويح بضربة محتملة لسوريا، فبادرت سوريا بالضغط على حزب الله لوقف التصعيد على جبهة الجنوب اللبناني، وشاركتها في ذلك إيران التي زار وزير خارجيتها لبنان والتقى قيادة الحزب فيه. كما شاركت في اجتماع شرم الشيخ مع الرئيس مبارك والأمير عبدالله، وصدر عن الاجتماع تصريح يدين "كافة أشكال العنف"، وهذه صيغة فضفاضة سمحت لكل طرف بأن يفسرها حسب هواه، ففهم أن نشاط الانتفاضة جزء من العنف المدان، فيما أكدت سوريا أن موقفها من مشروعية مقاومة الاحتلال ظل على حاله. حتى إذا ما ألقى بوش خطابه في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢ بدا أنه ربما لن تتمكن سوريا في المستقبل من المحافظة على جوهر موقفها التوفيقي.

الدول التائبة:

---

(1) حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، ص٢٤.
(2) حمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠١). ضرب الصومال ثأر أم مكافحة الإرهاب، الأهرام، ص٣٣.
(3) الحياة، ٢٠٠١/٩/٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي دول كانت الولايات المتحدة قد أخضعتها لعقوبات دولية، أو هددتها بعمل عسكري قبل ١١ أيلول بسبب اتهامها بممارسة الإرهاب او التساهل معه. ثم عادت وغيرت سياستها حيالها بسبب تعاونها في مكافحة هذا الإرهاب سواء قبل أحداث ١١ أيلول أو بشكل أوضح بعدها. ومثل هذا التطور نقل الدول التائبة في إطار الحرب من موقع الهدف إلى منزلة الشريك، وحكم السياسة الأمريكية تجاه ثلاثة دول (اليمن– السودان – ليبيا)[١].

كان تحسن العلاقات الأمريكية – اليمنية قد بدأ في أعقاب انتهاء الحرب الأهلية في اليمن في عام ١٩٩٤، وجاء في إطار رغبة الرئيس علي عبدالله صالح فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة بعد الآثار التي خلفتها حرب الخليج، وهي حرب وقف فيها اليمن خلف العراق. وارتبط هذا التطور في الوقت نفسه بحرص الولايات المتحدة على تطوير وضعها في منطقة الخليج، واقترن بزيادة الكشوف النفطية في اليمن. وفي هذا السياق، تم منح الولايات المتحدة تسهيلات بحرية في جزيرة سوقطرة، ثم تبين امتداد هذه التسهيلات إلى ميناء عدن بعد تفجير المدمرة الأمريكية كول، لكن الواقعة الأخيرة نفسها كانت فرصة لتكثيف الوجود الأمريكي في اليمن للإشراف على التحقيق مع العناصر المشتبه في تورطها في الحادث، وهو إشراف اضطر إليها اليمن اتقاء لضربة عسكرية أمريكية بدت وشيكة، لكنه احرجه حرجاً بالغاً مع قبائله وتياراته الدينية المتشددة.

وعندما وقعت أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ دخل التعاون الأمني بين البلدين طوراً جديداً وصفه رئيس مجلس الشورى اليمني بأنه "كامل". كما اتخذه كولن باول نموذجاً للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، عندما أثنى في تقديمه التقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن الإرهاب في عام ٢٠٠١ على عمل اليمن مع الولايات المتحدة من أجل "اجتثاث خلايا القاعدة والتأكد من أن اليمن لا يستخدم كقاعدة للعمليات الإرهابية"، ولم يشمل بالثناء نفسه سوى دولتين أخريين هما جورجيا والفلبين[٢]. واتخذ التعاون الذي أشار إليه باول وأكده اليمن أكثر من مستوى، منها تقديم الولايات المتحدة قوائم مطلوبين كانت أساساً لحملة اعتقالات واسعة وضعت السلطة اليمنية أحياناً في مواجهة مسلحة مع القبائل، وإيفاد "خبراء" لتدريب الكوادر اليمنية على مكافحة الإرهاب، وهو ما نفاه علي عبدالله صالح بداية على أساس أنه كفيل بحربه مع الإرهاب، ثم عاد وقلل من الأهمية العددية لهؤلاء الخبراء، وتزويد اليمن بمجموعة من المعدات

(1) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠١، ص٣٣٣.
(2) Annual Tourism Report, p.1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإلكترونية لمراقبة منافذه الحدودية [١]، وتطبيق نظام خاص لفحص أوراق المسافرين أشبه بنظيره المطبق في باكستان والذي يربط الدائرة الجمركية للدولة بوكالة المخابرات المركزية.

وارتبط الانفتاح الأمريكي على السودان بانهيار التحالف السياسي بين الرئيس عمر البشير والدكتور حسن الترابي، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة فرصة مناسبة لتفكيك النظام الديني السوداني. على صعيد آخر كان السودان قد أعرب عن استعداده للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب حتى قبل أحداث أيلول، وأكدت الولايات المتحدة أنها تلقت منه معلومات مهمة تخص النشاط السابق لبن لادن وتنظيم القاعدة على أراضيه، تضاف إلى ذلك ضغوط شركات النفط الأمريكية على بوش (الابن) من أجل دخول السوق السودانية ومنافسة الشركات الغربية والصينية فيها. وتلك الاعتبارات كانت تحت نظر الإدارة الأمريكية عندما تسلمت السلطة في عام ٢٠٠١. لكن في الوقت نفسه كان أمامها الاعتبار المهم الخاص بموقف اليمين المحافظ الجديد النافذ فيها، وكان هذا الموقف يتحفظ على أي تقارب مع السودان على خلفية اضطهاده المسحيين في الجنوب، وقد سبقت الإشارة إلى اهتمام هذا التيار بقضية الحريات الدينية بشكل عام. ولذلك عندما قرر بوش مكافأة النظام في الجنوب وأعلن الرئيس هذه الخطوة في ٢٠٠١/٩/٦ أي قبل أربعة أيام من أحداث أيلول الشهيرة، وبعد حلول اليوم التاسع من ايلول نفسه التزم السودان بدعم الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب[٢].

وفي هذا السياق، تقدم مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون أفريقيا بخطة لحل مشكلة الجنوب، تبدأ بوقف إطلاق النار في جبال النوبا وتحيطه بالمراقبة الدولية، وتوفر ممرات آمنة لتدفق مواد الإغاثة للسكان، وتمنع قصف الأهداف المدنية وخطف الجنوبيين واسترقاقهم[٣]، ووافق السودان على الخطة بعد تحفظ لم يدم طويلاً على منع قصف المدنيين استناداً إلى أن المنشآت النفطية التي يقصفها الجنوبيون فيها مدنيون. والتزمت الولايات المتحدة بتمويل المراقبة الدولية لوقف إطلاق النار بمبلغ خمسة ملايين دولار[٤]، وتعهدت بتعميم الخطة في حال نجحت في تهدئة أوضاع النوبا. ثم تم التوصل إلى إتفاق لاحق بين الحكومة وحركة غارنغ يعطي الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات[٥]. على صعيد آخر قللت

(1) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، ص٢٥٤-٢٥٩؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠١، ص٣٣٣؛ الحياة: ٢٠٠١/٩/١٩؛ ٢٠٠٢/٩/٢٢؛ ٢٠٠١/٩/٢٧؛ ٢٠٠٢/٤/٩، و٢٠٠٢/٥/١٠.

(2) الحياة: ٢٠٠١/٩/٢٠؛ ٢٠٠١/٩/٢٤، و ٢٠٠١/٩/٢٦.

(3) رسلان، هاني (٢٠٠٢). مهمة دانفورث: مال الذي تطرحه واشنطن على الحكومة السودانية؟" ملف الأهرام الإستراتيجي، السنة ٨، العدد ٨٨، ص٤١-٤٢.

(4) الحياة ٢٠٠٢/٣/١٠.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ٢٠٠١، ص ١٣٥-١٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة من أهمية اتهام السودان بممارسة الرق واعتبرت أنه، مع صحته فيه من المبالغة أكثر مما فيه من الحقيقة وعارض الرئيس بوش شخصياً أحد بنود مشروع قرار نظره الكونغرس كان يقضي بالمعاقبة على الاستثمار في السودان[١]. وامتنع المندوب الأمريكي في مجلس الأمن عن استخدام حق الفيتو ضد قرار تعليق العقوبات الدولية المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦، واكتفى بالامتناع عن التصويت، مع الإبقاء على العقوبات الأمريكية. وساهمت الولايات المتحدة في تهدئة مشكلات السودان مع دول جواره، وإن تم ذلك بتنازلات كبيرة من طرفه، شملت إعطاء القوات الأوغندية حق تعقب قوات جيش الرب المتمرد عليها لمسافة ١٠٠ كم داخل الاراضي السودانية. كما شملت تزويد إثيوبيا بالنفط وتقديم تسهيلات بحرية لها.

أما فيما يخص ليبيا، فلقد بدا اقتراب الولايات المتحدة منها أبطأ مقارنة بتقاربها مع كل من اليمن والسودان، فتاريخ التوتر في العلاقات الليبية- الأمريكية أبعد، جاء الإنتفاح الليبي على الخارج منذ منتصف التسعينيات، وكان من أبرز دلائل الإنفتاح انتقال نظام العقيد القذافي من دعم منظمات وُصفت بالإرهاب كجيش التحرير الإيرلندي وجماعة أبو سياف الفيليبينية وبعض منظمات المقاومة الفلسطينية، إلى التوسط لحل مشاكل الغرب نفسه مع الإرهاب. وبرز دور نجل العقيد بوجه خاص في تسوية قضية الرهائن من جماعة أبو سياف، وليس أقل أهمية من ذلك قبول النظام تسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكربي للمثول أمام محكمة استكتلندية. وشهد عام ٢٠٠٢ تحديداً الحكم بتبرئة أحدهما وسجن الآخر. وجاء ذلك متمماً لمحاكمات أخرى مماثلة لمواطنين ليبيين اتهموا بإسقاط طائرة فرنسية فوق صحراء النيجر وتفجير ملهى ليلي في برلين. وفي أعقاب ١١ أيلول ٢٠٠١ نظمت الجماهيرية الليبية حملة اعتقالات واسعة لأشخاص اتهموا بالإنتماء لتنظيم الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تدرجها الولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية. لكن على الرغم من أن المساعي الحميدة المشار إليها أبعدت الشر عن ليبيا وأمنتها من مرحلة ثانية أو ثالثة من الحرب على الإرهاب، إلا أنها لم تكن كافية لرفع العقوبات الدولية المفروضة عليها، فمن ناحية علقت العقوبات الدولية على ليبيا ولم ترفع بسبب استمرار الخلاف حول بعض التفاصيل المتعلقة بتسوية قضية لوكربي والخاصة بتعويض أسر الضحايا وتحمل نفقات المحاكمة والإقرار بالمسؤولية عن الحادث ومن ناحية أخرى ما زالت ليبيا تخضع رسمياً لأحكام قانون (داماتو) الذي كان النائب الجمهوري ورئيس لجنة البنوك ألفونس داماتو قد تقدم به للكونغرس في عام ١٩٩٤، ويقضي بحظر الاستثمار الغربي في قطاع النفط والغاز في

(1) علي، خالد محمد (٢٠٠٢). جارانج يحرض واشنطن ضد الحكومة السودانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل من ليبيا وإيران بما يزيد على (٤٠) مليون دولار. وإن تعرض القانون فعلياً لخروقات كثيرة[١].

الدول الصديقة:

هي الدول التي يمكن تعريفها بأنها تلك الدول التي كان يتوقع أن يعتمد عليها بشكل أساسي في دعم الجهود الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب بحكم عوامل متعددة. البعض من هذه العوامل يتعلق بطبيعة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر يرتبط بظروفها الداخلية وتعرضها هي نفسها لمشاكل مبعثها جماعات وتيارات دينية متشددة. لكن المفارقة التي كشفت عنها أحداث أيلول ٢٠٠١ أن الصديقين الأهم للولايات المتحدة على المستويين العربي والإسلامي – مصر والسعودية – كانا هما اللذان قدما العناصر المدبرة للهجمات وبعض أبرز منفذيها، حسب الرواية الأمريكية. فزعيم تنظيم القاعدة هو السعودي أسامة بن لادن وساعده الأيمن هو المصري أيمن الظواهري. والمتهم الأول في القضية هو المصري محمد عطا و ١٥ من إجمالي ١٩ متهماً فيها يحملون الجنسية السعودية[٢].وعلى الرغم من أن قائمة الاتهام طالت كثيرين، إلا أنها ظلت تحتفظ بظل خليجي سعودي بالأساس – مصري واضح.

وبالتناقض مع قضية الديمقراطية أثير موضوع التضييق على أنشطة الجمعيات الخيرية، واحتل موقعاً متقدماً من اهتمامات بوش ومن حوله. فلقد تقدمت الولايات المتحدة إلى السعودية بلوائح ضمت جمعيات خيرية متهمة بتمويل الإرهاب والإرهابيين، وطالبتها بتجميد أموالها إعمالاً لقرار الأمم المتحدة رقم (١٣٧٣)، وبلغ عدد الجمعيات التي خضعت لإجراءات سعودية من هذا القبيل نحو (١٥٠) جمعية خيرية، علماً بأن مجموع هذه الجمعيات في المملكة العربية السعودية لا يزيد على (٢٣١) جمعية، وتكرر ما حدث في السعودية مع دول الخليج الأخرى، وتوالى إصدار القوانين (في الإمارات) أو القرارات (في الكويت) أو التعميمات (في قطر)

(1) حنفي، خالد (٢٠٠٢). لماذا خرجت ليبيا من محور الشر؟"، ملف الأهرام الإستراتيجي، السنة ٨، العدد ٨٨، ص٤٥-٤٦؛ عرض، طارق (٢٠٠١)، العلاقات العربية – الأمريكية في التسعينيات،" ص١٦٨-١٦٩؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان حقوق الإنسان في الوطن العربي، ص٢١٠؛ تشوسودوفيسكي، ميشيل (٢٠٠٢). عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى (القاهرة: منشورات سطور) ص٣٠، والحياة ٢٠٠٢/٥/٣١.

(2) في تحليل العلاقات الأمريكية بكل من مصر والسعودية بعد أحداث ١١أيلول /سبتمبر، انظر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي لعام ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمكافحة غسل الأموال ومعاقبة جمعيات خيرية [١]، وفي السياق نفسه تكررت زيارات مسؤولين أمريكيين إلى منطقة الخليج للتعرف عن قرب على التقدم في إحكام الرقابة المالية على المجتمع المدني، والتأكد من أن المال الخليجي لا يذهب إلى بن لادن أو من شابهه، وكان بين هؤلاء وزير الخزانة جون أونيل ومسؤولون من الخارجية وآخرون من الكونغرس[٢].

ترافق ذلك كله وتزامن مع انهمار قوائم المطلوبين على السلطات الخليجية، والسعودية منها بالذات. وكان شديد الإثارة ما عُرف في شهر واحد- هو شهر حزيران ٢٠٠٢- عن أن المملكة اعتقلت (١٣) شخصاً من مواطنيها بتهمة الانتماء لتنظمي القاعدة. وتقدمت إلى الانتربول بقائمة ضمت (٧٥٠) مواطناً آخرين متهمين بالتهمة ذاتها. وتسلمت مواطناً سودانياً من السودان كان قد تورط في إطلاق صاروخ على طائرة أمريكية في أيار ٢٠٠٢ وإن لم يعلن عن النبأ في حينه. وحققت مع ثلاثة من مواطنيها في بدايات قضية كبرى في المغرب حول علاقة خلية إسلامية ببن لادن[٣]. وبقدر ما لفتت تلك التحركات النظر إلى أبعاد التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وفي ما بين الدول العربية وبعضها البعض، فإنها أثارت القلق حول الإنعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على التطور الديمقراطي في المنطقة.

وعلى غرار قضية الديمقراطية، لم تكن قضية إصلاح مناهج التعليم حديثة، فلقد ارتبطت إثارتها بنشر ما يعرف بثقافة السلام التي تبنتها اليونسكو منذ عام ١٩٧٤، إذ دعت ثقافة السلام إلى توظيف التعليم في نشر مفاهيم التسامح والتعاون والسلام الدولي. واقترنت الدعوة لها باتخاذ سلسلة من الإجراءات آخرها اعتبار الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ عاماً دولياً لثقافة السلام، والفترة ما بين عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام[٤]. وشهدت دول عربية كثيرة – منها مصر – سلسلة من المراجعات لمناهجها التعليمية في اتجاه تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وقيم الانفتاح على الآخر، المختلف في النوع (المرأة) والدين (غير المسلم) والاتجاه السياسي (المعارضة). فشكلت لجان لهذا الغرض في دول عديدة، منها السعودية. لكن ربما كان الجديد في إثارة القضية نفسها بعد أحداث أيلول أمران أساسيان: الأول التركيز الواضح على

---

(1) تحدثت مصادر صحافية عن تجميد أموال ٦٦ شخصاً ومنظمة، ثم تجميد أصول ١٥٠ شخصاً ومنظمة، ثم عن تجميد أموال فرعي مؤسسة الحرمين في البوسنة والصومال، وأخيراً تجميد أرصدة ٤ جمعيات خيرية. أنظر هذه البيانات على التوالي في : http://www.state.gov/r/pa/ho/pubs/fs/5889.htm .
الحياة ٢٠٠١/١٠/٢٩ ؛ الأهرام، ٢٠٠٢/٣/١٣، والأهرام العربي (٦ نيسان، أبريل، ٢٠٠٢).

(2) الحياة ٢٠٠٢/١٠/١٨، و٢٠٠٢/٣/٥، وكامل، ريمون ماهر (٢٠٠٢). مجلس التعاون الخليجي: تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة،"شؤون خليجية، العدد ٢٨، ص٤٩.

(3) انظر هذه التطورات في: الحياة في : الحياة: ٢٠٠٢/٦/١٧؛ ٢٠٠٢/٦/١٨؛ ٢٠٠٢/٦/١٩، ٢٠٠٢/٦/٢٠.

(4) عبد الموجود، محمد عزت (٢٠٠١). التعليم وثقافة السلام، ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية حول ثقافة السلام والقضايا العربية، أبو ظبي، ٢٨-٢٩ آذار، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرع معين من فروع التعليم، هو التعليم الديني؛ والثاني، اختصاص التعليم الديني الوهابي بهجوم أشد على أساس أن المذهب الوهابي متشدد يربي العنف وينشئ الإرهابيين، واقترن ذلك بحملة صحفية لتقويض سمعة المملكة العربية السعودية، بل الذهاب أيضاً إلى آخر نقطة يمكن تصورها، أو لا يمكن تصورها في الواقع، بالدعوة إلى ضرب مدينة مكة وهدم الكعبة التي هي قبلة الإسلام والمسلمين.

وطالما استمر التحريض، محصوراً في الحملات الصحافية والإعلامية والأكاديمية التي وقف وراءها أمثال توماس فريدمان وريتش لوري ودانيال بايبس، فلقد أمكن دائماً التمييز على مستوى الخطاب الأمريكي بين ما هو شعبي وما هو رسمي. وإن كان من المفهوم ضمناً أن الثاني يحاول التأثير في الأول، خصوصاً في مجتمع ديمقراطي كالمجتمع الأمريكي. ومن ذلك أن بعض أعضاء اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة أرسلوا تقريراً إلى الكونغرس للنظر في اقتراح هدم الكعبة بعنوان "لم لا؟" "Why not?" جاء فيه أن فكرة ريتش لوري وإن بدت مستحيلة عملياً إلا انها قابلة للنقاش على مدار العامين القادمين على أساس أن هدم الكعبة ليس أهم من برجي مركز التجارة العالمي ولا هو أعز منهما عند الأمريكيين(١).

الأهم والأخطر التهجم على السعودية في جلستين للكونغرس حضرهما دوري غولد المستشار السياسي لآرييل شارونه وديفيد رايس جونز الصحافي البريطاني وآخرون. وعلى حين كرر النائب سام برونباك مقولة الابن بوش أن من ليس مع الولايات المتحدة في حربها مع الإرهاب هو بالضرورة ضدها، وهو ما يجب أن تعيه السعودية، لم يستبعد ديفيد رايس جونز احتمال تقسيم المملكة إلى "كانتونات" واحتلال الولايات المتحدة الإقليم الشرقي حيث منابع النفط، وذلك إذا ما "تحالفت السعودية لا قدر الله مع صدام حسين" على حد تعبيره. سيناريو تقسيم المملكة واحتلال الأحساء لا يقل شدةً عن سيناريو هدم الكعبة، مع اختلاف يتعلق بالمنبر الذي طرح منه كلا السيناريوهين: الصحافة في حالة ريتش لوري، والكونغرس في حالة ديفيد رايس جونز، وهو على حال يلفت الإنتباه إلى أن قضية الوجود العسكري في السعودية وفي الخليج بشكل عام ولقد سبق لأرمنتاج مساعد وزير الخارجية الأمريكية أن صرح بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١ بقوله "نحن هناك (أي في الخليج) لنحمي النفط وسنبقى هناك".

- **أحداث أيلول/ سبتمبر وقضايا الإصلاح الداخلي في الدول العربية**

---

(1) حول بعض جهود المملكة في تطوير مناهجها التعليمية، أنظر: "تداعيات ١١ سبتمبر على المنطقة: الأمريكيون يطالبون بتعديل المناهج الدينية،" البيان http://albayan.com.ae/albayan/2002/04/03/syn/42.htm.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن قضية الإصلاح الداخلي في الدول العربية ليست جديدة، حيث إنها مطروحة على الاجندات الفكرية والسياسية في الوطن العربي منذ فترة طويلة، إلا انه عادة ما يزداد تسليط الضوء عليها في أوقات الأزمات الكبرى، ونظراً لعمق التأثيرات، القائمة والمحتملة، لأحداث أيلول على المنطقة العربية ،فقد كانت تلك الأحداث مناسبة للتركيز مجدداً على قضية الإصلاح الداخلي، وبخاصة من قبل الأوساط الفكرية والأكاديمية التي حاولت استقراء تداعيات الأحداث على المنطقة العربية من منظور الإصلاح الداخلي. وقد جاء ذلك على خلفية عدة اعتبارات منها: ان تحسين صورة العرب والمسلمين في الغرب يقتضي تطوير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث إنه يصعب تقديم صورة جيدة وإيجابية إذا كان الأصل يعاني اختلالات وتشوهات. كما أن رفض محاولات الربط بين الدين الاسلامي من ناحية، والتطرف والإرهاب من ناحية أخرى، دفع أوساطاً عديدة الى التأكيد على أن بروز ظواهر وجماعات التطرف والعنف في العالم الغربي والإسلامي هو وليد ظروف وأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن ثم فإن معالجة هذه الظواهر والتصدي لها يقتضي مواجهة الظروف والأسباب التي أفرزتها.

كما أن بروز ظاهرة الأفغان العرب الذين شكلوا العصب الرئيسي لـ "تنظيم القاعدة" الذي يتزعمه أسامه بن لادن، قاد البعض الى التساؤل عن الأسباب التي دفعت فئات من الشباب من دول عربية عديدة الى هجر أوطانهم والانخراط في تنظيم القاعدة والتحول الى أفغان عرب او ألبان عرب. وقد كان الجواب هو تردي الأوضاع الداخلية في العديد من الدول العربية سواء، على الصعيد الاقتصادي، حيث مشكلات البطالة والمديونية والغلاء، أو على الصعيد الاجتماعي،حيث التفاوتات الاجتماعية الحادة وارتفاع معدلات الأمية، أو على الصعيد السياسي، حيث التسلط والاستبداد والتضييق على الحركات الإسلامية المعتدلة وانتشار الفساد السياسي على نطاق واسع، أو على الصعيد الثقافي، حيث اختلال منظومة القيم وتعدد الهويات وتصارعها وركود الحياة الثقافية، أو على الصعيد الديني، حيث تنتشر لدى قطاعات من الناس رؤى وتفسيرات مغلوطة ومشوهة ومتزمتة للدين الإسلامي.[١]

- الإصلاح السياسي

في هذا السياق طرحت مطالب محددة منها على سبيل المثال : تعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال تفعيل التعددية السياسية، وافساح المجال لتدعيم المجتمع المدني، وتأكيد قيم المواطنة وسيادة القانون، وتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات ، وتحقيق التوازن بين السلطات

(1) الهويدي، فهمي (٢٠٠٤). تفكير في مراجعة الذات، القاهرة: دار الشروق، ص٣٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما يعزز من دور السلطة التشريعية ويحقق استقلال السلطة القضائية، والتصدي بحسم للفساد السياسي والإداري الذي استشرى في العديد من الدول العربية، وأصبح يشكل عنصراً مهماً لتغذية التطرف والعنف والإرهاب، كما أكد البعض على اهمية إفساح المجال أمام الحركات الإسلامية المعتدلة التي تنبذ العنف والتطرف وتقبل ممارسة العمل السياسي بشكل سلمي في إطار الوضع السياسي القائم.

وعلى الرغم من أن المطالب السالفة الذكر كانت مطروحة قبل أحداث ٢٠٠١/٩/١١ إلا أن التأكيد عليها بعدها يكتسب دلالات مهمة نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب طرحت بالأساس الحل العسكري الأمني، وتجاهلت علاج الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإرهاب، أي أصبحت الأولوية بالنسبة إليها بهذا الخصوص لعنصر الأمن، وهو ما يعني ان الاهتمام الجزئي والمحدود الذي كانت تبديه الولايات المتحدة الأمريكية في أفضل الأحوال بقضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل ٢٠٠١/٩/١١ قد بدأ يتلاشى في أعقابها على الأقل، وخصوصاً ان الإدارة الأمريكية قد أصدرت قوانين وأتخذت إجراءات شكلت مساساً بمنظومة الحقوق والحريات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثار ردود أفعال كثير من المنظمات الحقوقية.

كما أن النظم العربية في تصديها لجماعات التطرف والعنف التي انخرطت في ممارسة العنف والإرهاب ضد الدولة أو ضد الدوله والمجتمع معاً،كما هو الحال في مصر والجزائر في مرحلة ما قبل ٢٠٠١/٩/١١، كانت قد ركزت على الحل الأمني وهمشت المداخل الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من أهميتها في تجفيف منابع التطرف والعنف .ومن الواضح أن هذا الاتجاه بشأن تجاهل قضايا الإصلاح السياسي من قبل النظم العربية الحاكمة أو التعامل معها على النحو الذي يكرس استمرارها في السلطة، مرشح للتصاعد في أعقاب أحداث ٢٠٠١/٩/١١، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حملتها ضد الإرهاب مارست–وتمارس –ضغوطاً على العديد من الدول العربية لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية، عسكرية وأمنية، ضد قوى وأحزاب وعناصر وجماعات معينة. كما طالبت وتطالب بعض الحكومات بالتدخل لمنع الصحف فيها من توجيه انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية، والتوقف عن نشر ماتعتبره الإدارة الأمريكية تحريضاً على العنف والكراهية، في إشارة الى الانتقادات التي توجهها وسائل الإعلام العربية للسياسة العدوانية الإسرائيلية في المنطقة.وهكذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن الدولة التي ترفع شعارات الحرية والديمقراطية تضغط من أجل تقليص هامش حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي عندما يتعلق الأمر بمصالحها،أو بمصالح بإسرائيل[١].

وبغض النظر عن مدى استجابة النظم العربية للمطالب والضغوط الأمريكية،فالمؤكد أن ظروف مابعد الحادي عشر من أيلول قد عززت الاتجاه نحو المزيد من التسلط والاستبداد في الوطن العربي، وفي هذا السياق تأتي أهمية المطالبة بالإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية كمدخل للقضاء على بعض أسباب التطرق والإرهاب، وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية عنصر الأمن في التعامل مع جماعات تسلك نهج العنف والإرهاب في التعامل مع الدوله والمجتمع ولكنه يؤكد على أن الحل الأمني/ العسكري ليس كافياً بمفرده لعلاج هذه الظواهر ذات الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [١].

تجديد الخطاب الديني:

بغض النظر عن الدعوات والمطالب التي ظهرت في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تطوير مناهج التعليم الديني في الدول العربية، باعتبار أن هذه المناهج تحض على التطرف والعنف وعدم التسامح ورفض الغرب، فالمؤكد أن قضية تجديد الفكر الاسلامي أو الخطاب الديني بصفة عامة، والذي يشمل "خطاب الدعاة والوعظاظ والخطباء والمفتين والباحثين حين يقدم الى جمهور الناس على أنه الوصف السليم والفهم الصحيح للإسلام في عقيدته ونظامه الأخلاقي وآدابه وشريعته"، ليست جديدة، بل هي جوهر حركة التجديد الإسلامي التي تضرب بجذورها وامتداتها في فترات تاريخية سابقة عبر جهود وإسهامات العديد من رواد التجديد. وعلى الرغم من ذلك ،فإنه في أعقاب احداث أيلول طرحت هذه القضية مجدداً بشكل جاد من قبل العديد من المفكرين والباحثين ورجال الدين،حتى إن مفتي الديار المصريه د.أحمد الطيب إعتبر أن تجديد الفكر الإسلامي ضرورة عصرية. وقد حرص هؤلاء على التشديد على ان دعوتهم الى التجديد الفكر الاسلامي والخطاب الديني وإن كانت تتزامن مع دعوى غربية وأمريكية بشأن اصلاح مناهج التعليم الديني في الدول العربية، إلا أنها سابقة على أحداث أيلول، وان هناك إسهامات مهمة سابقة في هذا المجال، كما أن طرحهم لقضية التجديد في هذا الوقت يختلف في مقاصده وغايته عن الدعوات الأمريكية ذات الصلة .

وثمة عدة معطيات دفعت بقضية تجديد الخطاب الديني المعاصر الى بؤرة الاهتمام في اعقاب احداث أيلول، منها: إخفاق النموذج التي مثلته حركة طالبان، وثبوت فشل نهج العنف في

---

(1) عبد الموجود، محمد عزت، مرجع سابق، ص١٠.

(1) عبد الله، عبد الخالق (٢٠٠٢). اجندة النخبة الفكرية الخليجية لمرحلة مابعد١١ ايلول، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل الإسلامي، حيث الحق الضرر بالإسلام والمسلمين ،فالجماعات والتنظيمات المتشددة التي تبنت نهج العنف في العديد من الدول العربية الاسلامية تعرضت للمحاصرة والقمع من قبل النظم الحاكمة، كما أن أفكاراها وممارساتها التي لا تعبر عن الجوهر الصحيح للإسلام تلقتها دوائر غربية عديدة وراحت تروج لها على أنها الإسلام، مما أضاف المزيد الى رصيد تراث تشويه الإسلام في الغرب. وفي هذا السياق، ترسخت قناعة لدى قطاعات من المسلمين داخل الدول الإسلامية بما يسمح بالقضاء على دعوات التطرف والتشدد التي لا صلة لها بالدين الإسلامي ، وتصحيح صورته كذلك في الغرب بما يبرز وجهه الحقيقي مقابل حملات التشويه والتحريض، إنما يحتم تجديد الخطاب الديني وربط بالعصر(١).

أثر الصراع الحضاري والديني في العلاقات العربية – الأمريكية

يميل البعض في العالم العربي لاعتبار أنفسهم في موقع الضحية وقد اعتاد الشعب العربي على هذه النظرية، وخاصة بعد ظهور مقالة "صراع الحضارات" لصمويل هنتنغتون أحد كتاب العلاقات الدولية والذي يعبر عن واقع السياسة الأمريكية وهي مقالة مشهورة يستشهد بها في معظم المقالات والدراسات والندوات والحوارات الصحفية. وهي إلى حد كبير تعكس منظور العلاقات الدولية والذي يمثل المدرسة الواقعية الكلاسيكية التي مازالت تسيطر على واقع السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ولغايةهذه المرحلة. وإن تم استبدال أهم الفاعلين بالعلاقات الدولية بالحضارات بدلاً من الدول وبقي الصراع من أجل القوة هو المحفز الأساسي للعلاقات الدولية (٢).

إن الصراع يحدث بين الولايات المتحدة والعالم العربي أو بين الأولى والعالم الإسلامي حيث لا وجه للمقارنة بين الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً مع العالمين العربي والإسلامي. لكن ذلك يصب في رغبة لدى البعض في العالم العربي الإسلامي بأنه الضحية، حيث قبل الشعب العربي والشعب الإسلامي بهذه الحالة، ومن مصلحة الأنظمة السياسية أن تصل إلى ذلك لأنها مستفيدة كثيراً من هذا الفكر السائد الذي يهدد العالم العربي ومستقبله (٣).

لابدّ للدول من أن تفهم أن العلاقات الدولية تحكمها مدرسة فكرية مؤثرة منذ زمن طويل وخاصة منذ بداية الحرب الباردة وهي المدرسة الواقعية، التي تركز على مسألة الصراع والقوة في العلاقات الدولية وخاصة مسألة أن الصراع أمر مستمر بين الدول من أجل القوة والمحافظة

(1) أبو المجد، أحمد كمال (٢٠٠٢). حول الخطاب الديني المعاصر، وجهات نظر، السنة ٤، العدد ٥.
(2) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٣٤.
(3) براون، لورا ، مرجع سابق، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على القوة في إطار تحقيق الأمن القومي للدول، ولكن الحديث عن تأثير الدين في السياسة الأمريكية تجاه العرب فهو مبالغ فيه.

- الديمقراطية وحقوق الإنسان

يطالب كثير من المفكرين وصناع القرار في عالمنا العربي أمريكا بمعاملتهم بالمثل كما يحصل داخل الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن المؤسف أن المفكرين وصناع القرار في العالم سرعان ما ينجرفون خلف أضواء المفاهيم والأفكار الحضارية التي لم تكن جزءاً من مسيرة التطور العربي في القرن الماضي. فمرة يلهثون وراء العولمة ومرة وراء الشراكة الأوروبية المتوسطة ومرة وراء ثورة المعلومات ومرة وراء الديمقراطية ومرة وراء حقوق الإنسان...الخ [١].

وما يحدث في عالمنا العربي من الندوات والمؤتمرات والحوارات والتخصصات الحديثة في الجامعات والمنتديات الثقافية لمناقشة هذه الأفكار والمفاهيم الجديدة، وما أن ننتهي من ندوة حتى يطالعنا العالم الغربي بمفاهيم جديدة لنعقد لها الندوات والمؤتمرات وكأن مرحلة من الإلهاء الحضاري تمر بها الشعوب العربية لغياب الفكر الذي يمكن أن ينتج أفكاراً ذاتية تعبر عن دافع داخلي يمكن أن يرتقي بمستوى الأمة ويعبر عن طموحاتها ضمن أجندة وطنية، وهذا لا يعني أن يعيش العالم العربي بمعزل عن العالم الخارجي ولا يعني فقط أن يبقى في مرحلة رد الفعل دائماً[٢].

والأسئلة المطروحة ماذا نتوقع من العالم العربي والذي تشكل دوله ما نسبته ٤٧% من الأتوقراطية الموجودة في العالم؟ هل الديمقراطية جاءت كمطلب شعبي أما أنها جاءت ديمقراطية فوقية لمصلحة آنية نظمية وللتخفيف من حدة تراجع فعالية الأنظمة السياسية وشرعيتها؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرح ، لأن الديمقراطية وحقوق الإنسان ذاتية المنبت[٣].

فهل يمكن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى أن يصبح العالم العربي عالماً ديمقراطياً تسود فيه سيادة القانون وتطبق فيه مبادئ حقوق الإنسان؟ ولماذا تخسر أمريكا كل ما تسعى إلى الإبقاء عليه؟ هل الديمقراطية التي تسعى إليها أمريكا هي تمييع الهوية العربية من أجل تدمير ما تبقى منها؟

---

(1) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٣٦.
(2) كيسنجر، هنري، مرجع سابق، ص١٢٩.
(3) براون، لورا ، مرجع سابق، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الأحداث ضد العرب والمسلمين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من تدمير للممتلكات الخاصة والمقاطعة والمعاملة السيئة للفرد ليست بغريبة ومستهجنة على الولايات المتحدة الأمريكية فنظرة بسيطة لتاريخ أمريكا يشير إلى معاملات مماثلة لشعوب أخرى مثل[١]:

- **أولاً:** معاملة الأمريكان من أصول أسيوية – صينية – معاملة سيئة بعد أن قامت الصين بإنزال طائرة التجسس الأمريكية واحتجزت (٢٤) من طاقم الطائرة الأمريكية وخاصة اتهام العالم الصيني "ون هو لي" (Wen Ho Lee) بتزويد معلومات نووية سرية للصين. وزيادة المعاملة السيئة وعدم الثقة بالأمريكان من أصل صيني حسب استطلاع معهد غالوب في نيسان (٢٠٠١) Gallup Poll.
- **ثانياً:** معاملة اليابانيين معاملة سيئة ووضعهم في مخيمات عسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية شاهد آخر على السياسة الأمريكية تجاه الأقليات أو الأمريكان من أصول غير انجلو ساكسونية.

إذ مثل هذه السلوكيات تبرز النمطية الأمريكية في التعامل مع شعوب العالم بغض النظر عن العرق أو الدين وممارسات الكراهية الموجودة لديهم. كما أن كراهية شعوب العالم لحكومة أمريكا لن تزول خاصة مع ما نراه على شاشات التلفاز يومياً من مقتل أجانب من قبل أمريكان لديهم خبرة حربية[٢].

لو أطلعنا على واقع السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الدول العربية لوجدنا ما يلي[٣]:

- حصار العراق والسودان وليبيا وما نتج عنه من مشكلات في جميع مجالات الحياة.
- استخدام القوة العسكرية أكثر من مرة ضد دول عربية منها العراق وليبيا والسودان.
- الدعم غير المشروط لإسرائيل. والذي يتضمن دعم إقامة المستوطنات وقتل الفلسطينيين وأطفال العراق.
- العمليات السرية ضد الدول العربية "Covert Action" إبان الحرب الباردة وبعدها لزعزعة الاستقرار الداخلي.

الأوضاع المعيشية في البلاد العربية

---

(1) جندل، عبدالله، مرجع سابق، ص٢٩-٣١.
(2) هالداي، فريد، مرجع سابق، ص٣٤.
(3) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٣٨-٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشعر غالبية الشعوب العربية بالغضب والإحساس بالمهانة، وذلك لغياب الحرية السياسية والفرص الاقتصادية وحتى الأمل في مستقبل أفضل. فأغلبية النخب العربية، خاصة السياسية منها، تتصف اليوم بالفساد السياسي والجهل الاقتصادي والإفلاس الفكري. إذ لا تملك تلك النخب رؤية مستقبلية ولا خطة عمل اقتصادية تنموية ولا برامج تطوير سياسية أو اجتماعية–ثقافية قادرة على أحداث التحولات المجتمعية المطلوبة لمواكبة مسيرة التطور الحضارية الانسانية. ان العرب عموما، وعلى الرغم من أن أهم أسباب تخلفهم تكمن في ثقافتهم الشعبية المتداولة المتقادمة، يشعرون بان أوضاعهم الحياتية المتردية هي إحدى نتائج السياسة الأمريكية الشرق الأوسطية. وتتصف تلك السياسة بالانحياز الكامل لإسرائيل وبالجشع والظلم الذي يستهدف السيطرة على الثروة النفطية والأسواق العربية[١].

كتب Robert Fisk في جريدة الأندبندنت البريطانية يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠١ يقول :" لا يجوز لوم إسرائيل بالنسبة لما حدث الأسبوع الماضي (أحداث ١١ سبتمبر). لكن فشل أمريكا في التصرف بشكل أخلاقي في الشرق الأوسط وقيامها ببيع الصواريخ لأولئك (الإسرائيليين)الذين يستخدمونها ضد المواطنين العزل[٢]، وعدم اكتراثهم بموت عشرات الآلاف من أطفال العراق بسبب العقوبات التي تصر أمريكا على استمرارها هي قضايا ذات علاقة حميمة بالمجتمع الذي أفرز أولئك العرب الذين اشعلوا النار في أمريكا في الأسبوع الماضي." ان عمق وشمولية الهيمنة الأمريكية على العالم بوجه عام، وقدرتها غير المحدودة تقريبا على الفعل، واعتماد إسرائيل عليها دفع غالبية المثقفين والساسة العرب إلى الاعتقاد بأن أمريكا هي الدولة الوحيدة القادرة على إرغام إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنهاء العقوبات المفروضة على العراق[٣].

وفي ضوء فشل أمريكا في العمل على تغيير الواقع المزري والتمادي في إهانة العرب ودعم إسرائيل، أصبحت هدفا للنقد من قبل المثقفين العرب، والشكوى من قبل الساسة، والعنف من قبل المنظمات الإسلامية المتطرفة [٤].

يشير تقرير قدمه المدير العام للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السيد عبد اللطيف الحمد، وذلك يوم ٤ نوفمبر ٢٠٠١ إلى سوء الأوضاع العامة في البلاد العربية.

---

(1) جندل، عبدالله، مرجع سابق، ص٤٥.
(2) تلحمي، شبلي، مرجع سابق، ص٢٩.
(3) نافع، إبراهيم (٢٠٠٢). انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص٣٣١.
(4) فضل الله، السيد محمد حسين (٢٠٠٣). المدنس والمقدس: أمريكا ورأية الإرهاب الدولي، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، ص٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى سبيل المثال، يشير التقرير إلى تزايد عدد السكان العرب من حوالي (١٠٠) مليون في العام ١٩٧٠ إلى حوالي (٢٨٠) مليون في العام ٢٠٠٠، والى ان استمرار معدلات النمو الحالية سوف يصل بعدد السكان إلى (٥٠٦) مليون في العام٢٠٢٥. وبينما تبلغ نسبة الأمية حوالي (٢٥%) لا يزال حوالي (٩) مليون طفل عربي خارج صفوف الدراسة. إلى جانب ذلك، يعيش حوالي (٦٢) مليون أو (٢٢%) من السكان العرب على دولار واحد أو أقل في اليوم، وأن (٥٢%) من المواطنين أو ما يزيد عن (١٤٥) مليون شخص يعيشون على (٢-٥) دولارات في اليوم فقط. وبينما لا تزال حوالي (٧٥%) من النساء خارج سوق العمل، تتجاوز نسبة البطالة (٢٠%) من الأيدي العاملة العربية[١].

من ناحية أخرى، استمرت صادرات المواد الغذائية العربية في التراجع لتصل إلى (٥) بليون دولار سنوياً، بينما استمرت الواردات في التصاعد لتتجاوز (٣٥) بليون في السنة. اما الصادرات من المواد الصناعية فتبلغ حوالي (٢٨%) من الواردات فقط، مما يؤدي إلى تزايد العجز في الميزان التجاري. وفي الواقع، دخلت الاقتصاديات العربية اجمالا حالة من الركود في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، مما جعل معدل الدخل الفردي- في ضوء ارتفاع معدلات التزايد السكاني- تتراجع باسمرار، حيث بلغت في العالم ٢٠٠٠ حوالي (٧٥%) مما كانت عليه في العام ١٩٨٠. ورغم ارتفاع معدلات الدخل الفردي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط، فإن إجمالي الناتج القومي لجميع الدول العربية التي تبلغ أعداد سكانها حوالي (٣٠٠) مليون شخص في الوقت الراهن لا يزيد كثيرا عن القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت[٢].

ان تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر والحاجة يتزامنان اليوم مع غياب الحريات السياسية وتزايد جشع الأغنياء واستفحال الفساد بكافة أشكاله. إلى جانب ذلك، تسببت العولمة في تكريس تلك الأوضاع وزيادة حدتها في بعض الحالات، حيث ساهمت في توسعة الفجوة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء وإضعاف قدرة الحكومات عامة على تقديم الخدمات للمحتاجين، وتعميق الفجوة الاجتماعية-الثقافية بوجه عام [٣].

في مثل هذه الأوضاع يصبح من الطبيعي انتشار الشعور باليأس وخيبة الأمل والإحباط الذي يدفع أحيانا إلى التطرف الإديولوجي والعنف السياسي. وفي الواقع، يشعر الكثيرون من العرب، خاصة الشبان منهم، انه ليس لديهم ما يخسرونه سوى، كما قال ماركس، القيود التي

(1) كيسنجر، هنري، مرجع سابق، ص١٣٩.
(2) الشيشاني، مراد بطل، مرجع سابق، ص٩٣.
(3) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكبلهم، وهي قيود في أغلبها سياسية وثقافية. إن غالبية الجماهير العربية لا ترى نورا في نهاية النفق إذ أن الحياة بالنسبة لها عموما كانت ولا تزال نفقا معتما منذ البداية وحتى النهاية.

إن حالة العدم التي تعاني منها نسبة كبيرة من السكان العرب دفعت الأعداد الكبيرة من الفقراء والجهلاء والمحبطين إلى التوجه نحو الدين والتمسك بتعاليمه حسب إرشادات قيادات دينية متعصبة ومتخلفة في غالبية الأحيان. وحيث أن الشهادة في سبيل الله والوطن هي أقصر الطرق الموصلة إلى الجنة الموعودة، فإن التطرف والاستعداد للموت أصبحت من الأمور المقبولة، بل وأحيانا من الأهداف المنشودة. وبما ان الشهادة لا تتحقق إلا من خلال محاربة العدو دفاعا عن الدين أو الوطن فإن حياة العدو المستهدف أصبحت بلا قيمة في نظر طالب الشهادة، بل أصبح البعض ينظر إليها كعقبة لابد من تجاوزها للوصول إلى الهدف. وهذا يعني أن ظواهر الإرهاب الذي التصق بالإسلام اليوم ذات جذور اقتصادية–اجتماعية–سياسية تتجاوز بن لادن، بل وتتجاوز الإسلام نفسه أيضا [١].

حيث أن الإرهاب يعتبر إحدى ظواهر الحياة التي رافقت المجتمعات الإنسانية خلال تاريخها الطويل، فان النصر الكامل على الإرهاب لن يتحقق إطلاقاً. وهذا لا يعني وجوب التخلي عن محاربة الإرهاب، بل يستوجب فهم دوافعه الحقيقة والتوجه نحو التعامل مع تلك الدوافع من أجل محاصرة الإرهابيين واحتواء الإرهاب وتقويض دعائمه الأساسية.

إن المحبطين الذين يشعرون بأنه ليس لديهم ما يخسرونه من الانخراط في صفوف الإرهابيين يشعرون دوما بأن حياتهم لا تساوي الكثير، وأن التضحية بها في سبيل عمل نبيل لا تتعارض مع التضحية بحياة آخرين من أجل تحقيق الهدف المنشود. ان هزيمة المتطرفين وتقويض قدرتهم على الاقناع هي السبيل الوحيد لهزيمة خلايا الإرهاب وأدواته، وهذه لن تتحقق إلا من خلال هزيمة منطق الإرهاب ومرتكزاته الفكرية–العقائدية والتعامل بإيجابية وواقعية مع أسباب وظواهر المعاناة والإحباط التي تسود حياة المجتمعات العربية عامة[٢].

أعلنت الولايات المتحدة في الستينات من القرن العشرين الحرب على الفقر، إلا أن طبيعة الفقر المعقدة وفشل الحكومة الأمريكية في معالجة أسباب الفقر أدت إلى فشل الحملة على الفقر واضطرار الحكومة الأمريكية إلى التخلي عن مخططاتها وأهدافها. وبعد عقد من الزمن أعلنت الحكومة الأمريكية الحرب مجددا على تجارة المخدرات. وفي الواقع، أصبحت المخدرات اليوم أكثر رواجا في الأسواق الأمريكية وأسعارها أقل مما كانت عليه حين بدء الحرب ضد

(1) براون، لورا ، مرجع سابق، ص١٥–١٧.
(2) جندل، عبدالله، مرجع سابق، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخدرات قبل حوالي ٣٠ عام. ولن يكون مصير الحرب على الإرهاب أفضل بكثير من مصير الحرب على الفقر وعلى تجارة المخدرات الا إذا اتجهت أمريكا إلى فهم طبيعة الإرهاب وأسبابه وتحديد دوافعه والتعامل معها باخلاقية من خلال عمل دولي يقوم على التعاون و التكامل واحترام المصالح والحقوق المتبادلة لكافة الأطراف المعنية.

رغم أن الإرهاب الدولي هو القضية المطروحة اليوم، فإن الإرهاب اتجه منذ السبعينات من القرن العشرين إلى التركيز على الساحات الوطنية والتخلي على الساحة الدولية. إن الأعمال الإرهابية تقتل مئات الأبرياء يوميا في بلاد مثل الجزائر وسيرالانكا وكولمبيا والهند ونيبال وباكستان وفلسطين والفلبين وروسيا والسودان إضافة إلى العديد من الدول الأسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية الأخرى. ان احصاءات هيئة التحقيقات الفيدرالية الأمريكية (FBI) تشير إلى أن عدد الأعمال الإرهابية التي وقعت في أمريكا في العام ١٩٩٦ بلغت حوالي ٢٦٠٠ عملا. وإذا كان من الصعب على الحكومة الأمريكية كسب الحرب على الإرهاب داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث تستحوذ الحكومة على سلطة مطلقة ومؤسسات فاعلة فكيف يمكن لأمريكا ان تنتصر على الإرهاب الدولي ذا الطبيعة المعقدة وفي غياب التواجد العسكري والمؤسسي الفاعل خارج الحدود الأمريكية[١].

ورغم أن معظم الأعمال الإرهابية تتم داخل حدود الدولة الواحدة ألا ان تدخل أطراف أجنبية في الصراعات الوطنية والمشاكل الاقليمية يجعل تلك الأطراف أهدافا مشروعة لعمليات إرهابية دولية. وفي هذا السياق كتب David Ignatius في جريدة الواشنطن بوست يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ يقول:" لقد تحالفت أمريكا في الكثير من الأحيان مع حكومات استبدادية في العديد من الدول الإسلامية وذلك من أجل حماية مصادر الطاقة الغربية. ان أمريكا لا تعير انتباها لحياة الإنسان العادي في ذلك الجزء من العالم. إن أمريكا تبدو خائفة حتى من مجرد الإشارة إلى مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي"[٢].

إن حملة ناجحة ضد الإرهاب لابد وأن تبدأ بحملة ضد التطرف العقائدي والديني والظلم الاجتماعي والاقتصادي، وليس فقط ضد تطرف الأفراد الذي يمكن التعويض عنهم في حالة قتلهم. ان مثل هذه الحملة، كي تضمن الحد الأدنى من فرص النجاح، لابد وأن تأتي ضمن خطة سياسية شرق أوسطية جديدة تتوخى العدالة في التعامل مع حقوق ومظالم الشعب الفلسطيني، وتعمل على إنهاء المعضلة العراقية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعب العراقي،

(1) حماد، كمال (٢٠٠٣). الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، بيروت: مجد للدراسات والنشر، ص٥٥.

(2) شعبان، عبد الحسين (٢٠٠٢). الإسلام والإرهاب الدولي، لندن: دار الحكمة، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم على احترام الكرامة والمصالح العربية. لقد قالت جريدة الواشنطن في افتتاحيتها الرئيسية يوم ٢ ديسمبر ٢٠٠١:" يكمن الخطر في الحوار الدائر حول الهدف الأكبر للحملة العسكرية ضد الإرهاب في إهمال قضية حشد الجهود والطاقات المطلوبة لتغيير الواقع الاقتصادي–السياسي والعقائدي والأنظمة التي تغذي الإرهاب وتوفر له البيئة الصالحة للنمو. إن شيئا كهذا حدث بعد حرب الخليج حين تحولت الخطط التي استهدفت احداث تحولات سياسية جذرية في الشرق الأوسط إلى عملية سلام عربية–إسرائيلية ضيقة الأفق والهدف. وبعد مرور عقد من الزمن على تلك الحرب كان الفشل في تغيير الواقع العربي سببا في مضاعفة الخطر الذي يتهدد مصالح الغرب والذي يجسده بن لادن".

هل باستطاعة الغرب، وأمريكا بالذات، أن تربح الحرب ضد التطرف العقائدي والظلم الاجتماعي وحدها؟. إن الجواب المباشر هو "لا". إن القوى العربية العلمانية والقوى السياسية المعتدلة هي وحدها القادرة على قيادة الحملة ضد الإرهاب وتحقيق النصر عليه في المدى الطويل. لكن التاريخ الحديث يشير إلى أن القوى القومية والعلمانية والتحررية العربية تعرضت وباستمرار للكبت والترهيب والعزل السياسي في أوطانها، وان الغرب عامة والقوى الاستعمارية الأوربية خاصة، تصرفت على أساس أن تلك القوى تشكل خطرا أكبر وأهم من القوى الدينية–الإسلامية في العالم العربي. إذ بينما سمحت الدول الغربية عموما للقوى الإسلامية المتطرفة باللجوء إليها وقامت أحيانا بالدفاع عنها، قامت تلك الحكومات بدعم الأنظمة العربية الاستبدادية وتمكينها من كبت وإرهاب القوى القومية التحررية[١].

وإلى جانب هذه المطالب بالنسبة للساحة العربية، لابد من قيام الحكومة الأمريكية برسم سياسة شرق أوسطية جديدة تقوم على الأخلاق ومبادئ العدل والمساواة واحترام حقوق ومصالح الشعوب العربية وقرارات هيئة الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي–الإسرائيلي والقضية العراقية. قال الكاتبان Kai Bird و Martin Sherwin في مقالة نشرتها جريدة الواشنطن بوست يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠١:"تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية مختلفة جذريا عن سياستها الحالية، ان كل سياسة مفرغة من المبادئ الأخلاقية هي سياسة غير واقعية وغير عملية، حتى تحقيق النصر في أفغانستان لن يكفي لحمايتنا من الإرهاب إذا واصلنا تعاوننا مع أنظمة حكم استبدادية تضطهد وتظلم شعوبها"[٢].

مستقبل العلاقات العربية الأمريكية

(1) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٤٥.
(2) هالداي، فريد، مرجع سابق، ص٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أحد الملامح الأساسية للعلاقات العربية الأمريكية هو الاختلال الكبير في توازن القوى بين الطرفين ولذلك أصبح على البلاد العربية أن تتعامل مع هذه الظاهرة من أجل تحقيق استقلال بلدانها أولاً ومن ثم الحفاظ على هذا الاستقلال ثانياً ثم تحقيق باقي المصالح العربية للحفاظ على الأمن القومي في أقطارها إزاء التهديدات الخارجية أو إزاء التهديدات التي اعتبرت حسب المواثيق العربية تهديداً للأمن القومي الجماعي العربي[١].

وتقسم الولايات المتحدة في نظرتها للمنطقة العربية ، البلدان العربية إلى مجموعتين الأولى إستراتيجية تنظر إليها نظرة بعيدة المدى وتضع ضمن هذه المجموعة (مصر وسوريا والعراق) أي الدول الكبرى ذات الأنهار والزراعة والاستقرار التي تشكل الأقطار الرئيسية في الشرق الأوسط [٢].

والمجموعة الثانية وتسمى دول الهامش وبالذات دول الخليج \ دول النفط \ فهذه البلدان مهمة جداً للولايات المتحدة ولكنها ليست من البلدان التي تفكر فيها الولايات المتحدة على المدى البعيد فهي ذات مصلحة مباشرة الآن معها لوجود العامل النفطي وستتخلى عنها إذا ما تغيرت موازين القوى في المسألة النفطية [٣].

ستبقى الولايات المتحدة عنصراً مهماً في أي إستراتيجية عربية متكاملة فهي من ناحية الدولة العظمى في العالم عسكرياً واقتصادياً وتأثيرها العالمي يتعدى قيادتها للمعسكر الغربي والأهم أن هناك ارتباطاً لأسباب إقتصادية واجتماعية وسياسية بين أمن نظم عربية بعينها والولايات المتحدة ولذا سوف يظل من الضروري دائماً أن تؤخذ واشنطن في الحسبان بحيث إذا تعسر لدى بعض الدول العربية الأخذ بسياستي الاعتماد على الذات أو التوازن أو جزء منهما فإنها يمكن أن تقوم بدور لخدمة المصالح العربية ، وعلى الرغم من اكتشاف العرب لمحدودية الدور الأمريكي في حماية أمن الأنظمة الخليجية فإن الولايات المتحدة لها مصلحة مشتركة مع الوطن العربي في مواجهة إيران [٤].

المطلوب وضع إستراتيجية تكفل توضيح الأسس التي يمكن بها إحداث تغيير بنيوي في السياسة الأمريكية سواء من حيث مداخلها الرئيسية أم تغيير موقف القوى السياسية التي تضع المصالح الأمريكية في اتجاه مدخل معين، وفي الوقت الحالي ومع فشل المدخل الإسرائيلي

---

(1) الشيشاني، مراد بطل، مرجع سابق، ص٩٦.
(2) حماد، كمال، مرجع سابق، ص٦٩.
(3) براون، لورا ، مرجع سابق، ص٢١.
(4) كيسنجر، هنري، مرجع سابق، ص١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يصبح هو الهدف الأول لهذه الإستراتيجية، أما الهدف الثاني فهو إعادة صياغة المصالح الأمريكية في المنطقة لكي تكون أكثر توافقاً مع تلك العربية [١].

ولكي يتمكن العرب من تفكيك الارتباط الإسرائيلي – الأمريكي يجب القيام بإجراءات الاعتماد على الذات والتوازن وربطه بهجوم سياسي ودبلوماسي يستهدف إرباك التحالف الإسرائيلي الأمريكي وخلق الفجوات داخله بحيث يشعر العرب الولايات المتحدة أن العقبة أمام السلام في منطقة الشرق الأوسط هي إسرائيل. والواقع أنه على الرغم من وجود سفارات لكل الأقطار العربية في واشنطن ووفود دائمة كبيرة لها في نيويورك حيث مقر الأمم المتحدة ورغم وجود أقلية أمريكية من أصل عربي تبلغ وتزيد عن ستة ملايين مواطن فإن الوطن العربي قد خسر بالفعل معركة واشنطن لصالح القوى الصهيونية التي نجحت بالفعل في التلاعب بقيم المجتمع الأمريكي ومصالحه وقواه السياسية من أجل تكييف المصالح الأمريكية لتلتقي مع تلك الإسرائيلية [٢].

إن إدراك الدول العربية لأهمية الموقع الاستراتيجي الوطن العربي في العالم يضع الدول العربية في وضع خاص في العلاقات سواء مع الولايات المتحدة أو مع أي دولة أخرى، فتعامل الدول العربية مع الولايات المتحدة لا بد أن ينطلق من أهمية وضعها بالنسبة إليها في تحديد بقائها كقوة عظمى أو القوة الأولى المتحكمة في العالم ، ولذلك فالمسؤولية في تحديد مصالحها وأهميتها بالنسبة إلى الدول و بخاصة الولايات المتحدة التي لو خسرت هذه المنطقة قد تعود إلى انعزاليتها الأولى .

إذاً الوطن العربي لديه الكثير مما يمكن أن يقوم به تجاه الولايات المتحدة والذي يمكن أن يؤثر فيها ويعيد تكييفها لمصالحها، والمهم دائماً أن يكون الهدف العربي هو ألاَ تصير إسرائيل المصلحة الأمريكية التي تحدد باقي مصالحها، والأهم أن يعرف الوطن العربي انه لا تأثير له في أمريكا وغيرها من دول العالم مالم يكن هو قادراً على التعامل مع نفسه وتقوية اعتماده على ذاته فهذه هي إذاً نقطة البداية للانطلاق.

ولا يجرؤ أحد على تكهن توجه مسار العلاقات العربية الأميركية، إذ إنها تُجسّد معادلة معقدة رهن لتغيرات عدة، فالتطورات الداخلية الحاصلة سواء في الولايات المتحدة أم الدول العربية تجعل التنبؤ بمستقبل هذه العلاقات أمراً مستحيلاً، وفي هذه الحالة يبقى المنحنى الأقرب

(1) شعبان، عبد الحسين، مرجع سابق، ص٤٤.
(2) سلمان، عبد المالك، مرجع سابق، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو مراقبة وضع العلاقات العربية الأميركية على الصعيدين الرسمي والمدني، ودراسة مسائل الصراع كما المصالح المشتركة [١].

في الواقع ليس سهلاً تقييم التغيّرات التي حصلت في بنية العلاقات الأميركية العربية على مر السنين بغية إدراك التحديات الحالية التي تواجه العرب والأمريكيين على حد سواء، إلا أنه من الواضح أن أزمات العلاقات الأميركية العربية هي مسألة ثقة و نتيجة سوء فهم، وقد حددت الولايات المتحدة الخطوط العريضة لاستراتيجيتها الطويلة الأمد كالتالي:

- وقف العداء بين إسرائيل وجيرانها العرب.
- اعتراف العرب بدولة إسرائيل.
- دعم القوى العربية المعتدلة ضد الراديكاليين.
- اقامة شبكات متابعة محلية لكافة الترتيبات.
- اعتماد آلية جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الشروط الأمريكية لتحسين العلاقات العربية الأمريكية

- أولاً: البحث بجدية عن السبب في تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة وأسباب اللجوء إلى العنف والإرهاب [٢].
- ثانياً: فتح باب الحوار العام في أمريكا حول شؤون الشرق الأوسط وكسر احتكار مراكز الفكر ووسائل الإعلام وكذلك المسئولين السياسيين الأمريكيين الذين ينظر معظمهم إلى شئون المنطقة من خلال ما وصفه بعدسات إسرائيلية أو منظور إسرائيلي، مع ضرورة الاستغناء عن النصح والمشورة من المحافظين الجدد أو من أنصار إسرائيل في واشنطن.
- ثالثاً: إعادة النظر في السياسة الأمريكية المساندة لإسرائيل على طول الخط باعتبار أن ذلك التأييد يشكل أبرز أسباب الشعور بالعداء لأمريكا في العالمين العربي والإسلامي وضرورة عمل الولايات المتحدة بشكل جدي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وهدم جدار الفصل العنصري.

---

(1) فضل الله، السيد محمد حسين، مرجع سابق ص٦٠.
(2) حماد، كمال، مرجع سابق، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رابعاً: ضرورة التركيز في الحرب على الإرهاب على تنفيذ القانون بدلا من شن حرب تقليدية شاملة.
- خامساً: ضرورة التفكير في عواقب الإقدام على تغيير أنظمة الحكم بالقوة.
- سادساً: فيما يتعلق بالدبلوماسية العامة يجب التركيز على الاستماع إلى ما تقوله الشعوب العربية بدلا من توجيه الرسائل إليها والتوقف عن إملاء ما يجب أن يكون عليه الآخرون.
- سابعاً: فيما يتعلق بالإصلاح السياسي يجب أن تتخلى الولايات المتحدة عن الغموض الذي يكتنف توصيف موقفها من الإسلاميين ومنظماتهم السياسية وتوضيح رؤيتها إزاء حق جماعات مثل حماس وحزب الله وجماعة الإخوان المسلمين في المشاركة في العملية السياسية[١].
- ثامناً: الاصرار على نزع سلاح حزب الله حتى لا يشكل اي تهديد ل"اسرائيل"، وقطع الطريق على تلقيه اي مساندة او عون عسكري من ايران، والقبول بوجود الحزب في الساحة السياسية فقط، وذلك شرط اساسي لرفعه من القائمة السوداء التي تتضمن المنظمات الارهابية.
- تاسعاً: تعزيز العلاقات الأمريكية ــ الإسرائيلية الفريدة والاستثنائية، إنما تستمد عوامل قوتها واستمرارها من عناصر عديدة، لعل أهمها[٢]:

١ ــ وجود شعور بنوع من التماثل بين قيام إسرائيل وقيام الولايات المتحدة، التي نشأت أيضا بوسائل الهجرة والاستيطان والقوة، ضد أهل الأرض الأصليين.

٢ــ وجود بعد ثقافي ــ ديني، فثمة تيار أصولي في المسيحية المنتشرة في المجتمع الأمريكي، يعتبر قيام إسرائيل علامة من علامات القيامة، ولذلك فإن هذا التيار يدعم وجود إسرائيل من هذا المنطلق، وإن كانت غاياته في ذلك مختلفة.

٣ ــ اعتبار أن إسرائيل تنتمي لمنظومة الحضارة الغربية، وبديهي أن تنحاز المجتمعات الغربية لها؛ ولاسيما خلال الفترة السابقة، حيث كانت إسرائيل تدعي أنها واحة للديمقراطية والحداثة في المنطقة. وعلى أية حال فقد تداعت هذه الأسطورة بعد انفضاح الطابع العنصري والاستعماري لإسرائيل، ولكن النتائج

(1) نافع، إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٣٢.
(2) فضل الله، السيد محمد حسين، مرجع سابق ص٦٢-٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت أكثر وضوحا في أوروبا منها في الولايات المتحدة، بسبب البعد الجغرافي والتباين بين ثقافات وقيم المجتمعات الأوروبية عن المجتمع الأمريكي.

٤ ــ طبيعة النظام السياسي الأمريكي، الذي يعتمد على دوائر عدة، خصوصا أن الضغط عليه، لتوجيه دفة السياسة الخارجية الأمريكية، لا يقتصر على العلاقة بالرئيس أو بأركان إدارته، وإنما يشمل التأثير في دوائر الناخبين وفي مجلسي النواب والشيوخ، ووسائل الإعلام والشركات الكبرى والجامعات.

٥ ــ واقع تشتت وضعف الإرادة وتخلف الإدارة السياسية في العالم العربي، برغم كثرة العرب وكثرة دولهم ونفطهم. فالكثرة تعني تضارب وتباين الارادات والسياسات، على الصعيد الداخلي أو الخارجي، والثروات التي يمتلكها العرب تتحول عاملا ضاغطا عليهم، لأنها مصدرهم الوحيد لتأمين حاجاتهم الضرورية.

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تضرراً من جراء أحدثا ٢٠٠١/٩/١١ حيث تركت هذه الأحداث آثاراً سلبية، مباشرة وغير مباشرة، وفي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية فيها، فعلى الصعيد الاقتصادي تحديداً وقعت أحداث ١١ من سبتمبر في وقت كانت فيه الدول العربية – بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة مشكلات وأزمات اقتصادية عديدة تمثلت أبرز مظاهرها ومؤشراتها :

- تدني معدلات النمو.
- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والمديونية.
- الركود الاقتصادي.
- زيادة الانكشاف الاقتصادي تجاه العالم الخارجي، وهو الأمر الذي عمق من التأثيرات السلبية لأحداث أيلول في الاقتصاديات العربية.

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة لحجم الأضرار الاقتصادية التي أصابت الدول العربية من جراء هجمات أيلول وتداعياتها، فالمؤكد إن هذه الدول تضررت بدرجات متفاوتة مختلفة، ناهيك عن الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاعات السياحة والطيران المدني والشحن والتأمين في هذه الدول إضافة إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية في الوطني العربي، وهي قليلة قبل أحداث سبتمبر[١].

وفي إطار تحليل ردود الفعل العربية على تلك التطورات يمكن القول أنه على الرغم من أن عملية رصد الانعكاسات السلبية لأحداث أيلول على الوطن العربي وتحليلها فقد حظيت

(1) حماد، كمال، مرجع سابق، ص٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باهتمام ملحوظ من قبل العديد من المفكرين والباحثين ومراكز الباحثين والدراسات المتخصصة، وهذا ما تمثل في كمّ المحاضرات والبحوث والمقالات والندوات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أن نصيب الجانب الاقتصادي من هذا الاهتمام كان محدوداً، وعموماً فقد طرحت بعض التوصيات بشأن كيفية التعامل مع الانعكاسات الاقتصادية لأحداث أيلول على الوطن العربي، ومن ذلك على سبيل المثال [١]:

- تشجيع السياحة الداخلية في الأقطار العربية.
- تشجيع السياحة العربية البينية.
- تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع عودة الأموال العربية المهاجرة.

ولكن على الرغم من ضخامة الآثار الاقتصادية السلبية التي أصابت الدول العربية بدرجات متفاوتة من جراء أحداث أيلول، إلا أنه يلاحظ أن ردود الفعل وبخاصة على الصعيد الرسمي جاءت في محصلتها انعكاساً للأزمة البنائية التي يعانيها النظام العربي سواء على الصعيد الداخلي بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الدول العربية، أو على صعيد العلاقات العربية – العربية ومن هنا، فقد غاب التعامل العربي الجماعي مع الأحداث وتداعياتها، كما تباينت الأولويات من دولة إلى أخرى مما أفسح المجال أمام إسرائيل لتوظيف الأحداث لحساب مصالحها، وتصعيد حربها العدوانية ضد الفلسطينيين كما أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتجعل الحرب ضد الإرهاب حسبما تتصوره المعيار الرئيسي لتحديد سياساتها ومواقفها تجاه القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مما ترتب عليه الوصول بدرجة تأييدها لإسرائيل إلى حد التواطؤ، فضلاً عن تصعيد مطالبها تجاه الدول العربية [٢].

(1) أعمال الندوة اليت نظمتها جامعة الدول العربية تحت عنوان: حوار الحضارات – تواصل لا صراع، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٢.
(2) فضل الله، السيد محمد حسين، مرجع سابق، ص٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة:

تتميز المرحلة الراهنة من الحياة السياسية الدولية بكون "النظام العالمي" القائم، آحادي التركيب والتكوين، ولا توجد قوة حقيقية منافسة للولايات المتحدة في الوقت الراهن كما أثبتت الأحداث في أكثر من مناسبة. وهذه الحالة مرشحة للاستمرار طالما أن الولايات المتحدة تحتكر القرار الدولي بمفردها، وطالما أنه لا توجد قوة منافسة تشاركها القرار أو تنتزعه منها. فإن الوضع الراهن لا يمثل نظاماً عالمياً بل هيمنة قوة واحدة على مقدرات العالم وقراراته، وإن هذا الوضع يخالف "قوانين" الحياة السياسية الدولية وبالتالي يجب تعديله لكي يكون "طبيعياً".

تغييرات وتحولات جذرية عديدة كانت عنوان المرحلة اللاحقة لأحداث سبتمبر بعد أن فرض مفهوم الإرهاب نفسه كنسق أساسي في مسرح العلاقات الدولية بتأثيره الواضح في تأسيس قواعد جديدة للسياسة الدولية من منطلق أن الإرهاب أصبح ذو صفة عالمية لا يخص دولة أو مجموعة من الدول إنما يخص كل الفاعلين في ميدان العلاقات الدولية، وهي الدول والمنظمات الدولية.

لقد كانت الولايات المتحدة حريصة في حربها التي تشنها على الإرهاب، أولى حروب القرن الحادي والعشرين، على إضفاء صفة العالمية على تلك الحرب، عندما سعت إلى تشكيل تحالف يضم أكبر عدد من دول العالم، يأخذ من القضاء على الإرهاب هدفاً له على الصعيد العالمي بشكل عام، وتجهيز الاستعدادات لحرب شنتها على أفغانستان للقضاء على حركة طالبان على وجه الخصوص. وقد أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش" في كلمته أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن على دول العالم أن تختار أحد أمرين، إما أن تكون مع أمريكا أو تكون مع الإرهاب، وهذه لا شك سابقة تاريخية في العلاقات الدولية.

منذ الحادي عشر من أيلول أصبح العالم مختلفاً، حين بدأت الولايات المتحدة بالدعوة إلى عمليات عسكرية مفتوحة، متنقلة ضد أعداء مصطنعين، فتجاوزت الإدارة الأمريكية القوانين والمواثيق والأعراق الدولية وتخطت المؤسسات الدولية، الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وانتهجت سياسة التهميش حتى مع حلفائها التقليديين كالاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، ومن هنا بدأنا نتلمس استراتيجية جديدة للسيطرة على مستقبل العالم.

فالاحادية الأمريكية المركزية ترى في كل ما عداها طرفاً يمكن جذبه إلى المركز، وإن لم يتسن ذلك، فهو متمرد على السياسة الأمريكية أو داعم للإرهاب، وبالتالي يجب محاربته أو تطويعه بالشروط الأمريكية. هذه الرؤيا تختلف عن الرؤية السابقة في عهد الحرب الباردة التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت تقوم على استقطاب الدول تجاه الولايات المتحدة أو على الاقل إبقاءها على الحياد والحيلولة دون استقطابها في دائرة الاتحاد السوفييتي وهذا يثبت صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة والتي استندت إلى أن الولايات المتحدة باستخدامها شعار مكافحة الإرهاب، استطاعت فرض مفهومها الخاص للإرهاب، فقد تبين من خلال مجريات البحث، أن الولايات المتحدة تنطلق من مفهومها للإرهاب دون أدنى اعتبار لأي مفاهيم أخرى، الأمر الذي يرسم مشاهد مستقبلية تجعل من المفهوم الأمريكي الصفة السائدة في العلاقات الدولية على المدى المنظور.

جاء الرد الأمريكي على أحداث سبتمبر بإعلان الحرب على الإرهاب واتجاه القيادة الأمريكية إلى حشد العدد الأكبر من الجهود الدولية لشن تلك الحرب. ومن أجل تبرير تلك الحرب التي استهدفت أولاً وقبل كل شيء منظمات ودول إسلامية طرح الرئيس الأمريكي الأسبق تساؤلاً غريباً لم يطرح من قبل : " لماذا يكرهوننا".

ليس دقيقاً القول بأن الولايات المتحدة مارست تلك الانتهاكات لاجل مكافحة الارهاب، لان الاستقواء والاستعلاء الامريكيين سابقان على حكاية الحرب ضد الارهاب. ذلك ان "فقه التمكين" في الولايات المتحدة انتعش وراجت سوقه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينات، وما اسفرت عنه من خلو الساحة لصالح القطب الاوحد. وهو ما هيأ ظرفاً مواتياً لانطلاق افكار التوسع والهيمنة على العالم، والحديث عن القرن الامريكي وصراع الحضارات ونهاية التاريخ. وكل ما فعلته احداث ١١ أيلول، انها فتحت الباب واسعاً لتسقط ذلك الفقه على الواقع، حيث بدا الشرق الاوسط مختبراً مثالياً، ليس فقط لان الذين فعلوها في احداث ١١ أيلول من ابناء تلك المنطقة، ولكن ايضاً لان المغريات فيها بلا حدود (النفط). ثم ان حالة الهشاشة والضعف فيها ايضا بلا حدود، كما ان التحريض "الاسرائيلي" عليها كان بدوره بلا حدود.

ذلك الاستعلاء هو الذي شجع الولايات المتحدة على ان تطبق قوانينها المحلية على مختلف دول العالم، وان تمنع حتى دول اوروبا من الاستثمار في ايران لاحكام الحصار من حولها. وهوالذي سوغ لها ان تقسم العالم بين دول الخير والشر، لكي تضع في مربع الاشرار من لا يعجبها، وتصنف بين الابرار من تشاء، مجمل هذه الظروف أنعشت كثيراً فقه التمكين، الذي تصدت له العديد من مراكز الابحاث في الولايات المتحدة، وقد ساهم في تنشيط تلك المراكز كون أكثرها متعاطفاً مع "اسرائيل"، ولا تنشغل الا بأمرين: ان تصبح الولايات المتحدة قوة عالمية كبرى، وان تغدو "اسرائيل" قوة اقليمية كبرى، لا منافس لها ولا منازع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الهجمات التي شهدتها كل من نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، والتي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون، سوف تسجل ضمن أبرز أحداث القرن العشرين، وهذا لا يرجع إلى أعداد الضحايا وحجم الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة، التي نجمت عنها فحسب ولكن يرتبط أيضاً بالدلالات العميقة التي مثلتها هذه الأحداث بالنسبة إلى دولة تعتبر القوة العظمى الوحيدة وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أدانتها بأهم عنصرين تستند إليهما وهما القدرة العسكرية، والقدرة الاقتصادية والمالية، فضلاً عن التداعيات والتحولات التي ترتبت على الأحداث المعنية، ليس على الصعيد الأمريكي فحسب ولكن على الصعيد العالمي، وبخاصة في ظل انطلاق ما اسمته الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب ضد الإرهاب، والتي بدأت مراحلها في أفغانستان في ٢٠٠١/١٠/٧، وهي حرب يؤكد المسؤولون الأمريكيون على أنها ستكون طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب.

النتائج:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

(١) أوضحت الدراسة أنه ما من تغيير موضوعي أو مضموني دخل على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ مقارنة بما قبلها، بل ظلت هذه الدول في ما بين التاريخين مجالاً لإعمال مفهوم الهيمنة الأمريكية كهدف من أهداف الحرب الكونية ضد الإرهاب على المستويين العسكري والقيمي، مع كل غموضها واتجاهات التحرك لمختلف الأطراف الإقليمية والدولية وحددت لها أدوارها.

(٢) أن تقسيم الدول العربية إلى فئات مع الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى استقطاب وانفراج في العلاقات العربية – العربية الذي بدأت في عام ٢٠٠٠ وأكده مؤتمر القمة العربية في بيروت سنة ٢٠٠٢، كما أن اجتزاء القضية الفلسطينية وفصلها عن الإطار العام للصراع العربي – الإسرائيلي يدق اسفيناً في العلاقات الفلسطينية – السورية – اللبنانية، وينعكس التخويف بورقة حزب الله سلباً على العلاقات السورية – اللبنانية.

(٣) على الرغم من أن ردود الأفعال الرسمية للدول العربية على هجمات ١١ أيلول، قد تمثلت في إدانتها وشجبها مع الإعراب صراحة عن التضامن والتعاون مع الولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، إلا أن هذه الدول وجدت نفسها في موقف صعب في ضوء بعض التطورات والتدعيات التي أعقبت هذه الهجمات.

(٤) أثمرت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد كلا من أفغانستان والعراق عن ظهور نظام دولي يتكون من ثلاثة أطر كبرى هي: القطبية الواحدة أو الأحادية، والإرهاب الدولي، والعولمة، وقد تشكل إطار الحرب على الإرهاب نتيجة لهجمات الحادي عشر من أيلول، وهو أحدث هذه الأطر وأكثرها تأثيرا على شكل العلاقات الدولية، وبالرغم من ذلك، فإن هذا الحدث لم يحدث تغييراً هيكلياً على النظام الدولي، ولم تمس منه سوى التفاعلات الأقرب على السطح، ولكن احتلال العراق جعل المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام خيار صعب ، وهذا الخيار يتعلق بمصير النظام الدولي والمبادئ والقواعد التي كانت تطبق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتتمثل هذه المبادئ في مبدأ السيادة وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين الدول، والعمل على تسوية الخلافات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها وقوانينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(٥) في أعقاب ١١ أيلول من العام ٢٠٠١، أطلقت إدارة بوش سياسة طموحة لصوغ شرق أوسط جديد يشكل بسياقه التدخل في العراق القوة الدافعة للتحول، فأعلن الرئيس بوش في ٧ تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، " إن شاء عراق حرّ في قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثاً مفصلياً في القورة الديمقراطية العالمية"، وفي خطاب تلو آخر، أوضح مسئولو الإدارة الأمريكية بما لا يترك مجالاً للبس أنه لن يعتمدوا سياسة ترمي إلى إدارة الأزمات القائمة واحتوائها معربين بدلاً من ذلك عن عزمهم القفز فوقها عبر إعادة صياغة المنطقة وانتصار الديمقراطية والسلام لتغدو الصراعات القديمة فاقدة الأهمية، ولقد تلخصت هذه الفكرة في تصريح أدلت به وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان بصيف العام ٢٠٠٦، فهي اشارت إلى أن دفع إسرائيل إلى القبول بوقف إطلاق النار لن يساعد البتة لأنه سيعيد ببساطة الوضع إلى ما كان عليه ولن يشجع على إنشاء شرق أوسط جديد، وكان من المفترض أن يغدو الشرق الأوسط الجديد منطقة تتألف بغالبيتها من دول ديمقراطية حليفة للولايات المنحدة، تخضع بها الأنظمة غير المتعاونة لمزيج من العقوبات المباشرة والإضعاف غير المباشر من خلال تقديم الدعم لحركاتت المعارضة الديمقراطية، علماً أنه وفي حالات قصوى وبالتوازي مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما حدث بالعراق، لم تستبعد إدارة بوش الاستخدام المباشر للقوة لسلب الأنظمة المناوئة مقاليد السلطة.

(٦) ساعد وضع هدف مكافحة الإرهاب فوق كل الأهداف المهمة الأخرى للسياسة والحكم في الولايات المتحدة الامريكية ، حتى وإن تطلب الأمر المخاطرة والتضحية ببعض الأمور المهمة، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة وحكم القانون فحسب، بل حتى إذا ترتب على ذلك تبعات مالية واقتصادية باهظة.

(٧) صبحت الولايات المتحدة تمثل مصدر تهديد لمختلف دول العالم بشكل عام وبعض دول الشرق الأوسط بشكل خاص، حيث أنها تعتبر هذه الدول مصدراً للإرهاب مثل (إيران، سوريا ، كوريا الشمالية ، ليبيا ، السودان) وما زالت تمارس ضغوطاً كبيرة على هذه الدول، وتعمل على فرض هيمنتها وشروطها السياسية وإلا تعرضت لما تعرض له العراق.

(٨) أن سياسيات الولايات المتحدة، وخصوصاً تجاه قضايا الشرق الأوسط التي أصبحت تعاني الآن من الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، الأمر الذي خلق شعوراً قوياً بالمهانة والعجز وأن قوى التطرف تزداد وتتغذى على هذه الأوضاع وأن احتلال العراق وأفغانستان وتداعياتهم قد جعل منه قوة جذب لقوى التطرف والإرهاب.

(٩) شكل النظام الدولى الجديد تحولاً في العلاقات الدولية والسياسة الدولية وتمثل ذلك بأن إصبح الإرهاب الدولي هو المحدد للعلاقات الدولية وعامل رئيسي في توازن المصالح الدولية وإعلان الحرب على الإرهاب كظاهرة دولية تهدد الأمن والسلم الدوليين، ولقد أثبتت أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة هشاشة النظام الدولي الجديد و كشفت عن تحول الصراع في العلاقات الدولية إلى صراع بين الدول العظمى وبين ظاهرة الإرهاب وهي ظاهرة غير محددة المعالم وليس لها وطن محدد، ولقد أظهرت الأحداث بصورة جلية ضعف النظام الدولي عن طريق تجاوز أميركا لأطر هذا النظام وعدم الاعتماد على الشرعية الدولية في إدارتها للصراع أو ترتيبها للنظام الدولي ولجوئها للقوة الساحقة في محاربة أعدائها أو تهديد مصالحهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

على ضوء النتائج فإن الباحثة توصي:

(١) ضرورة تدعيم العلاقات العربية – الأمريكية وضرورة التغلب على التناقضات العربية – العربية والحيلولة دون أن تصبح لها أولوية على علاقاتها مع أطراف خارجية، بما فيها أمريكا وبما فيها إسرائيل، إذ أن في تاريخ النزاع مع إسرائيل لحظات كان التناقض العربي – العربي أكثر حدة من التناقض مع إسرائيل، هكذا كان الحال عندما زار السادات القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧، وغلب خط التفاوض المباشر مع إسرائيل على التزام خط مقاطعتها، وهو ما لم تجد عنه بقية الأطراف العربية، هكذا أيضاً كان الحال عند انعقاد مؤتمر مدريد عقب غزو العراق للكويت، فلقد انقسمت الأمة العربية إلى فريقين على أثر هذا الغزو، فريق عادى حاكم العراق، وفريق أيده ولو بطرق غير صريحة أحياناً.

(٢) على الرغم من كثرة وتعدد أنماط الصراعات في الوطن العربي سواء على الصعيد الداخلي في بعض الدول العربية حيث تحولت الصراعات إلى صراعات اجتماعية ممتدة، كما هو الحال في دول مثل السودان والصومال والجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، أو على صعيد الصراعات العربية – العربية أو الصراعات بين أطراف عربية وأخرى غير عربية، وعلى الرغم من الخسائر المادية والبشرية التي ترتبت وتترتب على هذه الصراعات إلا أنها لم تحظ بالاهتمام المطلوب من المتخصصين في دراسة النظم السياسية العربية، وبخاصة من منظور رصد وتحليل واستشراف الانعكاسات السياسية لهذه الصراعات على التطور السياسي والاجتماعي، وعلى بنى وهياكل الدولة في الوطن العربي، ولذلك فمن المهم توجيه المزيد من الاهتمام إلى هذا الموضوع لأنه وثيق الارتباط بقضايا مهمة وحيوية مثل الاندماج الوطني والتعددية المجتمعية، وبناء الدولة وبناء الأمة.

(٣) في أعقاب احداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ قفزت قضية الديموقراطية في الوطن العربي إلى أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، بل إنه من أبرز التبريرات التي روجتها الإدارة الأمريكية لتبرير العدوان الأنجلو – أمريكي ضد العراق هو إطاحة نظام صدام حسين وتأسيس ديموقراطية في العراق تشكل نموذجاً تحتذيه بقية دول المنطقة على الرغم من عدم صحة هذا الإدعاء في ظل تكشف الأهداف الحقيقية للحرب، وبخاصة فيما يتعلق بالنفط وإسرائيل وتكريس الهيمنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمركيية وعلى الصعيد العالمي من بوابة الهيمنة على المنطقة العربيـــة وتحديـــداً منطقة الخليج.

(٤) إن تطبيق مبادئ وأحكام القانون الدولي والالتزام بقرارات مجلس الأمـــن والأمـــم المتحدة يحد من ظاهرة الإرهاب لأن ذلك يحقق العدالة للشعوب على اختلاف قوتها وضعفها وفقرها وغناها، وهناك ايضا تفاوت في وجهات النظـــر بـــين الـــشارع الاميركي و النخبة الحاكمة. بمقدور المسلمين الاميركيين التأثير في توجه سياســـة بلادهم عن طريق انشاء احلاف و ائيلافات مع التكتلات الانتخابية. بالاضافة الـــى ان الديمقراطية الاميركية ديناميكية و متذبذبة، الا أنها تشيد بالتعدديـــة و الافكـــار الثورية.

(٥) العمل على فتح باب الحوار العام في أمريكا حول شؤون الشرق الأوسط وكسر احتكار مراكز الفكر ووسائل الإعلام وكذلك المسئولين السياسيين الأمريكيين الذين ينظر معظمهم إلى شئون المنطقة من خلال ما وصفه بعدسات إسرائيلية أو منظور إسرائيلي، مع ضرورة الاستغناء عن النصح والمشورة من المحافظين الجدد أو من أنصار إسرائيل في واشنطن.

(٦) العمل على إعادة النظر في السياسة الأمريكية المساندة لإسرائيل علـــى طـــول الخط باعتبار أن ذلك التأييد يشكل أبرز أسباب الشعور بالعداء لأمريكا في العالمين العربي والإسلامي وضرورة عمل الولايات المتحدة بـــشكل جـــدي علـــى إنهـــاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وهدم جدار الفصل العنصري.

(٧) العمل على تفعيل دور الأمم المتحدة في مجال محاربة الإرهاب ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجية وخطط عمل للمنظمة يتم تبنيها على أساس دولـــي فـــي مجـــال مكافحة الإرهاب ويبدأ ذلك من خلال الاتفاق على تعريف دولي واضـــح لمفهـــوم الإرهاب الدولي، ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالإرهاب.

(٨) العمل على تحديد دوافع الإرهاب وفهم أسبابه الحقيقية حتى نصل إلى اســـتراتيجية واضحة محددة لمكافحة ظاهرة الإرهاب كظاهرة سياســـية، اقتـــصادية، نفـــسية، اجتماعية، فالاستراتيجية المتبعة حالياً للقضاء على الإرهاب لاتزال قاصرة عن أداء مهماتها لأنها فشلت في وضع تشخيص دقيق شامل لهذه الظاهرة وأوكلـــت قـــضية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعامل مع هذه الظاهرة إلى أجهزة غير متخصصة مما ساهم في تزايد الأعمـــال الإرهابية وليس الحد منها.

(٩) قيام الدول الكبرى وخصوصاً مجموعة الدول الثماني بإعادة النظر بأساليب تعاملها وازدواجيتها في التعامل مع قضايا دول العالم الثالث سواءاً السياسية أو الاقتصادية أو غيرها مما يؤثر على حالة الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أو قد يؤدي إلى تنمية حالة العداء داخل هذه الـــدول وهذا يكون بؤرة لمساعدة الجماعات الإرهابية على القيام بالعمليات الإرهابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الكتب:

- أبو جاموس، ماجدة عود الله (١٩٩٦). **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج**، مديرية المطابع العسكرية، عمان.
- أبو غزالة، حسن (٢٠٠٢). **الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط**، ط١، عمان: دار الفكر للطباعة.
- أبي عاد، ناجي، جرينيون، ميشيل (١٩٩٩). **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد نجار، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع .
- أحمد، أحمد يوسف (١٩٩٤). **العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية**، المستقبل العربي، العدد (١٧٩).
- أحمد، محمد علي (٢٠٠٢)، **الإرهاب البيولوجي – خطر داهم يهدد البشرية**، القاهرة، دار نهضة مصر ، القاهرة.
- الأشعل، عبد الله (٢٠٠٣). **القانون الدولي لمكافحة الإرهاب**، القاهرة، د.ن.
- أعمال الندوة التي نظمتها جامعة الدول العربية تحت عنوان: **حوار الحضارات – تواصل لا صراع**، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٢.
- بسيوني، محمد إبراهيم (٢٠٠٤). **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، ط١، دمشق: دار الكتاب العربي.
- تشوسكي، توم (١٩٩٤). **مابعد الحرب الباردة الحرب الحقيقية، مركز أبحاث أم المعارك**، بغداد: وزارة الثقافة والأعلام.
- تلحمي، شبلي، (١٩٩٧). **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجراد، خلف (٢٠٠٥). **أبعاد الاستهداف الأمريكي**، دمشق: دار الفكر، ط١.
- جرجس، فواز (٢٠٠٠). **السياسة الأمريكية تجاه العرب – كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢.
- الحديدي، هشام (١٩٩٩). **الإرهاب بذوره وبثوره وزمانه ومكانه وشخوصه**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- حريز، عبد الناصر (١٩٩٦). **الإرهاب السياسي**، دراسة تحليلية، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الحسن، يوسف، (٢٠٠٠). **البعد الديني في السياسة الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حماد، كمال (٢٠٠٣). **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، بيروت: مجد للدراسات والنشر.
- الحمد، جواد (١٩٩٥). **توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، عمان.
- الدار العربية للدراسات النشر (٢٠٠١). "**مستقبل النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاثة**" **تقديرات إستراتيجية**، القاهرة، العدد ١٣٧–١٣٨، ص٣٣ .
- الدجاني، أحمد صدقي (٢٠٠٠). **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العرابية، ط٢.
- ديني، بروسترك (١٩٩١). **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية**، الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- رامي، وليم سي (١٩٩٦). **النفط في التسعينات: سيطرة الخليج، انظر فيبي مار ووليم لويس "امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط عبد الحرب الباردة"**، ترجمة عبدالله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- ربيع، محمد عبد العزيز (١٩٩٠). **صناعة السياسة الأمريكية والعرب**، دار الكرمل للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رشوان، حسين عبد الحميد (١٩٩٧). **التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع**، منشورات دار المعرفة الجامعية.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (١٩٩١). **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، بغداد: مطبعة الحكمة.
- السعودي، عبد الباري (١٩٨٧).**القاموس البسيط في اللغة**، بيروت، دار الشروق.
- سلمان، عبد المالك (٢٠٠٨). **العلاقات العربية الأمريكية بين التفاهم والإخضاع**، القاهرة: الدار الجامعية.
- شعبان، عبد الحسين (٢٠٠٢). **الإسلام والإرهاب الدولي**، لندن: دار الحكمة.
- الشيشاني، مراد بطل (٢٠٠٨). **أحداث ١١ سبتمبر وأثرها على المجتمعات العربية والحركات الإسلامية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- عز الدين، أحمد جلال (١٩٨٧). **مكافحة الإرهاب**، القاهرة: مطابع دار الشعب.
- عماره، عبد المنعم (١٩٩٧). **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية**، القاهرة: مركز المحروسة للبحث والتدريب والنشر، ط١.
- عمرو، عبد الرؤوف (٢٠٠٦). **العلاقات المصرية الأمريكية من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٥٧**، القاهرة: الدار الجامعية، ص١٢١.
- عنتر، عبد النور (١٩٩٩). **الحوار الأمني الأطلسي- المتوسطي، الشراكة الأمريكية – الجزائرية**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (٨٣) ، ص٥١.
- غالي، بطرس (١٩٨٤). **المدخل في علم السياسة**، القاهرة: الانجلو المصرية.
- غانم، محمد أبو الفتح (١٩٩١). **الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية.**
- غريتش، ألان- فيدال، دومينيك (١٩٩١). **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة: إبراهيم العريس ط١، شركة الأرض المحدودة، قبرص.
- الغزال، إسماعيل (١٩٩٠). **الإرهاب القانون الدولي**، طبعة٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- غليون، برهان، وآخرون. (٢٠٠٥). **المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط١.
- غنام، محمد أبو الفتح (١٩٩١). **الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديموقراطية.**
- فرسون، سميح (٢٠٠٢)، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب في: العرب والعالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- فضل الله، السيد محمد حسين (٢٠٠٣). **المدنس والمقدس: أمريكا ورايـة الإرهاب الدولي**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى.
- كيسنجر، هنري (٢٠٠٢). **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي،، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي.
- مثنى، علي حسين (٢٠٠٠). **السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية، مع التركيز على نموذج العلاقات مع الحركة الإسلامية في السودان للفترة ١٩٨٩-١٩٩٩**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- المغربي، فؤاد (٢٠٠٢). **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، ط١، رام الله.
- مقلد، اسماعيل صبري (١٩٧١). **العلاقات السياسية الدولية**، مطبوعات جامعة الكويت.
- مقلد، إسماعيل صبري (١٩٨٤). **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- مولتار، توماس (١٩٩٠). **أميركي بالاميركانية أفاق عربية العدد** (٧).
- نافع، إبراهيم (٢٠٠٢). **انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- نعمة، كاظم هاشم (١٩٨٧). **العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.**
- هالداي، فريد (٢٠٠٢). **١١ أيلول الأسباب والنتائج**، بيروت: دار الساقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هنجتون، صامويل (١٩٩٨). **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب سطور، القاهرة

المجلات والصحف والدوريات:

- أبو طالب، حسن (٢٠٠٠). **محددات المقوقف التفاوضي الفلسطيني**، ملف خاص، "القضية الفلسطينية وتحديات التسوية النهائية"، السياسة الدولية، العدد (١٤٢).
- أحمد، محمد سيد (٢٠٠٢)، ١١ أيلول والقضية الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٥، القدس.

- أرتون آش (٢٠٠١)، **هل هناك إرهابي جيد**، نيويورك، ريفيو أف بكس.
- الأزعر، محمد خالد (٢٠٠٢)، السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر محددات الاستمرارية والتغير، **مجلة شؤون عربية**، العدد ١٠٩، بيروت.

- اسبيزيتو، جون أل (١٩٩٦). **الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية**، في فيبي مار ووليم لويس، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط عبد الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

- الأشعل، عبد الله (٢٠٠٥)، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، السنة ٤١.

- الأمين، فضيل (١٩٩٥). **الحملة الأمريكية ضد الإرهاب الإسلامي العالمي**، "قضايا دولية"، (٢٧٠ و ٢٧١).

- براون، لورا (٢٠٠٨). **العلاقات العربية الأمريكية**، حلقة دراسية، واشنطن: مجلة واشنطن.

- البرصان، أحمد السيم (٢٠٠٢). **إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية**. مجلة السياسة الدولية، ع (١٤٨)، ج (٣٨)، القاهرة.

- بسيوني، عنبر (١٩٩٧). **الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية**، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٢٧)، ج (٣٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلقزيز، عبد الاله (٢٠٠٠). **الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي**، المستقبل العربي، العدد (٢٥٩).
- تشومسكي، توم (٢٠٠٢). **حرب أمريكا على الإرهاب**، ترجمة عماد صادق العزاوي، جريدة القادسية .
- تقرير بعنوان "**الحرب على الإرهاب والفهم الأمريكي**" (٢٠٠٤). مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣١٠، ص١٤٨.
- الجاسور، عبدالواحد (٢٠٠٠). **الشراكة المغاربية الأمريكية: صيغة أمنية جديدة لإعادة رسم الخارطة السياسية للأمة العربية في القرن الحادي والعشرين**، مجلة دراسات إستراتيجية – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، المجلد الثامن.
- جرجس، فواز (١٩٩٧). **الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧.
- جندل، عبدالله (٢٠٠١). **العلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية**، مجلة معلومات دولية، العدد٦٧.
- جوستوك (١٩٩٦). **إدارة كلنتون والقضية الفلسطينية**، المستقبل العربي، العدد (٢٠٣)،.
- جوهر ود، حسن عبد الله سهر محمد، عبد الله يوسف (١٩٩٨). **الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة**، السياسة الدولية، العدد (١٣٣).
- حافظ، نادر (٢٠٠٤). **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، ع (٣٠٦)، ج (٢٧)، بيروت.
- حموده، عمرو كمال (٢٠٠٦). **النفط في السياسة الخارجية الأمريكية** ، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع (١٦٤)، ج(٤١).
- خضير، ياس (١٩٩٤). **الاستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي**، شؤون سياسية العدد (٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خليل، نانيس مصطفى (١٩٩٧). **الرئاسة مؤسسة لصنع السياسة الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، ع(١٢٧)، ج(٣٢)، القاهرة.
- الدجاني، هشام (١٩٩٨). **العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل**، "قضايا استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد (٨٦).
- زهرة، عطا محمد صالح (١٩٨٤). **اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي**، المستقبل العربي، العدد (٦٣).
- زيغنيو بريزنسكي(٢٠٠٢). **لماذا تستهدف أمريكا، صحيفة الحياة اللندنية**، ص١٢، نقلاً عن نيويورك تايمز.
- سعيد، عبد المنعم (١٩٨٨). **العلاقات الأمريكية – العربية: الماضي والحاضر والمستقبل**، المستقبل العربي، العدد ١١٨.
- سلامه، معتز (٢٠٠٦). **الأمن القومي الأمريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الابن**، القاهرة: مجلة كراسات استراتيجية، ع (١٦٢).
- السيد، ولد أباه (٢٠٠١). **التحالف الدولي ضد الإرهاب: الثغرات والعوائق**، صحيفة الشرق الاوسط..
- شاكر زياد (٢٠٠١)، هل يمثل الإسلام تهديدا للغرب؟، **مجلة قراءات إستراتيجية**، العدد ٥، السنة السادسة.
- الشطي، إسماعيل (٢٠٠٢). **تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر**، مجلة المستقبل العربي، ع (٢٨٣)، ج (٢٥).
- شلبي، أمين (٢٠٠٠). **العلاقات المصرية – الأمريكية، ثلاثة عهد**، "ملف" سياسة مصر الخارجية في قرن جديد، السياسة الدولية، العدد ١٣٩.
- صالح، عبد الله (١٩٩٧). **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**. مجلة السياسة الدولية، ع (١٢٧)، ج(٣٢)، القاهرة.
- صحيفة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٤/٦/٤، ص٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة الحياة اللبنانية، ١٤ أكتوبر، ٢٠٠١.
- طعمة، غازي (٢٠٠٠). **تونس تمهد لانعطاف تاريخي في العلاقات المغاربية – الأمريكية**، جريدة العرب، لندن.
- عاروري، نصير (٢٠٠٢). **حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب**، المستقبل العربي، السنة الخامسة والعشرين، العدد ٢٨٤.
- عبد الجواد، جمال (٢٠٠٠). **الشرق الأوسط عبد التسوية: الأولويات الأمنية والعلاقات الجديدة للقوى**، ملف العرب عبد التسوية، السياسة الدولية والعقود (١٤٠).
- عبد الجواد، جمال، (٢٠٠٢). **السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشديد يمني وحوس أمني**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٠، ج (٣٨).
- عبد العظيم، أحمد فاروق (٢٠٠٤). **سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية ، ع (١٥٨)، ج (٤٠).
- عبد الله، عبد الخالق (١٩٩٩). **العلاقات الخليجية – الأمريكية**، المستقبل العربي، العدد (٢٤٧).
- عبد الله، مساع (١٩٩٧). **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، ع (١٢٧)، ج (٣٢)، القاهرة.
- عبدالله، حسن (١٩٩٩). **مستقبل النفط العربي، المستقبل العربي**، العدد (٢٤١).
- علوش، ناجي (١٩٩٦). **إرهاب قمة مكافحة الإرهاب**، "قضايا دولية"، الباكستان، العدد (٣٢٥).
- العموش، أحمد فلاح (١٩٩٩). **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب**، مجلة أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، عدد رقم ٢٤٠.
- العناني، خليل (٢٠٠٦). **اللوبي النفطي الأمريكي " النفوذ واليات التأثير**، مجلة السياسة الدولية، ع (١٦٤). ج (٤١)، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عوض، محمد محي الدين (١٩٩٩). **تعريف الإرهاب**، منشورات أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، العدد ٢٠٥.

- عوني، مالك (١٩٩٧). **الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، (١٢٧)، ج (٣٢).

- غصن، غسان (٢٠٠٢). **الاستشراق الأمريكي: العرب والمسلمون عرق إرهابي**، شؤون الأوسط، العدد ١٠٥.

- غصن، غسان، (١٩٩١). **الأدلة السرية في المحاكم الأمريكية: المستهدفون الرئيسيون عرب ومسلمون**، جريدة السفير اللبنانية، ص١٢ – غصن، غسان (٢٠٠٠). **قضية الدكتور مازن النجار: قضاء الحكومة الأمريكية يتحدى السلطة القضائية**، جريدة السفير اللبنانية.

- الغفلي، علي (٢٠٠٠). **العلاقات الخليجية – الأمريكية، التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩–٢٠٠٠**، وحدة الدراسات في جريدة الخليج، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- غلابرسو، وليم (٢٠٠١). **الأمريكيون العرب يرون الخطر في المحاكم**، نيويورك تايمز.

- لكريني، إدريس (٢٠٠٣). **الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وكراهات التراجع**، المستقبل العربي، ع(٢٩١)، ج (٢٦)، بيروت

- المجذوب، طه (١٩٩٨). **الآفاق والأبعاد الإستراتيجية لأزمة الخليج: وجهة نظر أمريكية**، الأهرام.

- محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٢). **الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية**. مجلة السياسة الدولية، ع (١٤٧)، ج (٣٨)،القاهرة.

- مزاحم، هيثم (١٩٩٩).**عقد العلاقات بين واشنطن وإيران**. مجلة شؤون الأوسط، ع (٨٤)، بيروت.

- موسوعة الحرب العالمية الثانية (١٩٧٩). **الحرب في المحيط الهادي**، جنيز للموسوعات، لندن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الميمي، آسيا (١٩٩٧). **الرأي العام للسياسة الأمريكية الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، ع (١٢٧)، ج(٣٢)، القاهرة.
- نعمان، عصام (٢٠٠٢). **أمريكا والمسلمون: "مشكلة علاقة"**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٨، أبريل.
- نعمان، عصام (٢٠٠٣)، **نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي**. مجلة المستقبل العربي، ع (٢٩١)، ج (٢٦)، بيروت.
- هدسون، مايكل (٢٠٠٢). **مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة، المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٤.
- الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٩). **السياسة الخارجية الأردنية**، عمان.
- الهواري، أنور (٢٠٠٢). **الشرق الأوسط: الحرب المزدوجة، السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٤٨.
- هيج، الكسندر، وآخرون (٢٠٠١). **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (تقرير)**، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٢، ص٢٤٥-٢٤٦.
- ونينجهام، و جوهر، حسن عبدالله (١٩٩٦). **الأصولية الإسلامية ونظرية الدومينو**، السياسة الدولية، العدد (١٢٥).

الرسائل الجامعية:

- بيومي، عمرو رضا (٢٠٠٠). "**نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق: دراسة للآثار القانونية والسياسية والإستراتيجية لحرب الخليج الثانية**"، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- التل، محمد زكي يوسف (٢٠٠٣). **العلاقات السياسة الأردنية – الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- حرب، رجائي جميل (٢٠٠٣)، **الإرهاب في النظام العالمي الجديد: دراسة في السياسة الخارجية الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السياغي، سامي محمد أحمد (٢٠٠٤). **السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص١٥٧.

- العوايشة، محمد إبراهيم أحمد (٢٠٠٥). **العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (١٩٩٠- ٢٠٠٠)**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- محمد، عايض العتيبي (٢٠٠٥). **العلاقات السعودية- الأمريكية بعد ١١/سبتمبر ٢٠٠١**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنترنت:

- ضيف الله، ياسمين سامي (٢٠٠٣). **الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة،** نقلاً عن الربط الإلكتروني
- http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/07/article01b.shtm1
- المراغي، محمود (٢٠٠٢). **حرب الجلباب والصاروخ: وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب،** دار الشروق، القاهرة، ص٧ و ص ٤٩-٥٥. مصطفى، نادية، **العدد الجديد وفكرة صراع الحضارات،** موقع إسلام أون لاين.
- يوسف، أحمد (٢٠٠٥). **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط: استهداف الإسلام بدعوى محاربة الإرهاب،** نقلاً عن الربط التالي: http://www.jimsyr.com/05 thakafa-fiker/istategy.gtm

المراجع الإنجليزية:

- Byford, Grenville (2002), "***The Wrong War***, Foreign Affairs, Vol, 81, No.3.
- Damorsch, Lori (1999), "***Sanction Against Perpetrators of Terrorism***, Houston Journal of International Law, No. 63.
- E. O Michael (2002) "***Hanlon, A Flawed Master Piece, Foreign Affairs***, Vol. 81, No.3.
- Gampbell, L. (2000), "***Defending Against Terrorism: A Legal Analysis of Decision to Strike Sudan and Afghanistan***, Tulane Law Review 1067.
- Kenneth.M Dolbeare Marray J. Edelman, ***American, Politics***, Politics power and change.
- Marotta, Emanuel (2001), "***Europol's Role in Anti- Terrorism Policing, in Max Taylor and John Horgan*** (ed), the Future of Terrorism, London: Frank Cass.
- Nilson, Jill (2002),"***America Creates Its Own Terror***", USA Today.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Raufer, Xavier,(ed.) "***New World Disorder, New Terrorism: New Threats for Europe and the Western World***, in Max Taylor and John Horgan.

- Richardson, Louisw (ed.) "***Terrorists, as Transitional Actors***, in Max Taylor and John Horgan, Op. cit.

- Robin, Morgan (2001), "***The Demon Lover: The Roots of Terrorism***, Pitkus, United Kingdom.

- Roy c.macridis, "***How Foreign policy is made***" foreign policy in world polities, ed, roy.

- Samuclp.Humtiington (1997). "***The Erosion of American National Interest***" Foreign Affuirs.vol.76, No, 5.

- Turner, Robert F (2001), "***International Law and the Use of Force in Response to the World Trade Center and Pentagon Attacks***, University of Virginia, School of Law, Oct. 8th.

- Tenet, Jorge J (2001), "***Osama Bin Laden as America's" Most Serious, Threat***, Middle East Quarterly, Vol. III, No.

- Whitaker, Brian (2000), "***Who Sank the Cole***," Middle East International, No. 637.

www.manaraa.com

Effects of the 11th September's Events on the Arab American's Relations (2001-2006)

Prepared by : Sahar Muhammad Ibraheem Al –Tarawneh

Supervisor : Dr: Muhammed Al-Masalha

Abstract

This study aimed at analyzing the changes in the American foreign policy towards the Arab countries as consequence of the 11th September events.

The main Idea from which this study emerges is that the American administration preserved its basis for the foreign policy , which completely conforms with the attitudes of the new neuo-conservative tide.

11th of September events provided the opportunity to this tide to go farther ahead to achieve its goals presented in building the American Empire under the slogan the leadership of the international campaign in fish ting terrorism .

Study revealed the absence of objective or implied change entered the American foreign policy towards the Arab countries after 11th of September 's events comfaring with previous events .

Instead these countries remained between the two dates afield for the con cept the American dominance as one of the goals of the universal war against terrorism at the military and the value levels, and to determine the Arab countries roles .

Among the important recommendation , the researchers sees the necessity to support the Arab – American's contradictions, and to prevent it from having the priority over the Arab countries relations with foreign countries, the implementation of the principles and the jurisdictions of the security council and the united nation 's resolutions , will limit the terrorism phenomenon , because this provides justice to nations despite power and weakness and poverty .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com